وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحيى – جيجل–

كليـة العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع:

أثر النفقات العامة في الجزائر على التضخم خلال الفترة 2001-2014

دراسة قياسية لحالة الجزائر

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: نقود ومالية دولية

إعداد الطلبة:

- سهام مصباح
- لمياء حمودة

إشراف الأستاذ:

- عمار صايفي

أعضاء لجنة المناقشة

أ. منير لواج	أستاذ محاضر	جامعة جيجل	رئيسا
أ. عمار صايفي	أستاذ محاضر	جامعة جيجل	مشرفا ومقررا
أ. فاطمة بوسالم	أستاذة محاضرة	جامعة جيجل	مناقشة

السنة الجامعية: 2014 – 2015

كلمة شكر

"الحمد والشكر لله والصلاة والسلام على أفضل خلق الله الذي بسنته اهتدينا وبالقرآن المنزل عليه تعلمنا

*****

وعليه لا يسعنا إلاً أن نتقدم بجزيل الشكر والعرفان للأستاذ المشرف: "**عمار صايفي**" الذي أنار دربنا بنصائحه وتوجيهاته القيمة.

*****

كما نتقدم بأسمى معاني الشكر والعرفان إلى كل أعضاء لجنة المناقشة على قبولها مناقشة موضوع المذكرة، وبالتالي إثرائها من كل جوانبها.

*****

كما نتوجه بالشكر الجزيل إلى جميع أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير وخاصة إلى الأستاذ "**هشام بورمة**"، والأستاذة "**رقية بوحيضر**"، والأستاذ "**بلال بويلوطة**"، والأستاذ "**رشيد علاب**".

إهداء

إلى من حملتني وهنا على وهن إلى من حمتني وأحبتني إلى من سهرت من أجلي إلى الشمعة التي أنارت دربي أمي الحبيبة.

إلى من يشقى حتى أرتاح إلى الذي ساندي ورباني أبي الغالي إلى من أحبهم أكثر من حياتي إخوتي: "حسين"،" زين الدين"، "حمزة"، "موسى"، "دليلة"، "أسامة"، "أمجد"، إلى آخر العنقود "محمد " أطال الله في عمره.

إلى من ساعدتني ماديا و معنويا أختي الغالية" سلمى" و خطيبها " سفيان" اللذين أتمنى لهما كل السعادة.

إلى صديقاتي الغاليات:" سهام"،" أمينة"، "نوال"، "سهيلة"، "فريدة"، إلى شريكتي في هذا العمل "لمياء " .

إلى كل طلبة الماستر وإلى كل من في ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.

سهام

إهداء

"الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى"

أهدي هذا العمل المتواضع

إلى

الوالدين الكريمين أكرمهما الله وأطال في عمرهما

إخوتي وأخواتي

كل الأهل والأصدقاء

كل من وقف بجانبي وقدم لي المساعدة

كل من جمعتني بهم الأقدار خلال المراحل الدراسية

لمياء

المحتويات		الصفحة
كلمة الشكر **الإهداء** **فهرس المحتويات** **قائمة الجداول والأشكال** **قائمة الملاحق** **الملخص**		
مقدمـــة		أ-ج
الفصل الأول:الإطار النظري للتضخم		
تمهيد		02
المبحث الأول	**ماهية التضخم.**	03
المطلب الأول	تعريف التضخم وطرق قياسه.	03
المطلب الثاني	أنواع التضخم وأشكاله.	09
المبحث الثاني	**النظريات الاقتصادية المفسرة للتضخم.**	14
المطلب الأول	تفسير التضخم في النظرية الكمية.	14
المطلب الثاني	تفسير التضخم حسب النظرية الكينزية.	21
المطلب الثالث	التضخم في النظرية النقدية المعاصرة.	23
المبحث الثالث	**أسباب التضخم وآثاره.**	26
المطلب الأول	أسباب حدوث التضخم.	26
المطلب الثاني	الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم.	31
خلاصة الفصل		36
الفصل الثاني: الإطار النظري للنفقات العامة.		
تمهيد		38
المبحث الأول	**ماهية النفقات العامة.**	39
المطلب الأول	النفقات العامة وتطور مفهومها.	39
المطلب الثاني	عناصر النفقات العامة.	46
المبحث الثاني	**التقسيمات العلمية والاقتصادية للنفقات العامة.**	49
المطلب الأول	تقسيم النفقات العامة وفق المعيار الدوري.	49
المطلب الثاني	تقيم النفقات العامة وفق المعيار الوظيفي.	51

المطلب الثالث	تقسيم النفقات العامة وفق المعيار الاقتصادي.	52
المبحث الثالث	**قواعد وأسس النفقات العامة.**	53
المطلب الأول	ضوابط النفقات العامة ومحدداتها.	53
المطلب الثاني	تطور النفقات العامة وتزايدها.	64
المبحث الرابع	**آثار للنفقات العامة**	71
المطلب الأول	الآثار المباشرة للنفقات العامة.	71
المطلب الثاني	الآثار الغير مباشرة للنفقات العامة.	74
المطلب الثالث	أثر النفقات العامة على المستوى العام للأسعار.	76
خلاصة الفصل		80
الفصل الثالث: قياس أثر النفقات العامة في الجزائر على التضخم خلال الفترة 2001-2014.		
تمهيد		82
المبحث الأول	واقع النفقات العامة والتضخم في الجزائر خلال الفترة(2001- 2013).	83
المطلب الأول	برامج الإنفاق العام في الجزائر.	83
المطلب الثاني	تقسيم الإنفاق العام في الاقتصاد الجزائري.	88
المطلب الثالث	تحليل تطور الإنفاق العام في الاقتصاد الجزائري.	91
المطلب الرابع	تحليل تطور التضخم في الاقتصاد الجزائري.	96
المبحث الثاني	**نموذج الانحدار الخطي المتعدد.**	100
المطلب الأول	تعريف النموذج وكيفية بنائه.	100
المطلب الثاني	تحليل نموذج الانحدار الخطي المتعدد.	103
المطلب الثالث	تقييم نموذج الانحدار الخطي المتعدد واختباره.	106
المبحث الثالث	**النمذجة القياسية لأثر النفقات العامة على التضخم خلال الفترة 2001-2013**	109
المطلب الأول	صياغة النموذج القياسي الخاص بالتضخم وتقديره.	109
المطلب الثاني	الدراسة الاقتصادية والإحصائية والقياسية للنموذج المقدر.	111
المطلب الثالث	تحليل النتائج المتوصل إليها.	117
خلاصة الفصل		119
خاتمــة		121
قائمة المراجع		
الملاحق		

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول:

رقم الجدول	العـــنـــوان	رقم الصفحة
01	تطور معدلات التضخم في بعض البلدان العربية خلال الفترة (2001-2013).	31
02	تطور إجمالي النفقات العامة خلال الفترة (2001-2013).	70
03	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.	83
04	أهم المؤشرات الاقتصادية المسجلة خلال فترة تنفيذ برنامج الإنعاش.	85
05	توزيع البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي.	86
06	مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة (2005-2009).	87
07	التوزيع القطاعي لمخطط التنمية الخماسي(2010-2014).	88
08	تطور حجم الإنفاق العام خلال الفترة (2001-2013).	91
09	تطور الإنفاق الجاري و الإنفاق الاستثماري خلال الفترة (2001-2013).	92
10	تطور هيكل الإنفاق الجاري العام خلال الفترة (2001-2013).	94
11	تطور مؤشرات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2001-2013).	97
12	الرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI في الفترة (2001-2013).	99
13	متغيرات الدراسة.	109
14	نتائج تقدير النموذج الخطي للمستوى العام للأسعار خلال الفترة(2001-2013).	111
15	نتائج اختبار ستودنت للنموذج المقدر.	113
16	تقدير النموذج الخطي بعد إزالة C.	115

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	الـــعـــنـــوان	رقم الصفحة
01	تفسير وجود الفجوة التضخمية.	07
02	الدورة الخبيثة للتضخم.	10
03	أنواع التضخم حسب حدته.	11
04	العلاقة بين كمية النقود المعروضة و المستوى العام للأسعار.	17
05	آلية حدوث التضخم بالطلب.	26
06	تأثير زيادة التكاليف الإنتاجية.	28
07	زيادة التكاليف والطلب في آن واحد و تأثيرها على المستوى العام للأسعار.	29
08	مراحل الرقابة على الإنفاق العام.	56
09	العوامل المؤثرة في الإنفاق العام.	58
10	مسار الدورة الاقتصادية.	59
11	قانون فانجر.	65
12	فرضية بيكوك –وايزمان.	67
13	أثر سياسة الإنفاق العام على المستوى العام للأسعار في إطار نموذج العرض الكلي – الطلب الكلي.	78
14	أثر الإنفاق العام الممول عن طريق الإصدار النقدي الجديد على المستوى العام للأسعار.	79
15	تطور الدين الخارجي.	87
16	تطور حجم الإنفاق العام خلال الفترة (2001–2013).	91
17	تطور حجم الإنفاق الجاري و الاستثماري خلال الفترة (2001–2013).	93
18	تطور هيكل الإنفاق الجاري العام خلال الفترة (2001–2013).	95
19	تطور نسبة الإنفاق الجاري و الاستثماري إلى إجمالي النفقات العامة خلال الفترة (2001–2013).	96
20	التضخم و مصدره في الجزائر خلال الفترة (2001–2013).	98

قائمة الملاحق

قائـمـة المـلاحـق

رقم الملحق	الـــعـــنوان
01	متغيرات الدراسة
02	نتائج تقدير النموذج الخطي للمستوى العام للأسعار خلال الفترة 2001-2013
03	تقدير النموذج الخطي بعد إزالة C

الملخص

تعتبر ظاهرة التضخم في الوقت الحاضر إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه معظم دول العالم باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها، حيث تعكس تشوهات في الاقتصاد ككل لما لها من آثار سلبية. وباعتبار النفقات العامة من المتغيرات التي تساهم في ارتفاع مستويات هذا الأخير حاولنا البحث ومعرفة اتجاه وطبيعة العلاقة بين النفقات العامة والتضخم في الجزائر خلال الفترة 2001-2014، لأجل ذلك تم اللجوء إلى التحليل الوصفي والطرق الكمية، كما اعتمدنا على أدوات القياس الاقتصادي من خلال تطبيق نموذج الانحدار الخطي المتعدد، حيث تم تقدير نموذج واحد يبين طبيعة العلاقة بين المستوى العام للأسعار والنفقات العامة (بالإضافة إلى متغيرات أخرى تتمثل في معدل نمو الكتلة النقدية ومعدل نمو الناتج الحقيقي)، مستعينين في ذلك بمختلف الاختبارات للتأكد من صلاحية النموذج.

وقد تم التوصل إلى أنه توجد علاقة طردية بين كل من حجم الإنفاق العام، معدل نمو الكتلة النقدية والمستوى العام للأسعار، أي أن المستويات العامة للأسعار في الجزائر تتأثر بشكل واضح بكل من حجم الإنفاق العام ومعدل نمو الكتلة النقدية M2، في حين تبقى هناك عوامل أخرى مثل المشاكل الهيكلية، المناسبات والأعياد...الخ تأثر فيه كذلك.

الكلمات المفتاحية: النفقات العامة، التضخم، الاقتصاد الجزائري.

Abstract:

The phenomenon of inflation is considered to be one of the main problems that face most of the countries, nowadays, regardless of their level of growth and their systems. The inflation reflects many distortions in the economy as whole due to the negative effects it has. The public expenditures are among the variables that lead to the high levels of the latter. For this reason the present paper aims at revealing the relationship between the public expenditures and the inflation in Algeria during the period 2001-2014. It goes about doing so by adopting: the descriptive analysis, the quantitative methods, and the economic measurements tools. This is through the application of Multiple Linear Steep Model wherein one model is used to show the relationship between the general level of prices and public expenditures. (In addition to other variables such as: money supply growth rate and the rate of real output growth). Various tests are considered to ensure the validity of the model.

It has been achieved that there is a direct correlation relation between each of: the size of public spending, the money supply, and the general level of prices growth rate. This proves that the general levels of prices in Algeria

are widely affected by each of: the size of public spending and money supply growth rate M2. Still there are other variables that affect the general levels of prices as: the structural problems, events, and holidays….etc.
Key words: public expenditures, inflation, the Algerian economy.

مـقـدمـة

❖ تمهيد

تعد النفقات العمومية إحدى الوسائل المهمة التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها في المجالات الاقتصادية والمالية حيث أنها تعكس جميع الأنشطة العامة، وتبين برامج الحكومة في الميادين المختلفة في شكل اعتمادات تخصص لتلبية الحاجات العامة للأفراد سعيا وراء تحقيق أقصى نفع جماعي ممكن، كما أن تطور الدولة وتنوع مجالات تدخلها بقصد إشباع هذه الحاجات قد فرض على نظرية النفقات العامة أن تتطور هي الأخرى من حيث مفهومها، أنواعها، تقسيماتها والقواعد التي تحكمها ومختلف الآثار التي تنجم عنها. كما تعد النفقة العمومية من أهم الوسائل التي تعتمد عليها الدولة وذلك لتحسين جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية.

والجزائر وكغيرها من الدول تسعى هي الأخرى لتحسين اقتصادها انطلاقا من تفعيل دور الدولة في مختلف النواحي الاقتصادية وهو ما يظهر جليا من خلال ما تضخه من مبالغ ضخمة في مختلف القطاعات، حيث تبنت الجزائر منذ سنة 2001 سياسة توسعية في الإنفاق العام ممثلة في البرامج الضخمة التي أقرت خلال الفترة 2001–2014، وهي: برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001–2004 والبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005–2009 والمخطط الخماسي للتنمية 2010–2014، والهدف الرئيسي من ذلك هو تنشيط الاقتصاد الوطني في ظل تحسن الوضعية المالية نتيجة الارتفاع الذي سجله سعر النفط الجزائري بشكل متواصل خلال بداية الألفية الثالثة.

ومن ناحية أخرى ٌيكون الإنفاق العام جزءا هاما من مكونات الطلب الفعلي، لأنه يؤدي إلى زيادة طلب الدولة على سلع الاستهلاك وعلى سلع الاستثمار، ومنه فسياسة الإنفاق العام يجب أن تتحدد في ضوء مستوى الطلب الفعلي، مستوى النشاط الاقتصادي ومرونة الجهاز الإنتاجي. وكقاعدة عامة يؤدي زيادة الطلب الفعلي إلى زيادة حجم الإنتاج وذلك بشرط أن يكون مستوى النشاط الاقتصادي أقل من مستوى التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج، وأن يتمتع الجهاز الإنتاجي بالمرونة التي تسمح بنقل عناصر الإنتاج بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة، فإذا كان مستوى النشاط الاقتصادي يقترب من حد التشغيل الكامل فإن زيادة الإنفاق العام التي تحدث زيادة في الطلب الفعلي سوف تؤدي إلى زيادة في معدلات التضخم، كذلك عندما يكون الجهاز الإنتاجي ضعيف المرونة كما هو الحال في الاقتصاد الجزائري، فإن زيادة الإنفاق العام سوف تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات بشكل لا يتناسب مع حجم المعروض منها مما يسمح بظهور الاختلال بين العرض والطلب، فيظهر ما يسمى بالفجوة التضخمية الناجمة عن الزيادة في الطلب الكلي عن العرض الكلي مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

ومن خلال ما سبق كانت الإشكالية الرئيسية التالية:

ما مدى تأثير النفقات العامة على التضخم في الجزائر خلال الفترة 2001-2014؟

وللإجابة عن الإشكالية الرئيسية كان لا بد من الإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ماذا يقصد بالتضخم، وما هي أنواعه ؟
- ✓ ما هي أهم أسباب التضخم وما هي آثاره؟
- ✓ ماذا يقصد بالنفقة العامة، وما هي مبررات اللجوء إليها؟ وفيما تتمثل أركانها؟
- ✓ ما طبيعة العلاقة الموجودة بين النفقات العامة والمستوى العام للأسعار؟
- ✓ هل النفقات العامة هي المتغير الوحيد الذي يؤثر على المستوى العام للأسعار في الجزائر؟

❖ **فرضيات الدراسة**

وحتى يمكننا الإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية، اعتمدنا على الفرضيات التالية:

- التضخم هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار وهو أنواع.
- يترك التضخم آثار سلبية على الاقتصاد والمجتمع، وتعتبر الزيادة في الطلب الكلي من أهم أسبابه.
- النفقات العامة هي مبلغ مالي يخرج من الذمة المالية لهيئة عامة قصد إشباع حاجة عامة.
- توجد علاقة طردية بين النفقة العامة والمستوى العام للأسعار فزيادة الإنفاق العام تؤدي إلى زيادة في معدل التضخم؛
- توجد العديد من المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على المستوى العام للأسعار في الجزائر.

❖ **أهداف الدراسة**

إن الأهداف التي نسعى لتحقيقها من دراستنا لهذا الموضوع من الوجهة النظرية والتطبيقية هي:

- التعرف على بعض المفاهيم الخاصة بمؤشرات الدراسة؛
- إعطاء صورة واضحة عن العلاقة الموجودة بين النفقات العامة والمستوى العام للأسعار في الجزائر وهذا من خلال قياس شدة الارتباط بين المتغير التابع (المستوى العام للأسعار) والمتغيرات المستقلة؛
- محاولة تحليل واقع ظاهرة التضخم في الاقتصاد الجزائري ومعرفة أثر برامج الإنفاق العام على هذه الظاهرة؛
- محاولة اقتراح نموذج قياسي يمكن من خلاله إبراز حجم الأثر الذي يحدثه الإنفاق العام على المستوى العام للأسعار.

❖ **أهمية الدراسة**

تتجلى أهمية الدراسة في اختبار العلاقة الموجودة بين النفقات العامة والمستوى العام للأسعار في الجزائر، وكدا التأكد من الصياغة الأكثر قربا من واقع الاقتصاد الجزائري في تفسير الارتفاع في المستوى العام للأسعار، بتطبيق مختلف أدوات القياس الاقتصادي من اختبارات وطرق تقدير على معطيات خاصة بالاقتصاد الجزائري.

❖ **أسباب اختيار الموضوع**

من الأسباب التي سمحت باختيار هذا الموضوع ما يلي:

1. الاهتمام المتزايد الذي حضي ومازال يحظى به التضخم من طرف الكثير من الخبراء والاقتصاديين وحكومات مختلف دول العالم، وخاصة منها الدول النامية بما فيها الدول العربية وهذا في ظل مرحلة اللااستقرار اقتصادي الذي تعيشه معظم الدول العربية؛
2. الربط بين فروع الاقتصاد (الاقتصاد الكلي والاقتصاد القياسي)؛
3. الرغبة في إجراء دراسة قياسية من أجل اكتساب معرفة جديدة في هذا المجال والعمل على تنميتها.

❖ **حدود الدراسة**

من أجل معالجة الإشكالية تم تحديد إطارين زماني ومكاني، فالإطار الزماني يتجلى في فترة الدراسة التي حددت ما بين 2001–2014 كونها تزامنت مع البرامج التنموية المطبقة. أما الإطار المكاني، فإن هذه الدراسة تخص واقع الجزائر بالتركيز على التضخم.

❖ **الدراسات السابقة**

اهتمت العديد من الدراسات القياسية بأثر النفقات العامة على التضخم ونذكر منها:

– **الدراسة الأولى:** هي مذكرة ماجستير لوليد عبد الحميد العايب، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2009، بعنوان: "الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي– دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية–"، حيث توصل الباحث إلى أن سياسة الإنفاق الحكومي تؤدي إلى تضخم مرغوب فيه يصاحبه زيادة في الناتج، وإلى تضخم غير لا يؤدي إلى زيادة في الناتج ويعد العنصر الأساسي المحدد هو مكونات العرض الكلي.

– **الدراسة الثانية:** هي مذكرة ماجستير لمحمد كمال حسين رجب، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر –غزة ، فلسطين، 2011 بعنوان: "أثر السياسة الإنفاقية في التضخم في فلسطين"، حيث تناولت الدراسة الجانب النظري للنفقات العامة والتضخم أما الجانب التطبيقي فقد خصص

لتوضيح العلاقة الموجودة بين السياسة الانفاقية والتضخم، وقد خلص البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها: وجود تأثير إحصائي للمتغيرات المستقلة على الرقم القياسي العام أي أن الزيادة في إجمالي النفقات تؤدي إلى ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك.

❖ **المنهج المستخدم في الدراسة**

لمعالجة هذا الموضوع تم الاعتماد على:

– **المنهج التاريخي:** لعرض مختلف الأفكار والآراء المطروحة من طرف المدارس الاقتصادية فيما يتعلق بتفسير كل من النفقات العامة وظاهرة التضخم،

– **المنهج الوصفي التحليلي:** باعتباره الأنسب في تقديم صورة وصفية تحليلية للمتغيرات الاقتصادية،

– **المنهج القياسي:** المتمثل أساسا في استعمال أدوات القياس الاقتصادي الممكنة، من أجل إيجاد العلاقة بين النفقات العامة والتضخم في حالة الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد، بم فيها التقدير واختبار صلاحية النموذج.

❖ **خطة الدراسة**

في سبيل الإلمام بجميع جوانب الموضوع تم تقيم البحث إلى ثلاثة فصول:

* **الفصل الأول: الإطار النظري للتضخم:** تناولنا فيه تحليل نظري لظاهرة التضخم من خلال تبيان مفهومها وطرق قياسها، أنواعها، مختلف النظريات المفسرة لها، أسبابها والآثار الناجمة عنها.

* **الفصل الثاني: الإطار النظري للنفقات العامة:** تناولنا فيه أيضا تحليل نظري للنفقات العامة من خلال تبيان تطور مفهومها، عناصرها، مختلف التقسيمات العلمية والاقتصادية لها، القواعد والأسس التي تحكمها، وأخيرا الآثار الناجمة عنها مع استعراض طبيعة العلاقة بينها وبين التضخم.

* **الفصل الثالث: قياس أثر النفقات العامة في الجزائر على التضخم خلال الفترة 2001–2014:** حيث تم التطرق في هذا الفصل إلى مختلف برامج الإنفاق العام في الجزائر خلال نفس الفترة، تقسيم النفقات العامة في الاقتصاد الجزائري، وتحليل تطور كل من الإنفاق العام والتضخم في الاقتصاد الجزائري، كما تم استعراض تحليل نظري مفصل للنموذج المقدر من خلال إعطاء تعريف له وتبيان كيفية بناءه، ثم تحليل النموذج وتقييمه، وأخيرا تم صياغة النموذج القياسي الخاص بالنفقات العامة والتضخم مع تطبيق مفصل لأهم الاختبارات الإحصائية المعروفة من أجل الكشف عن طبيعة العلاقة – عكسية أو طردية – بينهما في الجزائر.

❖ **صعوبات الدراسة**

إن من بين أهم الصعوبات التي اعترضتنا في إنجاز هذه الدراسة هي:

- التضارب والاختلاف الكبير في الإحصائيات المقدمة من جهة لأخرى؛
- عدم التحكم الجيد في الأدوات القياسية.

الـفـصـل الأول

الإطـار الـنـظـري لـلـتـضـخـم

تمهيد:

تعاني الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء من مشكلة اقتصادية تكاد أن تتصف بالانتظام في حدوثها وهي ظاهرة التضخم، فلقد كان وجودها منذ عصور قديمة، وارتبطت أسبابها بعوامل عديدة أدت إلى تغير قيمة العملة وحصول ارتفاعات في أسعار مختلف السلع والخدمات مما أدى إلى خلق آثار على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، مما دفع المهتمين بالاقتصاد إلى دراسة هذه الظاهرة وتحديد مفهومها لمعرفة متى يمكن القول بأن هناك فجوة تضخمية، كما سعوا إلى البحث عن السبل الكفيلة التي يمكن من خلالها قياس معدلاتها. وسنتناول في هذا الفصل أهم الجوانب المتعلقة بهذه الظاهرة في المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية التضخم.

المبحث الثاني: النظريات الاقتصادية المفسرة للتضخم.

المبحث الثالث: أسباب التضخم وآثاره.

المبحث الأول: ماهية التضخم

تعتبر ظاهرة التضخم من أهم المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها دول العالم على اختلاف نظمها الاقتصادية والسياسية، وهي ليست ظاهرة حديثة النشأة وإنما تعود إلى العصور القديمة، لذلك أدى تضارب المفاهيم حول مفهوم التضخم إلى إيجاد عدة أنواع متشابكة ومتشابهة فيما بينها، وهذا ما دفع الكثير من المفكرين إلى محاولة تقديم تفسير لهذه الظاهرة، ومحاولة وضع معايير يمكن من خلالها قياس هذه الظاهرة والفصل في أنواعها.

المطلب الأول: تعريف التضخم وطرق قياسه

إن ظاهرة التضخم متعددة الأبعاد ومتشعبة الجوانب، تُثير الكثير من القضايا التطبيقية والنظرية، لذا وجب تحديد مفهوم هذه الظاهرة، ومختلف الطرق المتَّبعة في قياسها.

أولا: تعريف التضخم

على الرغم من شيوع هذا المصطلح وشموله معظم اقتصاديات العالم في الوقت الحاضر، إلا أنه لم يوجد لحد الآن اتفاق بين الاقتصاديين حول تعريف محدد وواضح للتضخم. ويمكن إعطاء تعريف للتضخم انطلاقا من معيارين هما:

أ- تعريف التضخم انطلاقا من الأسباب المنشئة له: يتم تعريف التضخم وفقا للأسباب المنشئة له في ثلاث اتجاهات هي:

1. التعريف المبني على النظرية الكمية للنقود: فالتضخم وفق هذه النظرية يعني: "زيادة كمية النقود المتداولة ستؤدي إلى ارتفاع الأسعار".[1] هذا التعريف الخاص بالتضخم يقتضي أن الزيادة في كمية النقد المتداول والملقى في السوق هي السبب في ظهور الظواهر التضخمية، ومنها ارتفاع الأسعار السائدة. بمعنى أنه كلما ألقيت في السوق كميات من النقود المتداولة كلما ارتفعت الأسعار، والتي تدل عن حصول ظاهرة التضخم في المجتمع على شرط أن تبقى الأشياء الأخرى على حالها دون تغير، أي أن التضخم يتوافق تماما ويتلازم مع الزيادة في كمية النقد.[2]

2. التعريف المبني على نظرية العرض والطلب: يبنى هذا التعريف على أساس العلاقة الموجودة بين العرض والطلب بحيث يكون التضخم ثمرة هذه العلاقة المقصودة وهي العلاقة السلبية وليس الايجابية، أي التي تمثل الخلل التوازني فيما بين العرض والطلب.[3] حيث عرف التضخم وفق هذه

[1] ضياء مجيد، **اقتصاديات النقود والبنوك**، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، 2001، ص218.

[2] غازي حسين عناية، **التضخم المالي**، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، 2006، ص14.

[3] **المرجع نفسه**، ص18.

النظرية على أنه:" زيادة الطلب الكلي على العرض الكلي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار".[1]

3. التعريف المبني على نظرية الدخل والإنفاق: يأخذ بعض الاقتصاديين بنظرية الدخل والإنفاق كمعيار لتحديد معنى التضخم وإيجاد تعريف محدد لهذه الكلمة، وذلك باعتبار هذه النظرية أساسا صالحا لتفسير الظواهر التضخمية كسبب من أسباب نشوئها فتقضي هذه النظرية في تحديدها لمعنى التضخم:" بأنه الزيادة في معدل الإنفاق والدخل". فازدياد الإنفاق النقدي ومن ثم الدخل النقدي يسبب ارتفاع الأسعار وتضخمها على فرض بقاء كمية السلع الموجودة في حالة ثبات، على حين أن انخفاض الإنفاق النقدي يترتب عليه انخفاض الأسعار.[2]

ب- تعريف التضخم انطلاقا من خصائصه ومظاهره: يبني أنصار هذا المعيار تعريفهم للتضخم على أساس الخاصية الأساسية أو الأثر الخاص الناجم عنه وهو ارتفاع الأسعار. حيث عرفه كل من"مارشال"، "روبنس"، "فلامان"، "كلوزو" وغيرهم. كما يلي:[3]

- "روبنس" التضخم هو:" ارتفاع غير منتظم للأسعار"؛
- "مارشال" التضخم هو:" الارتفاع المستمر للأسعار"؛
- "كلوز" يعرفه بأنه "الحركات العامة لارتفاع الأسعار الناشئة عن العنصر النقدي كعامل محرك دافع"؛
- " فلامان" بأنه:" حركة الارتفاع العام للأسعار".

كما عرف التضخم على أنه:" حدوث زيادة في كمية النقود دون أن يقبلها زيادة مماثلة أو مشابهة لكمية السلع والخدمات وفي ذات الوقت تدهور في قيمة النقود أي قوتها الشرائية".[4]

وعليه يمكن تعريف التضخم بأنه:" الارتفاع في أسعار جميع السلع والخدمات على مر الزمن".[5]

وحتى يمكن القول أن هناك تضخم يجب توفر ما يلي:[6]

- يجب أن يكون ارتفاع الأسعار ملموسا أي معتبرا؛
- يجب أن يكون ارتفاع الأسعار مستمرا.

---

[1] أزاد أحمد سعدون وآخرون، **أثر السياستين المالية والنقدية على التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة 2003 منتصف 2010 تحليل وقياس**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية- كلية الإدارة والاقتصاد، العدد23، 2011، ص4.

[2] غازي حسين عناية، **مرجع سبق ذكره**، ص ص16، 17.

[3] بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص141.

[4] سوزي عدلي ناشد، **مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرف**، منشورات حلب الحقوقية، سوريا، ص126.

[5] David Begg, Stanley Fischer, RUDIGER DORNBUSCH. **macroéconomie(adaptation francaise:Bernard bernier, henri-louis védie)**, dunod, paris, 2002, p233.

[6] هيثم الزعبي، حسن أبو الزيت، **أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي**، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص ص134، 135.

ثانيا: طرق قياس التضخم

تستخدم الأرقام القياسية لغرض قياس القوة الشرائية للأفراد والمشروعات والتعرف على تطور الأسعار لسلعة معينة خلال فترة زمنية معينة، حيث تعتمد الأرقام القياسية المقارنة بين سنتين أحدهما سنة الأساس التي تعتبرها ثابتة وتنسب التقلبات السعرية إليها، وسنة أخرى هي سنة المقارنة التي يراد فيها التعرف على مقدار التضخم.[1] ويمكن تحديد أهم هذه المؤشرات فيما يلي:[2]

أ- الرقم القياسي لأسعار المستهلك: في كثيرٍ من الحالات ينصبُّ الاهتمام بشكلٍ خاص على تأثير التغيُّرات السعرية على القدرة الشرائية للمستهلك، بدلاً من قياس المعدل العام لارتفاع الأسعار، لهذا الغرض يُستخدم الرقم القياسي للأسعار والذي يمكن احتسابه بعدة طرقٍ أهمها:

1. الرقم القياسي البسيط (الطريقة التجميعية البسيطة): هو عبارة عن نسبة مجموع أسعار السلع والخدمات في الفترة المقارنة(الجارية) (p_n) كنسبة من مجموع أسعار سلع فترة الأساس(السابقة) (p_0) على النحو التالي: $\mathbf{PI}=\frac{\sum \mathbf{p_n}}{\sum \mathbf{p_0}} \times \mathbf{100}$ حيث أن:

- $\sum \mathbf{P_n}$ يمثل مجموع أسعار سنة المقارنة (الجارية)؛
- $\sum \mathbf{P_0}$ يمثل مجموع أسعار سنة الأساس(السابقة).

وعلى الرغم من سهولة هذه الطريقة في التطبيق العملي، إلا أنها تتضمن بعض المآخذ وهي:

- لا تأخذ هذه الطريقة في حساب الرقم القياسي اختلاف السعر الناشئ عن اختلاف المقاييس والأوزان فسعر المتر يختلف عن سعر الكيلو متر.
- لا تأخذ هذه الطريقة في حساب الرقم القياسي الأهمية النسبية لمختلف السلع المعتبرة في الرقم القياسي إذ تعطي نفس الوزن أو الأهمية لكل من سلعة الحليب وصابون الحلاقة.
- إن السلعة المرتفعة الثمن يكون أثرها كبيرا على الرقم القياسي البسيط[3].

2. الرقم القياسي المُرجَّح (الطريقة التجميعية المُرجَّحة بالأوزان): لتلافي النقص في الطريقة الأولى لحساب الرقم القياسي لأسعار يتم ترجيح الأسعار بكميات كل سلعة ويكون هذا الترجيح بكميات سنة الأساس فنحصل على الرقم القياسي "لاسبير" أو الترجيح بكميات سنة المقارن فنحصل على الرقم القياسي "باش" أو عن طريق الوسط الهندسي فنحصل على الرقم القياسي "فيشر".[4]

---

[1] إيمان عطية ناصف، **النظرية الاقتصادية الكلية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2008، ص259.

[2] مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، **مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي**، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص318.

[3] ضياء مجيد، **مرجع سبق ذكره**، ص26.

[4] مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، **مرجع سبق ذكره**، ص318.

وفيما يلي الطرق التالية مع مزيد من التفصيل[1]:

- الرقم القياسي للأسعار بطريقة لاسبير (طريقة سنة الأساس): حيث أن هذه الطريقة تستخدم كميات فترة الأساس كقياس وهي تصاغ كما يلي: $\textbf{La speyres Index}=P^{L}_{St}=\frac{\sum pit\ qis}{\sum pis\ qis}$

حيث أن: - **Pij** : تعبر عن السعر؛

- **Qij** : تعبر عن الكمية؛

- **i**: تعبر عن السلعة (i=1 ;2…..N)؛

- **J**: تعبر عن الفترة. (J=S ;T).

- الرقم القياسي للأسعار بطريقة باش (طريقة سنة المقارنة): حيث تستخدم كميات سنة المقارنة كمقياس وهذه الطريقة تأخذ الصيغة التالية: $\textbf{Paasche Index}=p_{st}{}^{p}=\frac{\sum \textbf{qit}}{\sum \textbf{pis qit}}$

حيث أن: - **pit**: السعر في سنة المقارنة؛

- **qit**: الكمية في سنة المقارنة؛

- **pis**: السعر في سنة الأساس.

- الرقم القياسي للأسعار بطريقة فيشر (طريقة الرقم القياسي الأمثل)[2]: يُمثّل حساب الرقم القياسي للأسعار بطريقة فيشر على أنه يُمثّل الوسط الهندسي لكل من الرقم القياسي بطريقة لاسبير وبطريقة باش كما في الصيغة التالية:

$$P_I(F)=\sqrt{P_I(L)\times P_I(B)} \quad \text{أو} \quad \sqrt{\frac{\sum p_n p_o \times p_n q_n}{\sum p_o q_o \times p_o q_n}}$$

حيث أن: - $\mathbf{p_0}$: السعر في سنة الأساس؛

- $\mathbf{p_n}$: السعر في سنة المقارنة؛

- $\mathbf{q_0}$: الكمية في سنة الأساس؛

- $\mathbf{q_n}$: الكمية في سنة المقارنة؛

- $\mathbf{p_I(L)}$ **:** الوسط الهندسي لمعادلة لاسبير؛

- $\mathbf{p_I\ (B)}$: الوسط الهندسي لمعادلة باش.

- الفجوة التضخمية: في تعرضنا للتعريف العام لظاهرة التضخم أشرنا إلى المظهر العام للتضخم والمتمثل في الارتفاع المتواصل للأسعار، ومن ثم يمكن استقراء هذه الظاهرة من تتبع الأرقام

---

[1] نبيل إبراهيم محمود، **تحليل المتغيرات للاقتصادية-الإنتاجية والكفاءات، التغير التقني، العمل ورأس المال-**، ط1، دار البداية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص35.

[2] مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، **مرجع سبق ذكره**، ص320.

القياسية، فلارتفاع المستمر للأرقام القياسية للأسعار يعد مؤشرا عاما على وجود التضخم، إلا أنه ينبغي التأكيد أن الرقم القياسي يشير إلى وجود هذه الظاهرة وليس السبب لوجودها، بل هو نتيجة وجود فجوة تضخمية[1]. ويعتبر "كينز" أول من تكلم عن مفهوم الفجوة التضخمية في كتابه كيف يتم تسديد نفقات الحروب how to pay for the war ويؤخذ بمفهوم الفجوة التضخمية لتحليل فائض الطلب الكلي على العرض الكلي عند مستوى التشغيل التام كما في الشكل التالي:

الشكل رقم(01): تفسير وجود الفجوة التضخمية

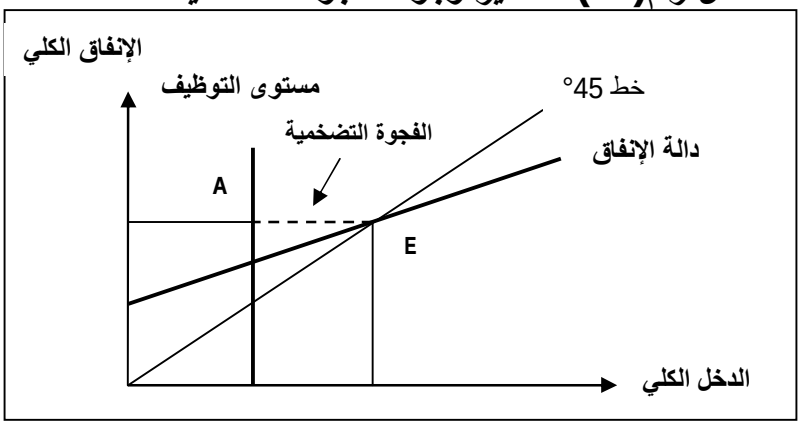

المصدر: متولي عبد القادر، **اقتصاديات النقود والبنوك**، ط1، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص211.

يتضح من الشكل السابق أن الفجوة (المسافة AE) تحدث نتيجة وجود تعادل بين العرض والطلب الكليين عند النقطة E ولكن بعيدا عن مستوى النقطة A الذي يحقق التوظيف الكامل. وهكذا فالفجوة التضخمية تحدث عندما يتعادل العرض الكلي مع الإنفاق الكلي، وهذا الوضع التوازني أعلى من مستوى التوظيف الكامل. والفجوة بالمفهوم السابق تعني وجود فائض في الطلب على السلع والخدمات وهذا الفائض يؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار، فطبقا للرسم البياني لو زاد الطلب الكلي – الإنفاق الكلي - فإن الطلب على السلع والخدمات يصبح أكبر من الدخل الكلي بمقدار(AE) وفائض الطلب هذا يسبب ارتفاع في المستوى العام للأسعار، وطالما ظلت الفجوة التضخمية باقية فإن الأسعار سوف ترتفع.[2] وتتمثل المعايير المستخدمة في قياس الفجوة التضخمية فيما يلي:

- **فائض المعروض النقدي:**[3] يعرف أيضا بـ" **الفجوة التضخمية النقدية** " ويمكن قياسه بمقدار الفرق بين نسبة التغير في المعروض النقدي ونسبة التغير في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار

[1] محمود يونس، عبد النعيم مبارك، **مقدمة في النقود وأعمال البنوك**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص407.

[2] **:** متولي عبد القادر، **اقتصاديات النقود والبنوك**، ط1، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص211.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات النقود و البنوك- الأساسيات والمستحدثات-**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2007، ص 323.

الثابتة. ويمكن قياس الفجوة باستخدام المعادلة التالية: $G= AM –M/Y×AY$

حيث أن : **-G:** تمثل المعروض النقدي؛

-M: إجمالي المعروض النقدي؛

-Y: تمثل إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة؛

-AM: تمثل مقدار التغير السنوي في إجمالي المعروض النقدي؛

-AY: تمثل مقدار التغير السنوي في إجمالي الناتج المحلي و الأسعار الثابتة؛

• **معيار فائض الطلب:**[1] يستند هذا المعيار على النظرية الكينزية في الطلب الفعال، ويمكن بحسب هذه النظرية قياس إجمالي فائض الطلب أو الفجوة التضخمية بدلالة إجمالي فائض الطلب باستخدام الصيغة التالية: $Dx=(Cp+Cg+I+E)-GDp$

حيث أن: **- Dx**: إجمالي فائض الكلي؛

- Cp: الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية؛

- Cg: الاستهلاك العام بالأسعار الجارية؛

- I: الاستثمار الإجمالي بالأسعار الجارية؛

- E: المخزون بالأسعار الجارية؛

- GDp: إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة.

ويتضح من هذه الصيغة أنه إذا زاد الإنفاق القومي بالأسعار الجارية على الناتج المحلي بالأسعار الثابتة ينشأ فائض طلب على الصعيد المحلي وهو ما يعبر عنه بفجوة تضخمية تؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

• **معيار الاستقرار النقدي أو الضغط التضخمي:**[2] يستند هذا المعيار إلى منطق نظرية الكمية النيو كلاسيكية التي تدخل في اعتباراتها إمكانية تغير كل من الدخل وتغير الطلب على النقود وطبقا لهذه النظرية فإن الاستقرار النقدي يتحقق عموما إذا تعادل معدل التغير في كمية النقود $\frac{\Delta M}{M}$ مع معدل التغير في إجمالي الناتج القومي $\frac{\Delta Y}{Y}$ هنا يصبح الفرق بينهما أو الاستقرار النقدي $B = \frac{\Delta M}{M} - \frac{\Delta Y}{Y}$ معادلا للصفر.

- إذا زاد معدل التغير في كمية النقود عن معدل التغير في الناتج المحلي($B>0$) يفوق الطلب الكلي النقدي العرض الحقيقي من السلع والخدمات مما يقود مع اتساع هذا الفارق إلى نمو القوى التضخمية. وبالعكس إذا كانت($B<0$) تقود هذه الحالة إلى الانكماش نقدي وانخفاض في المستوى

[1] بسام الحجار، **الاقتصاد النقدي والمصرفي، ط1**، دار المنهل اللبناني للنشر، مكتبة رأس المنبع للتوزيع، لبنان، 2006، ص281.

[2] محمود يونس، عبد النعيم مبارك، **مرجع سبق ذكره**، ص 407.

العام للأسعار.[1]

وجميع هذه المعايير السابقة جاءت بهدف قياس الفجوة التضخمية، فقد جاء فائض المعروض النقدي وفائض الطلب النقدي كل على حدة، ولكن معيار الاستقرار النقدي جاء ليربط بين المعيارين السابقين ليدرس كيفية الاستقرار النقدي عند تساوي نسبة التغير وكمية النقود مع نسبة التغير في الناتج القومي المتعلق بالطلب الكلي.

المطلب الثاني: أنواع التضخم وأشكاله

يلجأ بعض الاقتصاديين إلى ذكر الأنواع المختلفة للتضخم، ومع أنه يمكن التمييز بين أنواع مختلفة من التضخم إلا أن هذه الأنواع ليست منفصلة عن بعضها البعض، بل مترابطة ومتشابكة، إذ قد يتضمن نوع من التضخم نوعا أو أنواعا أخرى، كما أن حدوث أحد الأنواع قد يؤدي إلى حدوث نوع أو أنواع أخرى، إلا أن هناك ميزة مشتركة تجمع بين جميع هذه الأنواع، وهي عجز النقود عن أداء وظائفها أداء كاملا، ويمكننا الاعتماد على عدد من المعايير والأسس للتمييز بين الأنواع المختلفة للتضخم.

أولا: حسب مدى حدة الضغط التضخمي

يمكن تقسيم التضخم من حيث حدته ودرجة قوته إلى:

أ- التضخم الزاحف: ويطلق عليه البعض التضخم المتدرج، ويتمثل هذا النوع من التضخم في الزيادة المستمرة في الأسعار بصورة بطيئة، حتى ولو لم تحدث زيادة في الطلب، إضافة إلى أن الزيادة في الأسعار يستمر لفترة طويلة نسبيا، وتشير الأبحاث والدراسات الاقتصادية أن هذا النوع من التضخم هو ظاهرة عامة يخضع لها اقتصاد كافة الدول، سواء كانت دولا صناعية متقدمة أو دولا متخلفة تبحث عن طريق النمو، وتندمج في الاقتصاد الرأسمالي عن طريق القطاع الخارجي الذي يصدر لها هذا النوع من التضخم، فتصبح الأسعار في ارتفاع مستمر، وقيمة العملة الوطنية في تناقص، ونفقات المعيشة تتجه دائما إلى الأعلى.[2]

ب- التضخم الجامح: ويسمى أيضا بالدورة الخبيثة للتضخم، ويحدث نتيجة لارتفاع الأسعار بشكل كبير الأمر الذي يقود إلى زيادة الأجور بشكل ينسجم مع هذه الزيادة في الأسعار، وكذلك ارتفاع تكاليف الإنتاج في القطاعات الإنتاجية مما يسبب في تقليل أرباح هذه القطاعات مما يدفعها إلى زيادة الأسعار لسلعها التي تنتجها، وهذا يدفع بدوره إلى المطالبة بزيادة الأجور وهكذا كما يوضحه الشكل التالي:

---

[1] بسام الحجار، **مرجع سبق ذكره**، ص280.

[2] حسين بني هاني، **اقتصاديات النقود والبنوك-الأسس والمبادئ-**، ط1، دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص167.

الشكل رقم(02): الدورة الخبيثة للتضخم

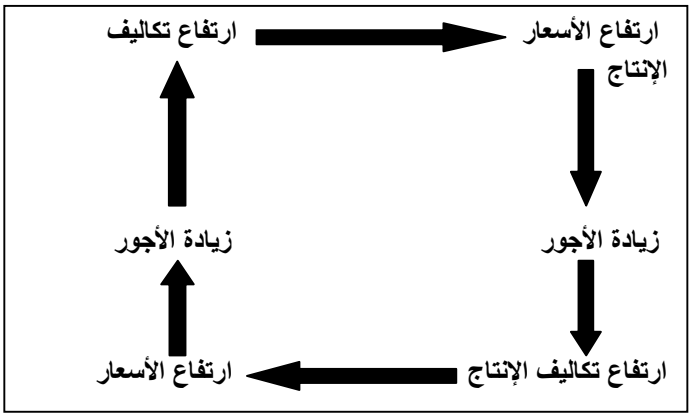

المصدر: عقيل جاسم عبد الله، **النقود والمصارف**، ط2، دار مجدلاوي للنشر، الأردن، 1999، ص193.

إن المشكلة الكبيرة التي تواجه الحكومة والسلطات النقدية تتركز في النقاط التالية:

1. إن السلطات النقدية تجد نفسا مضطرة للتوسع في الإصدار النقدي الأمر الذي يساعد في تفاقم المشكلة.
2. عدم قدرة السلطات النقدية إيقاف التيار التضخمي، لعدم تمكن الحكومة من زيادة المعروض السلعي وخاصة في أوقات الحروب وتدهور الأوضاع السياسية للبلاد.
3. عدم قدرة الحكومة على تحديد التوقعات بشكل دقيق نتيجة للمتغيرات غير المحسوبة والذي يولد ضغطا مستمرا على السلطات النقدية لزيادة عرض النقود مما يخلق معه فائضا في الطلب.

ويعتبر هذا النوع من التضخم أخطر الأنواع حيث يقود إلى ارتفاعات مهولة ومذهلة للأسعار وبشكل سريع وتدهور الثقة بالنقود حيث يحاول الأفراد التخلص بشتى الطرق من أرصدتهم النقدية لأن النقود عندها تفقد قوتها الشرائية، وقيمتها كوسيط للتبادل، وخاصيتها كمستودع للقيمة، واستثمارها في قطاعات غير إنتاجية مثل: الأراضي، المباني، ومختلف الأصول العينية أو يتجهون لشراء الأسهم والسندات. وحدوث هذا النوع من التضخم وإن كان يعتبر استثنائيا إلا أنه حدث في مناسبات مختلفة في عديد من الدول خلال هذا القرن، فقد حدث في اليونان عام1948 حيث ارتفعت الأسعار (25000) مرة كما كانت عليه عام1939، كما ارتفعت الأسعار في نفس الفترة في اليابان(11000) مرة وفي ايطاليا(6000) مرة وفي فرنسا(2000) مرة، وبالنسبة للتضخم في العملة فقد ارتفع الرقم القياس لكمية النقود المتداولة في المدة نفسها في اليونان إلى(13000) وفي اليابان إلى(3000) وفي ايطاليا(4090) وفي فرنسا(1009)، بل وصلت مستويات الأسعار في ألمانيا وشرق أوروبا في منتصف العشرينيات تقريبا إلى أرقام فلكية، فقد بلغ عدد مرات ارتفاع الأسعار بالمقارنة بأسعار ما قبل الحرب العالمية الأولى إلى (14000) مرة في النمسا.

ويلاحظ أن إصلاح هذه الحالات النقدية في هذه الدول تمت لاحقا بإصلاحات نقدية تحتم

إيقاف التعامل بالعملة القديمة واستبدالها بعملة جديدة تستطيع السلطات النقدية من خلالها التحكم بعرض النقد وإعادة الثقة بعملتها، فمثلا عندما قامت ألمانيا في 1923 باستبدال العملة القديمة بعملات جديدة يكون فيها المارك الجديد مساويا لمليون مارك قديم حيث استطاعت من خلال هذا الإجراء إصلاح هيكلها الاقتصادي بشكل تدريجي.[1]

ت- التضخم العنيف(الماشي): وهو الذي يمكن أن يتولد من التضخم الزاحف، ويكون أكثر عنفا وأقوى درجة، عندما تدخل حركة الارتفاع في الأجور والأسعار في حلقة مفرغة من الزيادات الكثيرة والمتتالية، ولقد أعتبر آرثر لويس معدل تضخمي بمقدار5% سنويا لمدة أربع سنوات متتالية مثلا للحدود القصوى للتضخم الزاحف، وبحيث أن الاقتصاد إذا تجاوز تلك الحدود يدخل في مرحلة التضخم العنيف(أي التضخم العنيف يكون محصور في حدود (5 إلى10%سنويا)، وعندئذ تفقد النقود وظائفها الأساسية وخاصة ما تعلق باعتبارها مخزنا للقيمة ووحدة الحساب وتصبح مجرد وسيط للتبادل.[2]

ث- التضخم الراكد: في هذا النوع تكون نسبة ارتفاع الأسعار أكبر بكثير من سابقه، مثل حالات التضخم التي واجهتها الهند في السنوات 1993، 1974،1979 م حيث ارتفعت الأسعار بنسب 26%، 25%، 19% على التوالي.[3] والشكل الموالي يميز بين الأنواع المختلفة للتضخم حسب حدته:

الشكل رقم(03): أنواع التضخم حسب حدته

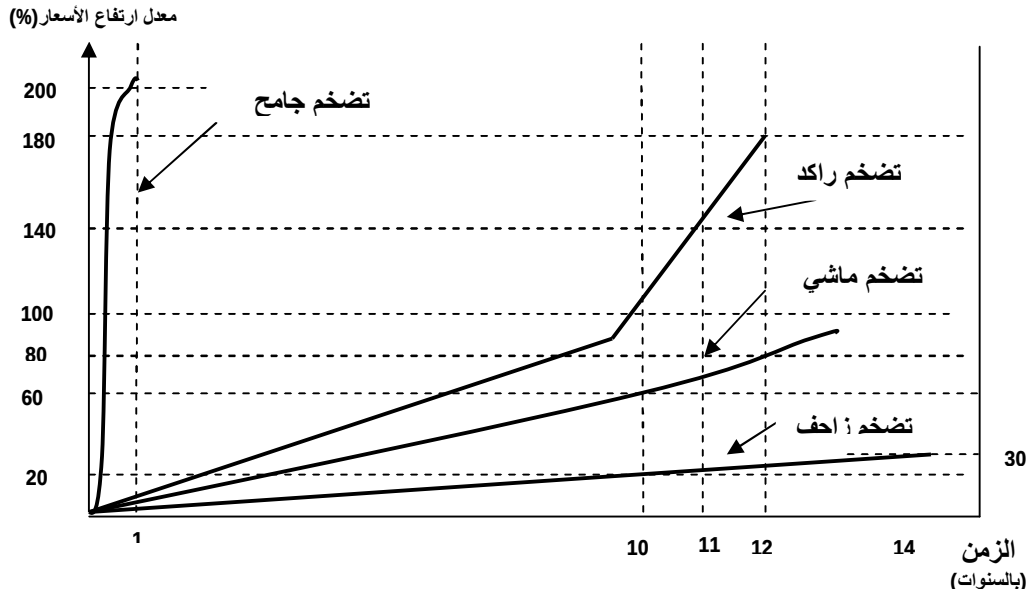

المصدر: ضياء مجيد، **اقتصاديات النقود والبنوك**، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، 2001، ص 217.

[1] عقيل جاسم عبد الله، **النقود والمصارف**، ط2، دار مجدلاوي للنشر، الأردن، 1999، ص192-195.

[2] أسامة كامل، عبد الغني حامد، **النقود والبنوك**، مؤسسة لورد العالمية للشؤون الجامعية، البحرين، 2006، ص224.

[3] ضياء مجيد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص216، 217.

يبين الشكل أعلاه أنواع التضخم السابقة الذكر وذلك بإبراز كل نوع حسب معدل ارتفاع الأسعار وسرعة هذا الارتفاع، حيث نجد أن التضخم الزاحف يكون فيه ارتفاع الأسعار بمستويات قليلة وببطء، أما التضخم الماشي فيزيد عنه بقليل سواء في مستوى الأسعار أو المدة اللازمة للارتفاع، أما التضخم الراكض فيكون كذلك أعلى نوعا من كلا النوعين السابقين سواء في مستوى الأسعار أو المدة، وأخيرا نجد التضخم الجامح الذي تسجل فيه الأسعار مستويات جد عالية وفي فترة قصيرة جدا.

ثانيا: حسب قدرة الدولة على التحكم في الأسعار

يمكن تقسيم التضخم حسب هذا المعيار إلى:

أ- التضخم المكبوت(المقيد): هذا النوع من التضخم لا يظهر التضخم في صورة ارتفاعات في الأسعار حيث تتدخل الدولة بوسائل معينة لمنع الارتفاع في الأسعار من الظهور عن طريق تثبيت الأسعار بوسائل إدارية خاصة بالنسبة للسلع الأساسية أو عن طريق منح إعانات للمنتجين لتعويضهم عن أرباحهم ومنع الارتفاع في الأسعار من الظهور.[1]

ب- التضخم المكشوف(الطليق): يتسم هذا النوع من التضخم في ارتفاع واضح في الأسعار دون تدخل من قبل السلطات الحكومية للحد من هذه الارتفاعات أو التأثير فيها، حيث تتجلى مواقف هذه السلطات بالسلبية، مما يؤدي إلى تفشي هذه الظاهرة التضخمية، والتسارع في تراكمها فترتفع المستويات العامة للأسعار بنسبة أكبر من زيادة التداول النقدي للكميات النقدية المعروضة.[2]

ثالثا: حسب القطاع الذي يحدث فيه التضخم

يفرق الاقتصادي كينز وفقا لهذا المعيار بين نوعين من التضخم، ويستند في إجراء هذا التمييز إلى القطاع الذي يحدث فيه التضخم، فهو يقسم التضخم إلى نوعين هما:[3]

أ- التضخم السلعي: وهو التضخم الذي يحدث في سوق أو قطاع سلع الاستهلاك حيث يسهل هذا التضخم على منتجي السلع الاستهلاكية الحصول على أرباح عالية.

ب- التضخم الرأسمالي: وهو التضخم الذي ينشأ في سوق أو قطاع سلع الاستثمار عندما يحقق المنتجون في صناعات سلع الاستثمار أرباحا عالية.

رابعا: حسب مصدر التضخم

يفرق الاقتصاديون وفقا لهذا المعيار بين نوعين من التضخم هما:

---

[1] إيمان عطية ناصف، **مرجع سبق ذكره**، ص264.

[2] بلعزوز بن علي، **مرجع سبق ذكره**، ص147.

[3] أحمد زهير شامية، **النقود والمصارف**، ط1، دار زهران للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 1993، ص365.

أ- التضخم المحلي: وهو الذي يحدث نتيجة عوامل داخلية تتصل بمجموعة الاختلالات الهيكلية والوظيفية للاقتصاد القومي والسياسات التي تتبعها الدولة لمواجهة تلك الاختلالات.[1]

ب- التضخم المستورد: وهو التضخم الذي يكون سببه ومصدره الاستيراد، والمرتبط بالاعتماد في معظم النشاطات الاقتصادية على ما يتم استيراده من الخارج، ويحدث بالذات في الدول النامية نتيجة عجز إنتاجها المحلي عن تلبية معظم احتياجاتها لانخفاضه وضعف درجة تنوعه.[2] وتوجد ثلاث تفسيرات للتضخم المستورد:[3]

1. ارتفاع التكاليف: عندما ترتفع أسعار المواد الأولية والمواد البسيطة ومواد التجهيز أو المواد الاستهلاكية المستوردة في المؤسسات، فإنها تسجل ارتفاعا في تكاليف إنتاجها وهي بدورها تعكس هذا الارتفاع في أسعار البيع.

2. زيادة السيولة: إن استيعاب كمية من العملة الصعبة سيزيد –لا محالة- في سيولة الاقتصاد، وسيؤدي إلى تغييرات في الاتجاه نفسه على مستوى الأسعار، وهذا الاستيعاب من العملة الصعبة ناتج عن فائض في ميزان المدفوعات الجاري أمام حركات رؤوس الأموال الناجمة عن الفوارق في أسعار الفائدة للأسواق المالية، وتوقعات تغير العملة الوطنية.

3. الدخل المحلي: عندما يسجل اقتصاد معين ارتفاعا في الطلب الأجنبي فإن ميزان المدفوعات الجاري يسجل فائضا في التصدير ويزيد من الدخل الوطني، ومن ثم الطلب الإجمالي الداخلي، وفي مرحلة الاستخدام التام فإن الارتفاع في الطلب يصبح تضخما استنادا إلى زيادة قيمة مضاعفات التجارة الخارجية.

4.التضخم بفعل الربح: إن الأسعار المقيدة أو المحددة التي يتم وضعها من قبل المؤسسات الاحتكارية خارج قانون العرض والطلب في الأسواق يعمل على تشجيع التضخم وتهدف من وراءه لزيادة أرباحها أي تحقيق هامش ربح مرتفع دون أن يقابله زيادة في الطلب أو الأجور.[4]

إضافة إلى الأنواع السابقة الذكر يوجد نوع آخر للتضخم ظهر في منتصف السبعينيات يعرف" بالتضخم الركودي" وهو يعني تزامن التضخم مع الركود الاقتصادي. إن ترافق التضخم مع البطالة أصبح لغزا جديدا يشغل الاقتصاديين، فهؤلاء أدركوا دائما أن التضخم هو شبه حتمي في

---

[1] المرجع نفسه، ص368.

[2] فليح حسن خلف، **الاقتصاد الكلي**، ط1، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص316.

[3] متولي عبد القدر، **مرجع سبق ذكره**، ص220.

[4] Bernard Bernier, Yves Simon**, initiation à la macroéconomie(manuel concret de 1er cycle)**,5eédition, economie module dunod, paris, 1993, p266.

نظام اقتصادي يصطدم بحدود قصوى لطاقاته الإنتاجية، وإذا كان يعتقد عادة أن التضخم يزول إذا ما تم الابتعاد عن هذه الحدود وتم القبول أيضا بمستوى معقول من البطالة، فالوضع يبدو مختلفا حاليا، إذ أن التضخم والبطالة قد يوجدان معا ويشكلان ما اصطلح على تسميته بالتضخم الركودي.[1]

المبحث الثاني: النظريات الاقتصادية المفسرة للتضخم

تختلف تفسيرات التضخم نتيجة اختلاف الظروف الاقتصادية السائدة خلال فترة زمنية معينة ونتيجة للأسباب التي أدت إلى نشوئها، فتفسير التضخم خلال فترة زمنية يمكن أن لا يتطابق مع تفسيره في فترة أخرى تختلف ظروفها عن الفترة السابقة، إلا أن تعدد النظريات المفسرة للتضخم لا يعد تناقضا فيما بينها، بل يؤدي إلى تعريف كامل للتضخم، وفيما يلي سنتطرق إلى أهم المدارس الاقتصادية التي عرفت التضخم.

المطلب الأول: تفسير التضخم في النظرية الكمية

تعتبر هذه النظرية من أولى النظريات التي حاولت تفسير تقلبات المستوى العام للأسعار،[2] ولقد نسب جان بوجان الارتفاع العام في الأسعار الذي حصل في العديد من البلدان الأوروبية في القرن السادس عشر إلى تدفق الذهب والفضة من القارة الأمريكية[3]، فكان من المنطقي أن يحاول آنذاك البحث في طبيعة العلاقة بين زيادة كمية المعدن النفيس وارتفاع الأسعار، وفي عام1886 حاول "سيمون نيو كومب" صياغة النظرية الكمية في صورة رياضية، غير أن الصيغة الأساسية تكاملت على أيدي فيشر ومعادلته المشهورة عن الدخل والرصيد السائل والتي يطلق عليها معادلة كمبردج[4]، وقد سيطرت هذه النظرية في أوائل القرن العشرين على مناقشاتهم وتفسيراتهم لنشوء الحركات التضخمية مؤيدين آراءهم بحجج ومبررات اقتصادية في معظمها.[5]

أولا: فرضيات النظرية الكمية

تقوم النظرية الكمية للنقود على الاعتقاد السائد في ثبات سرعة دوران النقود (V)، ثبات حجم المعاملات (T)، وفي أن كمية النقود (M) هي المتغير المستقل والمستوى العام للأسعار(P) هو المتغير التابع.

---

[1] وسام مالك، **النقود والسياسات النقدية الداخلية- قضايا نقدية ومالية-**، ط1، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، لبنان، 2000، ص447.

[2] بسام الحجار، **مرجع سبق ذكره**، ص235.

[3] Claude Sobry, Jean-Claude Verez , **éléments de macroéconomie(une approche empirique et dynamique)**, ellipses/édition marketing S.A, paris, 1996,p170.

[4] زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، **أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003، ص218.

[5] غازي حسين عناية، **مرجع سبق ذكره**، ص14.

أ- ثبات سرعة دوران النقود: حيث يعتقد التقليديون أن سرعة دوران النقود ترتبط بعوامل خارجية منها درجة الكثافة السكانية وتوزيعهم، درجة التكامل بين المؤسسات الإنتاجية، عادات وتقاليد المجتمع ليس لها علاقة بكمية النقود طويلة الأجل ولا تتغير في الأجل القصير، ومن ثم فإنه يفترض ثبات في التحليل، وإذا أخذنا نقود الودائع في الاعتبار والتي يفترض أنها دالة للنقود الأساسية وأن نسبتها إلى النقود ثابتة ومن ثم يفترض أن سرعة تداولها أيضا ثابتة ومرتبطة بعوامل طويلة الأجل.[1]

ب- ثبات حجم المعاملات (الحجم الحقيقي للإنتاج): إن النظرية الكلاسيكية تؤكد من خلال تحليلها العيني للواقع الاقتصادي أن النقود ليس لها تأثير على تحقيق التوازن الاقتصادي باعتبارها تؤدي سوى وظيفة فقط كونها وسيطا للتبادل أو وسيلة للمبادلة وأنها مجرد ستار أو حاجب يخفي وراءه مبادلة السلع بالسلع أما النقود فليست سوى الوسيلة التي يمكن من خلالها تحقيق المبادلة. وهذا التحليل يستند نظريا إلى قانون "ساي" المعروف بقانون المنافذ وملخصه" أن كل عرض يخلق طلب مساويا له" فالعرض الكلي مساوي دائما للطلب الكلي، وزيادة أحدهما وتفوقه على الأخر حالة مؤقتة سرعان ما تزول بحكم فعالية السوق لاسيما أن الاقتصاد يقوم على أساس المنافسة التامة فالقوى التلقائية تدفع إلى تشغيل الموارد بما يحقق التوازن في ظل مرونة الأسعار.[2]

ت- كمية النقود هي التي تحدد قيمتها: تعتبر كمية النقود العامل الفعال في تحديد قوتها الشرائية، فمثلا زيادة كمية النقود إلى الضعف تؤدي إلى انخفاض قيمتها إلى النصف، بمعنى أنها هي العامل الهام والفعال في التأثير على حركات الأسعار.[3]

ث- المستوى العام للأسعار متغير تابع: ويتصف بالسلبية في مواجهة تغيرات كمية النقود، ومعنى ذلك أن الأثر الرئيسي لحدوث تغير في كمية النقود سوف يقع كاملا على مستوى الأسعار دون أن يؤثر على سرعة الدوران أو حجم المعاملات، أي أن هذه النظرية تفترض أن المستوى العام للأسعار نتيجة وليس سببا في العوامل الأخرى وتغيراته مرتبطة بنفس الدرجة ونفس الاتجاه مع تغيرات كمية النقود، وهذا ما يشكل تناسب طردي بين هذين المتغيرين.

ويستند أصحاب هذا الرأي إلى منطق معين يتمثل في أن زيادة كمية النقود إنما تعني في واقع الأمر زيادة في وسائل الدفع وحيث أن النقود لا تطلب لذاتها وإنما لإنفاقها على شراء السلع

---

[1] عبد الله الطاهر، موفق خليل، **النقود والبنوك والمؤسسات المالية**، ط2، مركز يزيد للنشر، الكرك، 2004، ص 91.

[2] ناظم محمد نوري الشمري، **النقود والمصارف والنظرية النقدية**، دار زهران للطباعة والنشر، الأردن، 2007، ص 243.

[3] سعيد هتهات، **دراسة اقتصادية قياسية لظاهرة التضخم في الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة-، الجزائر، 2006، ص49.

والخدمات التي تستخدم في إشباع الحاجات، فسوف يترتب على زيادة وسائل الدفع ارتفاع في الأسعار نظرا لوجود كمية أكبر من النقود لشراء نفس الكمية الثابتة من السلع والخدمات[1].

وفي محاولة لضمان مواجهة هذه النظرية للتطورات المتجددة فقد قام أنصارها بتطويرها في بعض النواحي ومن بين هؤلاء Don patinkin Friedman ,Irvin Fisher، ولقد استعان التقليديون في شرحهم للنظرية الكمية وتبيان دورها في تفسير حركات الأسعار وتحليل الظواهر التضخمية بمعادلة التبادل، والتي تتضمن العناصر التي تؤلف صلب هذه النظرية.

ثانيا: معادلة التبادل لفيشر

استعمل النقديون هذه المعادلة لشرح نظرية الكمية وذلك بإيضاح العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار بالإضافة إلى مختلف العوامل التي تساهم في التأثير على مستوى الأسعار ولقد تم إدراج هذه المعادلة سنة1911 على يد الاقتصادي الأمريكي فيشر(1867-1947) وذلك في مطلع القرن العشرين.[2]

آرثر فيشر في نظريته للطلب على النقود لغرض المبادلات يؤكد وظيفة النقود كوسيلة للمبادلة، وتقوم النظرية على مطابقة حسابية أساسها أن أي مبادلة تجري بين البائع والمشتري تتطلب استبدال النقود بالسلع أو الخدمات أو الأوراق المالية يترتب على ذلك حقيقة مفادها أن قيمة النقود يجب أن تساوي قيمة السلع أو الخدمات أو الأوراق المالية التي تم تبادلها، ففي أي لحظة من الزمن يجب أن تتساوى قيمة السلع أو الخدمات أو الأوراق المالية مع عدد المعاملات في تلك اللحظة (T) مضروبا في معدل المعاملات (P) وعلى ذلك فإن قيمة (PT) ستكون مساوية إلى قيمة التدفق النقدي الذي يتمثل في كمية النقود (M) مضروبا في سرعة التداول (V)[3]. ويتم التعبير عن هذه المطابقة كالتالي[4] : **M.V=P.T.... (1)**

حيث أن: - M: هي حجم الكتلة النقدية المعروضة؛

- V: هي سرعة تداول النقد؛
- P: هي المستوى العام للأسعار؛
- T: هي حجم المعاملات.

---

[1] **المرجع نفسه**، ص49.

[2] هيل عجمي جميل الجنابي، رمزي ياسين يسع أرسلان، **النقود والمصارف والنظرية النقدية**، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص200.

[3] ضياء مجيد، **الاقتصاد النقدي-المؤسسة النقدية، البنوك التجارية، البنوك المركزية-**، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، 2008، ص81.

[4] Claude Sobry, Jean-Claude Verez , **op-cit**, p170.

وعلى ذلك يمكن تحويل المطابقة (1) إلى نظرية لتحديد مستوى السعر (2).... $P = \frac{MV}{T}$

يتضح من المعادلة (2) أن مستوى السعر يعتمد على كمية النقود وأن التغير في السعر يكون بنفس نسبة التغير في كمية النقود مع ثبات كل من (T.V). والشكل الموالي يوضح العلاقة بين النقود المعروضة والمستوى العام للأسعار.[1]

الشكل رقم (04): العلاقة بين كمية النقود المعروضة والمستوى العام للأسعار

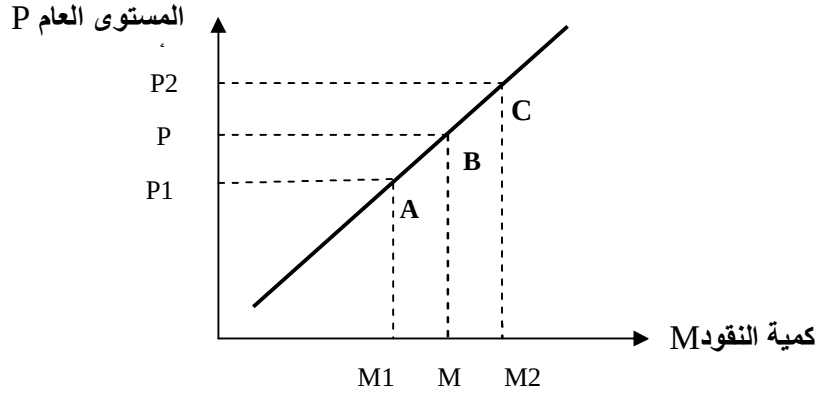

المصدر: ناظم محمد نوري الشمري، **النقود والمصارف والنظرية النقدية**، دار زهران للطباعة والنشر، الأردن، 2007، ص391.

من الرسم التوضيحي يظهر أن الاختلاف الاقتصادي ينشأ عن التغيرات فيما بين كمية النقود المتداولة من جهة وحجم المتاح من السلع والخدمات من أخرى إذ أن المستوى العام للأسعار يمثل عاملا سلبيا كونه عنصرا تابعا للعنصر المستقل المتمثل في كمية النقود المعروضة فإن أي تغير سواء بالزيادة (حالة تضخم) أو بالنقصان (حالة كساد) في كمية النقود المعروضة سيترك أثره بنفس القدر على المستوى العام للأسعار لذا نلاحظ ارتفاعp إلىp1 نتيجة تغير كمية النقود المعروضة وبافتراض ثبات سرعة دوران النقود وحجم الناتج القومي[2].

وتقوم معادلة التبادل لـ" فيشر" على أساس الفروض التالية:[3]

- التعادل بين عرض النقود والطلب عليها وهذا ليتحقق التوازن في سوق النقد:(3)... $M=M^d=M^s$

وبهذا يصبح بالإمكان استخدام المعادلة (2) لمعرفة الكمية الحقيقية من النقود المطلوبة أي:

$$m^d = \frac{M^d}{P} = \frac{1}{V} T \ldots (4)$$

يتضح من المعادلة(4) أن كمية الحقيقية المطلوبة من النقود تتناسب تناسبا عكسيا مع (V) وطرديا مع (T)، طالما يفترض ثبات كل من (V).(T) في الأمد القصير، لذلك فإن(M^d) كمية النقود المطلوبة يبقى عند مستوى الثبات، فإذا حصل خلل في التوازن في سوق النقد بسبب الزيادة

[1] وسام مالك، **مرجع سبق ذكره**، ص458.

[2] ناظم محمد نوري الشمري، محمد موسى الشروف، **مدخل لعلم الاقتصاد**، ط3، دار زهران للنشر، عمان، 2003، ص363.

[3] مروان عطوان، **مقاييس اقتصادية – النظريات النقدية -**، دار البعث للطباعة والنشر، الجزائر، 1989، ص 95.

في عرض النقود الاسمية عندئذ يصبح $M^d < M^S$ ومن ثم يرتفع مستوى السعر في حين تأخذ كمية النقود بالانخفاض حتى تتحقق المساواة بين العرض والطلب.

- الطلب على النقود يساوي القيمة النقدية للمبادلات وهي بدورها تساوي حجم المعاملات الحقيقية مضروبة بالمتوسط العام للأسعار؛

- إن التداول النقدي (عرض النقود) يساوي كمية النقود الورقية مضروبة بسرعة تداولها مضافا إليها الودائع المصرفية مضروبة بسرعة تداولها .

وبذلك يتضح لنا بأن الفروض التي قامت عليها هذه المعادلة هي نفسها التي قامت عليها النظرية الكمية للنقود. لكن رغم الانتشار والقبول الذي عرفته هذه المعادلة إلا أنها عانت من عدة مشاكل ما جعلها تترجم في مجموعة من **الانتقادات**[1]:

_ إهمال الوظائف الأخرى للنقود غير كونها أداة للدفع مثل الطلب عليها كمخزن للقيمة؛

- ربطت الطلب على النقود بسرعة دورانها أي كلما ازدادت سرعة دوران النقود قللت الحاجة للاحتفاظ بالنقود؛

- أظهرت الإحصاءات الكلية بأن سرعة دوران النقود لم تبق ثابتة عموما بعكس الافتراض الذي افترضته النظرية الكمية؛

- تتضمن جميع المعاملات سواء الناجمة عن الإنتاج الجاري أو المتعلقة ببيع الأوراق المالية وتحويل ملكيتها، نظرا لكبر حجم هذه المعاملات جعل من الصعب الأخذ بافتراض ثبات (T) حتى في حالة توفر مستوى الاستخدام التام[2].

- تم تعريف (P) على أنه عبارة عن متوسط كمية النقود التي يتم تبادلها عند كل معاملة ومن الملاحظ أن (P) لا تعبر عن مستوى العام للأسعار بالمعنى المألوف لهذه الكلمة[3].

ونتيجة للتطور الحاصل في احتساب الدخل أصبح من الإمكان تجاوز المشكلين الأخيرين فبدلا من التركيز على حجم المعاملات أصبح التركيز على الدخل القومي(Y)، كما أخذ بالمستوى العام للأسعار بدلا من معدل سعر المعاملات وهكذا تم تعديل صيغة فيشر للمبادلات لتأخذ الشكل التالي: $MV=PY$.

من الملاحظات الواردة حول هذه المعادلة أنه لم يطرأ تغيير على تعريف كمية النقود إلا أن(V) بموجب هذا التغيير أصبح يعبر عن عدد مرات تداول الرصيد النقدي سنويا لشراء الناتج

---

[1] عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، **النقود والمصارف والأسواق المالية**، ط1، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص237.

[2] ضياء مجيد، **اقتصاديات النقود والبنوك، مرجع سبق ذكره**، ص84.

[3] **المرجع نفسه**، ص85.

السنوي من السلع والخدمات وبذلك أصبحت تعبر عن سرعة دوران الدخل. وحتى يتحقق التوازن في سوق النقود لا بد من أن تتساوى الكمية المعروضة من النقود مع الكمية المطلوبة منها. وعلى ذلك يمكن التعبير عن الطلب على النقود بالشكل التالي: $M^d = \frac{1}{V}PY \dots (5)$ وبقسمة طرفي هذه المعادلة على(p) نحصل على المعادلة $M^d = \frac{1}{V}Y$ وهي معادلة فيشر لطلب الدخل على النقود.[1]

وبالرغم من أن صيغة فيشر قللت العديد من المشاكل إلا أنها أبرزت مشاكل أخرى حيث أنه:[2]

- في صيغة فيشر لسرعة دوران الدخل لا تتضمن جميع المعاملات كما هو في صيغة فيشر للمبادلات؛

- في معادلة فيشر للمبادلات تبرز دور النقود في عملية المبادلة بينما الأخرى تبرز دور النقود في إنتاج الدخل القومي.

ونظر للانتقادات التي وجهت إلى صياغة فيشر. قام ألفراد مارشال بتطوير هذه المعادلة تحت ما يعرف باسم بمعادلة كمبردج للنظرية الكمية.[3]

ثالثا: معادلة كمبردج للأرصدة النقدية[4]

تنتمي هذه النظرية إلى اقتصاديون أمثال "بيجو" "روبنسون" "ومارشال" وغيرهم الذين لفتوا الاهتمام إلى مسألة السيولة والعلاقة بين حجم الأرصدة النقدية الحاضرة والمستوى العام للأسعار، حيث قاموا بإحلال فكرة الطلب على النقود (K) مكان سرعة دورانها واستخدام الناتج القومي الحقيقي (Y) بدلا من حجم المعاملات، وعليه تصبح صيغة التبادل تأخذ الشكل التالي: $M=K(P.Y)$ حيث: - **M**: كمية النقود أو عرض النقود؛

- **Y**: الدخل القومي أو الحجم الحقيقي للمبادلات؛

- **P**: المستوى العام للأسعار؛

- **K**: الطلب على النقود معبرا عنه بنسبة الأرصدة النقدية الحاضرة التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها من دخولهم النقدية لأغراض المعاملات.

وما يمكن استخلاصه من معادلة كامبردج ما يلي:

- العلاقة بين المستوى العام للأسعار (P) وبين التفضيل النقدي هي علاقة عكسية؛

- العلاقة بين الأسعار وكمية النقود علاقة طردية؛

---

[1] ضياء مجيد، **الاقتصاد النقدي - المؤسسة النقدية، البنوك التجارية، البنوك المركزية -، مرجع سبق ذكره**، 85.

[2] مروان عطوان، **مرجع سبق ذكره**، ص104.

[3] Anthony S.Campagna, macroeconomics (theory and policyus, university of Vermont,1995, p213.

[4] بسام الحجار، **مرجع سبق ذكره**، ص 244.

- اعتبرت معادلة فيشر النقود وسيطا للمبادلة ووسيلة دفع فقط، أما هذه المعادلة فأضافت وظيفة الاحتفاظ بالنقود لغرض القيام بالمعاملات.

رابعا: الانتقادات الموجهة للتحليل الكلاسيكي

رغم الحجج والمبررات التي تستند عليها هذه النظرية إلا أنها تعرضت للانتقاد، حيث أنه من الناحية العلمية أظهرت الوقائع الاقتصادية أن تحركات الأسعار لم تكن بالضرورة بسب التغير في كمية النقود المتداولة فقط وإنما قد تعود لأسباب أخرى، مثل الحروب وتطور الفن الإنتاجي والزيادة الكبيرة في حجم الإنتاج، وبينت بعض الدراسات في فرنسا في الفترة مابين 1920-1924م أن التغيرات في الأسعار كانت في أغلب الأحيان تسبق التغير في كمية النقد المتداولة، كما أنه لا يمكن القول أن الأسواق في تلك الفترة بأنها تعاني من التضخم نتيجة تمويل الحكومة لمشروعاتها[1].

من بين **الانتقادات** الموجهة للتحليل الكلاسيكي ما يلي:[2]

أ- افتراض وجود وظيفة واحدة للنقود وهي وسيط للمبادلات دون النظر إلى الوظائف الأخرى للنقود كاعتبارها مستودع للقيمة؛

ب- بالنسبة للحجم الحقيقي للسلع والخدمات المتبادلة والمعروضة فقد تتعرض للارتفاع والانخفاض تبعا لحالة العرض والطلب في الأسواق فارتفاع الطلب الكلي على السلع والمنتجات ومن ثم ارتفاع مستويات الأسعار يدفع هؤلاء المنظمين إلى الزيادة في حجم الإنتاج وعرض السلع المنتجة في الأسواق لجني الأرباح الوفيرة، وعلى العكس من ذلك عند نقص الطلب وانخفاض مستويات الأسعار في الأسواق مما يثبت خطأ الافتراض بثبات حجم المبادلات المعروضة؛

ت- كما أن الكساد الكبير الذي شهده العالم خلال السنوات(1992-1933) أثبت عدم صحة التحليل الكلاسيكي للتضخم، إذ لم تؤدي زيادة كمية النقود خلال الفترة المذكورة إلى ارتفاع الأسعار فقد حاولت الحكومة الأمريكية مكافحة الكساد الكبير عن طريق خلق عجز في الميزانية وتمويله بإصدار كميات جديدة من أوراق البنكنوت فزادت من احتياطات البنوك التجارية وشجعت الأفراد على الاقتراض ولكن الجزء الأكبر من هذه الزيادة في كمية النقود استقر في أيدي جمهور كان يتوقع انخفاض في الأسعار مما أدى إلى تفضيلهم النقدي، وبدوره أدى ارتفاع التفضيل النقدي إلى انخفاض سرعة دوران النقود وهذا ما أدى بالأفراد إلى الطلب على النقود لذاتها كأصل كامل

[1] عبد الله الطاهر، موفق علي خليل، **مرجع سبق ذكره**، ص94.

[2] سكينة بن حمود، **مدخل لعلم الاقتصاد**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2009، ص ص167، 168.

السيولة وعلى ذلك فقد فشلت النظرية الكمية النقدية كأساس لتوجيه السياسة النقدية خلال الكساد الكبير؛

ث- ليس صحيحا القول بأن التغير في كمية النقود يؤدي إلى التغير في مستوى الأسعار السائدة وبنفس النسبة وذلك أن التغير في كمية النقود قد لا يصاحبه تغير في الطلب والذي يؤدي إلى تغير الأسعار فعلى العكس من ذلك فقد يصاحبه الزيادة في كمية النقود المتداولة ثبات في مستوى الأسعار وذلك لعدم ارتفاع الطلب على السلع حيث أن هذه النظرية تتجاهل العوامل الأخرى كالعوامل النفسية للفرد فقد يلجأ الأفراد إلى الاكتناز أثناء ازدياد النقد المتداول بدلا من إنفاق نقودهم على السلع؛

ج– من الخطأ الاعتقاد بوجود حالة توازن الاستخدام الكامل أو التشغيل الكامل كما جاء به الاتجاه الكلاسيكي بل على العكس فالحالة الأكثر شيوعا وواقعية هي حالة التشغيل الجزئي؛ [1]

ح- إن فكرة المنافسة الكاملة ما هي إلا نموذج نظري فقط لا وجود له في الواقع حيث لا يمكن عرض سلع متجانسة يكون فيها السعر دائما ثابت.[2]

المطلب الثاني: تفسير التضخم حسب النظرية الكينزية

أتت النظرية الكينزية بأدوات تحليل جديدة والتي طرحت الكثير من الجدل في النظرية الاقتصادية، وكانت هذه الأدوات نقدا لأهم المبادئ الكلاسيكية التي كانت منتشرة قبل سنة 1936، حيث أتى جون مينارد كينز معالجا لأخطاء النظرية الكلاسيكية ومحاولا من خلال ذلك إخراج الاقتصاد العالمي من أزمة الكساد الكبير لسنة 1929م.

أولا: مراحل تغير الأسعار في التحليل الكينزي

بعد ما رفض كينز الأفكار الأساسية للتحليل الكلاسيكي في مجال النقود وسعر الفائدة والادخار والاستثمار وقانون "ساي"، استخدم" كينز" أدوات التحليل الجزئي في الطلب والعرض الكلي، فعنده يتحدد مستوى التوازني للدخل القومي والتشغيل عند تقاطع منحنى الطلب الكلي مع منحنى العرض الكلي. حيث أن هذه النظرية خاصة بالفترة القصيرة، فإنها تقوم على عدد من الافتراضات منها ثبات العوامل المحددة لموقع دالة العرض الكلي، ومن ثم التغير في الطلب الكلي الناتج عن تغير عنصر أو أخر من عناصر الإنفاق العام- الاستثمار مثلا يحدد التغير في مستوى التوظف لعوامل الإنتاج القابلة للتشغيل-، وبالتالي الناتج أو الدخل القومي. وهنا نذكر عند

[1] السعيد بريبش، **الاقتصاد الكلي-نظريات، نماذج وتمارين محلولة-**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص88.

[2] **نفس المرجع**، ص89.

مستوى معين للتوظف والناتج القومي والمستوى العام للأسعار ينشأ فائض طلب كلي.[1] ويتميَّز التحليل الكينزي في تفسيره للتضخم بمرحلتين أساسيتين:[2]

- المرحلة الأولى: في هذه المرحلة لا تكون فيها كل الموارد الإنتاجية للاقتصاد الرأسمالي الصناعي مستغلة، وفي هذه الحالة عند زيادة الإنفاق القومي بزيادة الإنفاق العام فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة الدخول وبالتالي يزيد الإنفاق وهكذا، وبفعل نظرية" المضاعف" وهو الزيادة في الاستثمار تؤدي إلى زيادة في الدخل ولكن بمقدار أكبر من الزيادة المتحققة في الاستثمار[3]، وتحت ظروف الكساد وفي مواجهة مرونة كبيرة لعرض عوامل الإنتاج القابلة للتشغيل وبفعل كل هذه العوامل الظروف تنعكس الزيادات المتتالية في المداخيل والإنفاق بزيادة الإنتاج محدثة ارتفاعا ضئيلا في الأسعار، ولكن مع استمرار زيادة الإنفاق يقترب الاقتصاد الوطني من وضع التشغيل الكامل حيث لا يقابل فائض الطلب الزيادة في الإنتاج، حيث تبدأ الاتجاهات التضخمية في الظهور، ويطلق على هذا النوع من التضخم" بالتضخم الجزئي" الذي يظهر قبل وصول الاقتصاد الوطني إلى مستوى التشغيل التام وسببه هو عجز بعض عناصرنا الإنتاج عن مواجهة الطلب المُتزايد عليها، والضغوطات التي تُمارِسها نقابات العمال على أصحاب الأعمال لرفع الأجور، وكذا الممارسات الاحتكارية لبعض المنتجين هذا التضخم لا يُثير المَخاوِف لأنه يحفز على زيادة الإنتاج بسبب ارتفاع الأرباح.

- المرحلة الثانية: وهي مرحلة التوظيف الكامل، حيث تكون الطاقات الإنتاجية قد وصلت إلى أقصى حدٍّ في تشغيلها. وهنا إذا افترضنا حدوث الزيادة في الطلب الكلي، فإن هذه الزيادة لا تنجح في إحداث أي زيادةٍ في الإنتاج أو العرض الكلي للسلع والخدمات، حيث تكون مرونة العرض الكلي قد بلغت الصفر. فالزيادة في الطلب الكلي عند المستوى الثابت للناتج القومي تخلق فائض طلب يعكس نفسه انعكاساً كاملاً في رفع الأسعار، ويستمر الارتفاع في الأسعار طالما استمرَّ وجود قوى تضخمية مُتمثِّلة في فائض طلب يَدفع بها إلى أعلى ويطلق كينز على هذا النوع من التضخم" البحت" أو "التضخم الحقيقي"[4].

ولقد وجب توفر بعض **الشروط** لتطبيق هذا التحليل تتمثل في:[5]

---

[1] محمد عزت غزلان، **اقتصاديات النقود والمصارف**، ط1، دار النهضة العربية، لبنان، 2002، ص294.

[2] سمير حسون، **الاقتصاد السياسي في النقد والبنوك**، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات للنشر والتوزيع، لبنان، 2004، ص94.

[3] ناظم محمد نوري الشمري، **مرجع سبق ذكره**، ص 292.

[4] محمد عزت غزلان، **مرجع سبق ذكره**، 296.

[5] عبد العزيز طيبة، **سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية(دراسة حالة الجزائر للفترة 1994-2003)**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف، الجزائر، 2005، ص5.

- أن يكون ارتفاع الأسعار فجائيا وغير متوقع حتى يكون تضخميا؛

- أن يكون المستوى العام الأسعار هو المقصود بالأسعار المرتفعة بحيث يشمل أسواق السلع وأسواق عوامل الإنتاج؛

– يشترط هذا التحليل أن التوازن الاقتصادي يحدث عندما تكون فوائض الطلب والعرض مساوية إلى الصفر؛

- يفترض التحليل الكينزي وجود مستوى معين للأسعار السائدة في السوق بحيث لو زاد الطلب النقدي على العرض السلعي فإن الأسعار تميل إلى الارتفاع.

ثانيا: الفجوة التضخمية

أدخل كينز اصطلاحا جديدا في تحليل التضخم وهو" الفجوة التضخمية" عندما عالج موضوع تسديد نفقات الحرب، ويعني به الفرق بين الطلب الكلي على السلع والعرض الكلي للسلع، والفجوة التضخمية بهذا المعنى هي اصطلاح مرادف لفائض الطلب على السلع، وهي أيضا فائض القوة الشرائية. ويعتبر إدخال هذا المصطلح تطورا في نظرية التضخم، حيث أنه حول اتجاه التفكير من البحث عن أسباب التضخم إلى البحث عن مقياس كمي للقوى التضخمية يمكن أن تستخدمه السلطات النقدية والمالية في تصميم سياستها إذا كان هدفها هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي.[1] إلا أنه وكغيرها من النظريات وجهت لها انتقادات من بينها: [2]

- متى يكون هناك فائض في الطلب إيجابي، وفائض في الطلب السلبي، وهل يشمل ذلك جميع الفوائض في السوق؟

- المقصود بارتفاع الأسعار هل هو المستوى العام للأسعار في أسواق السلع وأسواق عوامل الإنتاج أو كلا السوقين معا؟

المطلب الثالث:التضخم في النظرية النقدية المعاصرة

على الرغم من حدة الانتقادات التي وجهت إلى نظرية كمية النقود، والتي كانت تفسر التضخم على اعتباره ناتجا عن الإفراط في العرض النقدي والذي يولد إفراطا في الطلب على السلع والخدمات مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار إلا أن الاقتصاديين تبنوا من جديد

[1] سكينة بن حمود، **مرجع سبق ذكره**، ص168.

[2] **المرجع نفسه**، ص 21.

أفكار هذه النظرية، وتعتبر مدرسة " شيكاغو" " Chicago " الذي يعد "ميلتون فريدمان" من روادها من أكثر الاتجاهات المعاصرة التي تبنت من جديد نظرية كمية النقود.[1]

أولا: الأفكار الأساسية للنظرية المعاصرة [2]

تنظر هذه النظرية من الوجهة العامة إلى التضخم على أنه ظاهرة نقدية بحتة وأن مصدره الرئيسي هو نمو كمية النقود بسرعة أكبر من نمو الإنتاج. وترفض هذه النظرية دور الأجور والنفقة في الأسعار ولا ترى على المدى الطويل وجود صلة بين معدل التضخم ومستوى البطالة.

إن جوهر النظرية المعاصرة لكمية النقود هي قيامها بالبحث في العلاقة بين التغير في نصيب الوحدة المنتجة من النقود وبين التغير في مستوى الأسعار وذلك من خلال ما يطرأ على الطلب على النقود من تغيرات. إن الصورة الجديدة للنظرية الكمية وإن أعطت في النهاية أهمية كبيرة لكمية النقود كمحدد لمستوى الأسعار إلا أنها أكثر تعقيدا وصقلا من صورتها السابقة.

وللتعريف بالمعالم الأساسية لهذه النظرية نشير ابتداء إلى قول فريدمان بأن معادلة التبادل كما صاغها فيشر ولكن في صورتها الدخلية لا تخرج عن كونها تعريفا لسرعة دوران النقود $v = \frac{yp}{m}$ لأنه يمكن حساب مقدار (V) من القيم المشاهدة لكل من الدخل القومي الحقيقي(Y) وكمية النقود(m) والمستوى العام للأسعار(P)، ولكن هذه المعادلة التعريفية لا تقول شيئا عن العوامل التي يمكن أن تحدث زيادة في كمية النقود أو عن أثر مثل هذه الزيادة. ويرى فريدمان أن قدرا من الزيادة في كمية النقود تمتصه زيادة في الطلب على السيولة (انخفاض سرعة دوران النقود) والأثر المتبقى ينعكس في تغير كل من الأسعار والناتج القومي، ليصل في النهاية إلى أن التغير في كمية النقود يدعمه تغير في سرعة دورانها في نفس الاتجاه، وينعكس إجمالي أثر التغير في كمية وسرعة دوران النقود في إحداث تغير في الناتج القومي والأسعار بنسب متفاوتة.

وتقوم نظرية فريدمان على ركنين أساسيين هما:

- المؤثر الرئيسي في المستوى العام للأسعار هو تطور التغير في النسبة بين كمية النقود وبين الناتج القومي أو الدخل القومي من كمية النقود، وليس مجرد تطور حجم كمية النقود.

- التغير الذي يطرأ على سرعة دوران النقود(v) أو مقلوبها (k) كمعبر عن الأرصدة النقدية التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها من دخولهم النقدية، وهنا يحلل فريدمان محددات الطلب على النقود في شكل دالة سلوكية ترتبط أساسا بقواعد السلوك الرشيد المأخوذ من نظرية سلوك المستهلك، والتي

---

[1] أحمد محمد صالح الجلال، **دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية(دراسة حالة الجمهورية اليمنية 1990-2003)**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص44.

[2] محمد عزت غزلان، **مرجع سبق ذكره**، ص301-303.

تعتمد على المفاضلة بين عدة خيارات عند الاحتفاظ بالنقود في شكل سائل وعلاقة ذلك بأشكال الثروة الأخرى، وما تدره هذه الأشكال من عائد.

ثانيا: دالة الطلب على النقود لفريدمان

يرى فريدمان أن الطلب على الاحتفاظ بالأرصدة الحقيقية $\frac{M}{P}$ دالة في المتغيرات التالية:[1]

أ- تكلفة الاحتفاظ بالنقود كأصل بديل للأشكال الأخرى للثروة: وتقاس بما يفقده المحتفظون بها من عائدات مضحى بها في صورة عائد مضحى به في صورة فائدة على السندات R_B، أو ربح وضحى به في صورة عائد على الأسهم R_S وما يمكن أن يفقده المحتفظون بالنقود في شكل انخفاض في القوة الشرائية لها نتيجة للتضخم ويقاس بمعدل التضخم المتوقع أو معدل الارتفاع المتوقع في الأسعار خلال فترة زمنية يعبر عنه $\frac{\mathrm{DP}}{\mathrm{DT}}.\frac{1}{\mathrm{P}}$.

ب- الثروة والدخل الحقيقي: وتشمل الثروة كافة عناصر الثروة من بشرية وغير بشرية، ويتغلب فريدمان على مشكلة قياس الثروة برسملتها على أساس أنها تمثل القيمة الحالية للدخل الحقيقي المتدفق منها، ويستخدم في رسملة الدخل القومي الحقيقي معدلا عاما لسعر الفائدة، ويعتبر فريدمان الدخل القومي الحقيقي في دالة الطلب على النقود كمتغير محدد للطلب عليها وكمعبر عن الثروة الحقيقي، ولا يأخذ فريدمان بمفهوم الدخل الدائم أو المستمر وهو رقم متوسط يعكس التيار المتدفق من الثروة كما تحدده تجارب الماضي وواقع الحاضر وتوقعات المستقبل. ولنرمز له(yp).

ت- النسبة بين الثروة البشرية وغير البشرية ولنرمز لها بالحرف (H).

ث- العوامل التي يمكن أن تؤثر في تفضيل وأذواق المحتفظين بالنقود بالمقارنة بغيرها من الأصول الأخرى ولنرمز لهذه المجموعة من العوامل بالرمز (U).

وعليه فدالة الطلب على النقود عند فريدمان تأخذ الصيغة التالية:

$$\frac{M}{P} = F\left(R_B, R_S, \frac{DP}{DT}.\frac{1}{P}, Y_P, \mathrm{H,U}\right)$$

إذن فالنظرية الكمية الحديثة تعتبر التضخم ما هو إلا نتيجة زيادة كمية النقود المتداولة بالنسبة لكمية الإنتاج مما يؤدي إلى ارتفاع نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود المتداولة، مما يدفع بالمستوى العام للأسعار نحو الارتفاع، غير أنها لم تفترض ثبات الإنتاج وسرعة تداول النقود عكس النظرية الكمية الكلاسيكية.[2]

[1] **المرجع نفسه**، ص303-305.

[2] أحمد محمد صالح الجلال، **مرجع سبق ذكره**، ص46.

المبحث الثالث: أسباب التضخم وآثاره

يرى معظم الاقتصاديين أن أسباب ظهور التضخم ترجع إلى عدة عوامل منها ما هو متعلق بالطلب، بالتكاليف ومنها ما هو متعلق بالأسباب الهيكلية. وعموما يعتبر التضخم شيء غير مرغوب فيه إذ ينجم عنه العديد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تصيب الاقتصاد القومي وتؤدي إلى شل حركته.

المطلب الأول: أسباب حدوث التضخم

لقد ظهرت آراء كثيرة تحاول تفسير التضخم وإرجاع أسبابه لعوامل معينة، لكن يمكن إجمال هذه التفسيرات فيما يلي:

أولا: تضخم الطلب

العديد من النظريات أرجعت سبب التضخم إلى زيادة الطلب الكلي للسلع، والتي نعلم أن سعرها يتحدد عند تعادل العرض مع الطلب عليها فإذا زاد الطلب الكلي للسلع، مع بقاء العرض ثابتا يؤدي إلى حدوث فجوة تضخمية تتمثل في ارتفاع الأسعار للسلع التي زاد الطلب عليها، وهو ما يسمى بتضخم الطلب.

ويرجع سبب هذا الاختلال في الطلب إلى زيادة كمية النقود المتداولة، من خلال قيام البنك المركزي بإصدار النقود، لتمويل عجز الميزانية العامة للدولة، أو عند قيام الدولة برفع الإنفاق لدعم الطلب، أو قيام البنوك التجارية بالتوسع في الائتمان.[1] والشكل الموالي يوضح آلية حدوث التضخم بالطلب:

الشكل رقم(05): آلية حدوث التضخم بالطلب

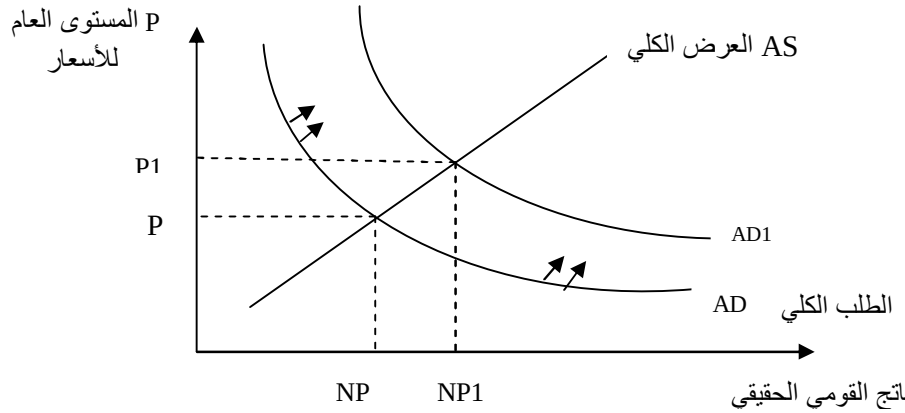

المصدر: عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، **النقود والمصارف والأسواق المالية**، ط1، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2004 ، ص451.

[1] منير لواج، لويزة فرحات، **التضخم في النظرية الاقتصادية- الأسباب والنتائج- ، الملتقى الوطني الثاني حول: التضخم في الجزائر: الأسباب والآثار والعلاج على ضوء المتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية الراهنة**، 2-2014/03/3، جامعة محمد الصديق بن يحيى- جيجل، ص05.

حيث يلاحظ أن ارتفاع منحى الطلب الكلي من (AD) إلى (AD1) إلى ارتفاع الإنتاج الكلي من(NP)إلى(NP1) وبنفس الوقت يؤدي ارتفاع المستوى العام للأسعار من(P) إلى(P1) لأن الوحدات الإنتاجية تقترب من الاستخدام الكامل لطاقتها ومواردها فلا تستطيع زيادة الكميات المنتجة إلا بأسعار أعلى، وأطلق على هذه النظرية اسم نظرية جدب الطلب.[1]

ثانيا: ارتفاع التكاليف الإنتاجية

ويتلخص جوهر هذه النظرية بأن ارتفاع نفقة الإنتاج هو الذي يدفع الأسعار إلى الأعلى[2]، وارتفاع تكاليف الإنتاج تعود بصورة أساسية إلى ارتفاع عناصر الإنتاج وأهمها أجور العمال التي تشكل نسبة عالية من تكاليف إنتاج السلع والخدمات وتزداد تكاليف إنتاج السلع من عدة مصادر نذكر من أهمها:[3]

أ- ارتفاع مستويات الأجور: تشكل تكاليف الأجور أهم سبب لحدوث التضخم فقد تستطيع النقابات العمالية بحكم قوتها التفاوضية، وقوة ضغطها المنظم أن تقنع المنتجين برفع الأجور وقد تنجح في تحقيق مطالبها مما يؤدي لزيادة تكاليف الإنتاج التي يتحملها المنتجين ونظرا لاعتقاد المنتجين أنهم يستطيعون نقل تلك الزيادة في الأجور إلى كاهل المستهلك عن طريق رفع الأسعار، بحكم قوتهم الاحتكارية فإن الأجور لا تلبث أن تزداد عندما يشعر العمال بعبء زيادة الأسعار فيطالبون بزيادة الأجور مرة أخرى وتبدأ الدورة من جديد ويدخل الاقتصاد في حالة مفرغة للتضخم بين الأجر والسعر.

يجب الأخذ بعين الاعتبار أنه ليس كل زيادة في الأجور سوف تؤدي حتما إلى تضخم وخاصة إذا أدت زيادة إنتاجية العمال بمعدل يكفي لتغطية الزيادة في نفقة الإنتاج ومن ثمة فإن أسعار السلع لا ترتفع في هذه الحالة.

ب- ارتفاع مستلزمات الإنتاج: وقد يكون نتيجة نقص العرض من السلع مثل نقص المحاصيل الزراعية أو ارتفاع أسعار المواد الأولية والوقود أو ارتفاع تكاليف النقل وغيرها وهذا كله يدفع إلى ارتفاع نفقات الإنتاج ومن ثم ارتفاع أسعار المنتجات النهائية.[4]

ت- ارتفاع أسعار المستوردات: خاصة في الدول التي تعتمد على استيراد السلع من المواد الأولية الوسيطية والغذائية فيؤدي ارتفاع المستوردات التي تدخل في تكاليف إنتاج السلع النهاية إلى رفع تلك

---

[1] عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، **مرجع سبق ذكره** ، ص451.

[2] محمد عزت غزلان، **مرجع سبق ذكره** ، ص175.

[3] محمد العربي ساكر، **محاضرات في الاقتصاد الكلي**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص196.

[4] عبد الله الطاهر، موفق علي خليل، **مرجع سبق ذكره**، ص137.

التكاليف مما يرفع من أسعار السلع والخدمات النهائية.[1] وفي الشكل الموالي تمثيل لأثر زيادة التكاليف الإنتاجية.

الشكل رقم(06): تأثير زيادة التكاليف الإنتاجية على المستوى العام للأسعار

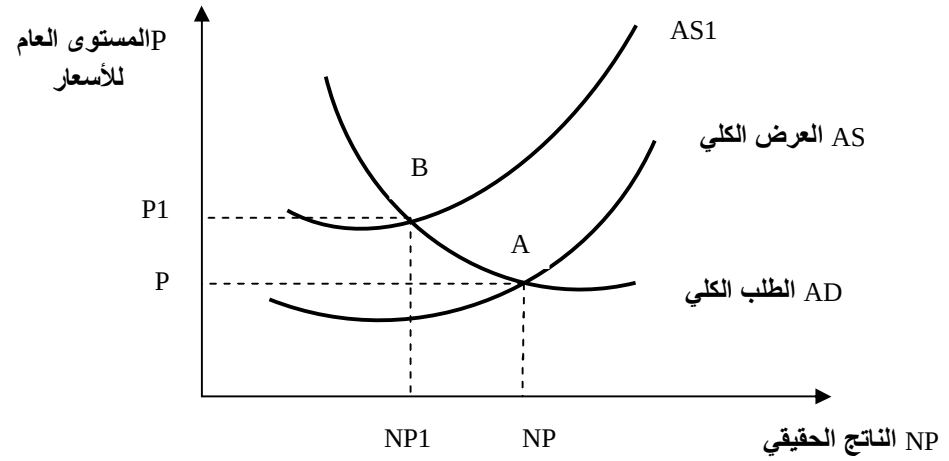

المصدر: إيمان عطية ناصف، **النظرية الاقتصادية الكلية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2008، ص277.

نلاحظ من الشكل أن:[2] ارتفاع نفقة الإنتاج نتيجة لارتفاع الأجور يؤدي إلى انتقال منحى العرض الكلي إلى اليسار من(AS) إلى(AS1) ويترتب عن هذا الانتقال تغير وضع التوازن من النقطة (A) إلى(B) حيث تحدث زيادة في المستوى العام للأسعار من(P) إلى(P1) مع انخفاض الناتج الحقيقي من(NP) إلى(NP1). مما سبق يعني أن تضخم التكاليف يترتب عليه أثرين:

- ارتفاع المستوى العام للأسعار؛
- انخفاض مستوى الناتج ومن ثم انخفاض مستوى التوظيف وارتفاع مستويات البطالة.

وقد بينت الدراسات الاقتصادية في تجربة الدول الصناعية المتقدمة في السبعينيات وأوائل الثمانينات من القرن الماضي أنه اجتمعت أسباب جدب الطلب ودفع التكاليف في آن واحد، وتفاعلت تأثيراتها على المستوى العام للأسعار، فارتفع المستوى العام للأسعار بسبب زيادة نفقات الدولة وتوسع الجهاز المصرفي في خلق نقود الودائع، والذي أدى إلى زيادة حجم السيولة النقدية في التداول الذي توافق مع ارتفاع تكاليف الإنتاج.[3] والشكل الموالي يوضح تأثير التكاليف والطلب على مستوى الأسعار.

[1] **المرجع السابق**، ص 138.

[2] إيمان عطية ناصف، **مرجع سبق ذكره** ، ص277.

[3] عبد الله الطاهر، موفق علي خليل، **مرجع سبق ذكره**، ص139.

الشكل رقم(07): زيادة التكاليف والطلب في آن واحد وتأثيرها على المستوى العام للأسعار

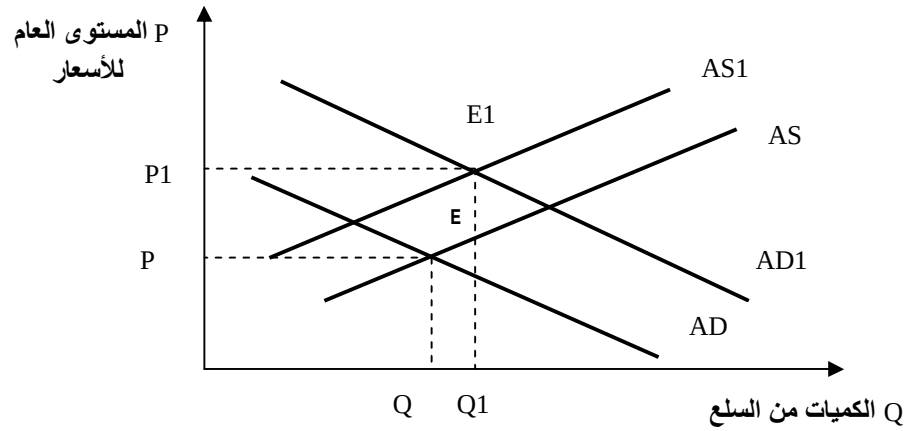

المصدر: عبد الله طاهر، موفق علي خليل **النقود والبنوك والمؤسسات المالية**، ط2، مركز يزيد للنشر، الكرك، 2004, ص139.

نلاحظ أن الطلب الكلي (AD) انتقل إلى (AD1) بسبب ارتفاع السيولة النقدية في التداول، وفي الوقت نفسه انتقل منحنى العرض الكلي (AS) إلى (AS1) بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج، مما تسبب ذلك في زيادة كبيرة في المعدل العام للأسعار من (P) إلى (P1).[1]

ثالثا: التضخم المستورد

يظهر هذا النوع من أسباب التضخم في الاقتصاديات الصغيرة المفتوحة ويعرف هذا النوع على أنه الزيادة المتسارعة والمستمرة في أسعار السلع والخدمات النهائية المستوردة من الخارج، وهذا يعني أن الدول تستورد مجموعة من السلع والخدمات التي تأتيها بدورها مرتفعة الأسعار وتضطر إلى بيعها في الأسواق المحلية بتلك الأسعار، فالدول الصغيرة المنفتحة على العالم لا يمكن أن يكون لها أي دور ملموس في تحديد أسعار السلع التي تستوردها، فهي مستهلك صغير ولا يمكن أن يؤثر في حجم السوق العالمي وأسعاره، ومن هنا تستورد هذه الدول التضخم كما هو من العالم الخارجي وفي هذا السياق نذكر كمثال تضخم أسعار النفط في العالم أدى بالدول الأوروبية إلى رفع أسعار المواد التي تصدرها إلى العالم الخارجي[2].

ولابد من التنبيه هنا إلى ضرورة التفريق بين تضخم التكاليف والتضخم المستورد حيث أن التضخم الناشئ عن التكاليف يتمثل في استيراد المواد الأولية أو عناصر الإنتاج بأسعار متضخمة

[1] **المرجع نفسه**، ص139.

[2] خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن،2007، ص186.

مما يؤدي إلى رفع أسعار السلع التي تستخدم في إنتاجها، أما فيما يخص التضخم المستورد فإنه يطلق على ارتفاع أسعار السلع والخدمات النهائية المستوردة من الخارج أي التي يتم استخدامها مباشرة من قبل المستهلك بمجرد استيرادها.[1]

رابعا: التضخم الهيكلي

يحدث هذا التضخم أساسا بسبب التغيرات الهيكلية التي توفر البيئة الملائمة لاستمرار ارتفاع المستوى العام للأسعار[2]، التي تحدث في مسار وحركة الاقتصاد الوطني وما يترتب عليها من تغيرات هيكلية من العرض والطلب الكلي[3]، بالإضافة إلى سلوك العناصر الهيكلية للاقتصاد مثل السكان أو هيكل السوق أو شكل المشروعات[4]، كما يمكن أن ترجع هذه الإختلالات إلى أسباب حقيقية تكمن وراءها تلك الضغوط التضخمية، ولعل أهم هذه الإختلالات تتمثل فيما يلي:[5]

أ- اختلال الهيكل الإنتاجي: حيث تتخصص الدول النامية في إنتاج وتصدير عدد محدود من المواد الأولية وبالتالي تعتمد على أسواق الدول المتقدمة في تصريف منتجاتها الصناعية منها، مما ينتج عن ذلك تبعية اقتصادية للدول المتقدمة، ومن ثم فإن أي تغيرات اقتصادية في الدول المتقدمة تنعكس على اقتصاديات الدول النامية وبالتالي تتعرض أسعار صادراتها وحصيلتها منها إلى تقلبات كبيرة فإذا انخفض الطلب على صادرات هذه الدول بسبب حدوث تقدم فني ترتب عليه إيجاد بدائل للمنتجات الأولية بهذه الدول أو تقليل المستخدم منها مما يترتب عليه انخفاض أسعار صادرات الدول النامية، ومن ثم حصيلتها من النقد الأجنبي ويضعف هذا الأمر بدوره من قدرتها على استيراد سواء من مستلزمات الإنتاج أو المنتجات النهائية، ويؤدي هذا بدوره إلى نقص المعروض من السلع محليا فترتفع مستويات أسعارها حتى في حالة زيادة الطلب على هذه المواد الأولية بسبب ظروف الرواج في الدول المتقدمة فإنه في ظل انخفاض مرونة الطلب على المواد الأولية وجمود الجهاز الإنتاجي ترتفع أسعارها وتزداد حصيلة صادرات الدول ويزداد الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي ويزداد الطلب الكلي بمعدلات تفوق معدلات زيادة المعروض من السلع والخدمات فترتفع مستويات الأسعار.

---

[1] عبد الناصر العبادي وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص138.

[2] أحمد رمضان نعمة الله وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2004، ص237.

[3] زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، **مرجع سبق ذكره**، ص260.

[4] مجدي محمد شهاب، **اقتصاديات النقود والمال، النظرية والمؤسسات النقدية**، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2002، ص78.

[5] السيد محمد أحمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2008، ص299.

ب- انخفاض مرونة عرض المنتجات الزراعية وخاصة الغذائية: حيث أن المنتجات الغذائية ينمو بمعدلات تفوق معدلات نمو إنتاجها، مما يترتب عليه ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية وزيادة حدة الضغوط التضخمية بهذه الدول وذلك بسبب ارتفاع معدلات النمو السكاني في معظم الدول النامية في الوقت نفسه فإن السياسات الاقتصادية بهذه الدول تتحيز ضد القطاع الزراعي كما أن الجزء الأكبر من الاستثمارات يوجه إلى قطاعي الصناعة والخدمات مما يعوق النمو بالقطاع الزراعي.

ت- طبيعة عملية التنمية: حيث تركز عمليات التنمية في مراحلها الأولى على مشروعات البنية الأساسية التي لا تسهم في زيادة العرض الكلي من السلع والخدمات في الوقت الذي يترتب عليها زيادة في الدخول والإنفاق، حتى في حالة الاستثمارات في المشروعات الإنتاجية وخاصة الكبرى منها ففي الفترة التي تنقضي بين الإنفاق في المشروع وتحقيقه الإنتاج تزداد الدخول ويزداد الإنفاق دون أن تقابله زيادة في الإنتاج كل هذه الأمور ينتج عنها زيادة في الدخول ومن ثم زيادة في الطلب الكلي في الوقت الذي يتسم فيه العرض الكلي بانخفاض مرونته ولم يستجيب للزيادة في الطلب الكلي وينعكس هذا في ارتفاع مستويات الأسعار[1]. والجدول الموالي يوضح لنا تطور معدلات التضخم في بعض الدول العربية.

الجدول رقم(01): تطور معدلات التضخم في بعض البلدان العربية خلال الفترة 2001-2013.

البلد / السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
المملكة العربية السعودية	-1.1	0.2	0.6	0.3	0.7	2.2	4.2	9.9	5.1	5.3	5.8	2.9	3.5
تونس	2.0	2.7	2.7	3.6	2.0	4.5	3.4	4.9	3.5	4.4	3.5	5.1	5.8
قطر	1.5	0.2	2.3	6.8	8.8	11.8	13.8	15.1	-4.9	-2.4	1.9	1.9	3.1
عمان	-0.8	-0.3	0.2	0.8	1.9	3.2	6.0	12.1	3.9	3.2	4.1	2.9	1.2
مصر	2.3	2.7	4.5	11.3	4.9	7.6	9.3	18.3	11.8	11.3	10.1	7.1	9.5

المصدر: البنك الدولي على الموقع: **www.data.albankaldawli.org**

يتضح لنا من خلال الجدول أن معدلات التضخم في تونس شهدت ارتفاعا مستمرا خلال الفترة 2001-2013، بينما في المملكة العربية السعودية، قطر، عمان ومصر فقد شهدت معدلاتها تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض خلال طول فترة الدراسة.

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم

إن التضخم في حد ذاته أمر غير مرغوب فيه، ولكنه أمر واقع، وللتضخم آثار اقتصادية واجتماعية مختلفة، وبالرغم من النظرة العامة للتضخم هي نظرة سلبية إلا أنه لا يخلو من بعض الجوانب الإيجابية، وعليه يمكن تقسيم هذه الآثار إلى نوعين:

[1] السيد محمد أحمد السريتي، علي عبد الوهاب، **مرجع سبق ذكره**، ص300.

أولا: الآثار السلبية للتضخم

ويقصد بها تلك الجوانب الضارة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، ويمكن حصر هذه الآثار بما يلي:[1]

أ- أثر التضخم على إعادة توزيع الدخل: يتطلب تحليل آثار التضخم على توزيع الدخل التمييز بين الدخل النقدي والدخل الحقيقي، فالمقصود بالدخل النقدي عدد الوحدات النقدية التي يحصل عليها الفرد. أما الدخل الحقيقي فهو حجم السلع والخدمات التي يحصل عليها المستهلك بإنفاق دخله النقدي، لذلك فإن الدخل الحقيقي يعتمد على: الدخل النقدي وأسعار السلع والخدمات المشتراة.

1. أصحاب الدخول الثابتة: على ضوء هذه التفرقة بين الدخل النقدي والدخل الحقيقي يتضح لنا بجلاء كيف يضر التضخم بأصحاب الدخول الثابتة نسبيا وسوف نجد الأسر التي تتخلف دخولهم وراء ارتفاع مستوى أسعار المنتجات أن دخولهم الحقيقية تتضاءل نتيجة للتضخم، ذلك أن القوة الشرائية لكل وحدة نقدية من الدخول المحصلة ستنخفض كلما ارتفعت الأسعار، ولما كان عدد الوحدات النقدية التي تدخل هذه الأسرة ثابتة فإن مستويات معيشتهم ستنخفض بلا شك لانخفاض دخولهم الحقيقية. ومن أمثلة أصحاب الدخول الثابتة، أصحاب المعاشات والموظفين والأسر التي تعيش على الإعانات والمدخرين الذين يعتمدون في دخولهم على أسعار الفائدة ...كل هؤلاء جميعا يحصلون على دخول ثابتة لفترة محسوسة من الزمن.

وتأسيسا على ذلك فإن التضخم يفيد أصحاب الدخول المرنة حيث يمكن تغيير دخولهم لتتوافق مع التغيرات السعرية، فكلما ارتفعت الأسعار أمكن لهذه الفئات رفع دخولهم لتنمية دخولهم الحقيقية. لذلك فإن أصحاب الأعمال يستفيدون من التضخم حيث ترتفع أسعار المنتجات النهائية بمعدلات أسرع من ارتفاع أسعار الموارد الاقتصادية أي تزيد إيرادات هذه الأعمال بأسرع من زيادة التكاليف، ومن تم ترتفع أرباحهم بمعدلات أسرع من معدلات التضخم.

2. أصحاب الدخول النقدية الشبه ثابتة: تزداد دخولهم النقدية بنسبة أقل من نسبة الارتفاع في مستوى الأسعار، وبالتالي تنخفض دخولهم الحقيقية بالفرق بين معدل التضخم ومعدل الزيادة في دخولهم النقدية، وتضار هذه الفئة ولكن بدرجة أقل مقارنة بالفئة الأولى.[2]

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **مرجع سبق ذكره**، ص329.

[2] السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، **مرجع سبق ذكره**، ص307.

3. أصحاب الدخول النقدية المتغيرة: تزداد دخولهم النقدية بنسبة تفوق نسبة الارتفاع في مستوى الأسعار، ولذا تزداد دخولهم الحقيقية، وبالتالي تستفيد من التضخم.

ويترتب على التضخم إعادة توزيع الدخل القومي في صالح أصحاب الدخول المتغيرة وفي غير صالح أصحاب الدخول الثابتة وشبه الثابتة.[1]

4. أصحاب المرتبات والأجور: تشكل هذه الفئة معظم العمال وتتميز الأجور بقابلية أكبر للتغير بنفس اتجاه تغير الأسعار نظرا لوجود الاتحادات العمالية التي تطالب برفع الأجور النقدية لكن عادة ما يكون معدل ارتفاع الأجور النقدية أقل من معدل ارتفاع الأسعار وبالمقارنة مع أصحاب دخول الفئة السابقة، فأصحاب الأجور أقل تعرضا لانخفاض القوة الشرائية لدخولهم عن أصحاب الدخول الثابتة.[2]

ب- أثر التضخم على إعادة توزيع الثروة: يتوقف تأثير التضخم على ثروة الفرد على الصورة التي يحتفظ بها على أصوله التي يمتلكها، بالنسبة للأصول العينية كالسلع والأراضي والمباني والذهب إذا احتفظ بها الفرد لغرض الاستخدام الشخصي فإنه لن يستفيد من الزيادة الحاصلة في قيمتها النقدية، أما إذا أراد الاستثمار فيها فإنها تدر عليه أرباحا معتبرة لارتفاع أسعارها، وبالنسبة للأصول المالية فيتوقف تأثير التضخم على الفرق بين معدل العائد الذي تحققه ومعدل التضخم.[3]

ت- أثر التضخم على الادخار والاستثمار والاستهلاك: إن التضخم يقود إلى زيادة نسبة ما يخصص من الدخل الفردي ومن الدخل القومي لأغراض الاستهلاك، لأن الحفاظ على مستوى مقبول من استهلاك الفرد، وبالذات ما هو ضروري فيه، يتطلب إنفاق قدر أكبر من الدخول الفردية على الاستهلاك، وهذا يعني ارتفاع نسبة ما ينفق من الدخل القومي على الاستهلاك، وينخفض نتيجة لذلك ما يتم تخصيصه من الدخل الفردي والقومي لأغراض الادخار، ومن ثم انخفاض القدرة على تمويل الاستثمار فينخفض، وهو الأمر الذي تم تفسيره بأنه يؤدي إلى زيادة الادخار، والاستثمار العيني نظرا لأن ما يتم استخدامه في الإنتاج العيني لأغراض الاستهلاك ينخفض بارتفاع الأسعار الذي يقلل القوة على شراء السلع والخدمات الاستهلاكية، وبذلك يتاح قدر أكبر من الناتج العيني بشكل ادخار أي سلع وخدمات لم تستخدم لأغراض الاستهلاك ويتم استخدامها لأغراض الاستثمار، وبذلك ترتفع نسبة ومقدار الادخار والاستثمار العيني، وهو ما يطلق عليه

---

[1] **المرجع نفسه**، ص307.

[2] بلعزوز بن علي، **مرجع سبق ذكره**، ص141.

[3] حمادي خديجة، **علاقة التضخم بالأجور في الجزائر خلال الفترة 1970-2005 دراسة قياسية اقتصادية**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009، ص26.

الادخار الإجباري، والذي يمكن أن يعتبر أثر ايجابي للتضخم من زاوية أنه يتيح الإمكانية بدرجة أكبر لزيادة النمو بزيادة الادخار والاستثمار.[1]

ث- أثر التضخم على معدل الفائدة الحقيقي والاسمي: يؤدي التضخم إلى تزايد الفجوة بين ما يسمى معدل الفائدة الحقيقي ومعدل الفائدة الاسمي، ويعرف معدل الفائدة الحقيقي**r** بأنه الفرق بين معدل الفائدة الاسمي **i** ومعدل التضخم المتوقع **f: (1)..r=i-f** ومن الواضح أن قرارات الاستثمار والادخار تبنى على أساس معدل الفائدة الحقيقي وليس معدل الفائدة الاسمي، فلو فرضنا أن معدل الفائدة الاسمي كان أقل من معدل التضخم فإن معدل الفائدة الحقيقي سيكون سالبا، هذا يعني أن من يقرض المال بذلك المعدل الاسمي للفائدة لا يستفيد شيئا عمليا، فالفائدة التي يحصل عليها ستكون أقل من انخفاض القوة الشرائية للنقود المقرضة، لهذا فإن معدل الفائدة الاسمي يجب أن لا يقل عن المعدل المتوقع للتضخم، ويمكن إعادة كتابة العلاقة **(1)** كما يلي: **i=r+f** ويطلق على هذه المعادلة اسم مبدأ فيشر Fisher Principle، ويمكن النظر إلى معدل الفائدة الحقيقي **(r)** على أنه التعويض الحقيقي الذي يستحقه صاحب المال فيما لو أودعه في المصرف، من هنا فإن مبدأ فيشر يعني أن معدل الفائدة الاسمي **(i)** ينبغي أن يعوض على المودع تكاليف الفرصة البديلة**(r)** (وهي موجبة بطبيعة الحال)، بالإضافة إلى مقدار التناقص في القوة الشرائية للنقود(f) الناجم عن عملية التضخم.[2]

ج- أثر التضخم على العملة: يترتب على التضخم إضعاف ثقة الأفراد في العملة وإضعاف الحافز على الادخار، فإذا اتجهت قيمة النقود إلى التدهور المستمر تبدأ في فقدان وظيفتها كمستودع للقيمة، وهنا يزيد التفضيل السلعي على التفضيل النقدي، فيزيد ميلهم إلى إنفاق النقود على الاستهلاك الحاضر وينخفض ميلهم للادخار وما يتبقى لديهم من أرصدة يتجهون إلى تحويلها إلى ذهب وعملات أجنبية مستقرة القيمة وإلى شراء سلع معمرة وعقارات.[3]

ح- أثر التضخم على التجارة الخارجية: يؤدي ارتفاع أسعار السلع المنتجة محليا إلى انخفاض تنافسيتها في أسواقها الخارجية، مما يعني تراجع حجم الصادرات في البلد المعني، كما يؤدي انخفاض أسعار السلع المستوردة نسبة إلى نظيرتها المحلية التي ارتفعت أسعارها إلى ازدياد حجم الاستيراد مما يعني زيادة الاعتماد على الخارج واختلال ما يسمى بالميزان التجاري (الفرق بين الصادرات والواردات) للبلاد، وتصبح محصلة ذاك النزوح نحو الاستيراد والإحجام عن السلع

---

[1] فليح حسن خلف، **مرجع سبق ذكره**، ص307.

[2] أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص315.

[3] حربي محمد موسى عريقات، **مبادئ الاقتصاد - التحليل الكلي -**، ط1، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص163.

المحلية وتراجع حجم الإنتاج المحلي وتعطل جزء كبير من الطاقة الإنتاجية وقوة العمل في البلاد وظهور البطالة.[1]

ثانيا: الآثار الايجابية للتضخم

على الرغم من السلبيات التي يفرضها التضخم على المجتمع وإجماع الاقتصاديين على خطورته كحالة مرضية في الاقتصاد القومي، إلا أنه لا يخلو من الآثار الايجابية التي يعكسها على فروع النشاط الاقتصادي، وبعض الفئات الجزئية من أفراد المجتمع، ويمكن حصر هذه الآثار الايجابية على النحو الأتي:[2]

- يعمل التضخم الناتج على زيادة الطلب على معالجة البطالة، خاصة في المراحل الأولى له، وبافتراض أن الاقتصاد يعاني من وجود طاقات إنتاجية معطلة، أو بمعنى آخر أنه دون مستوى التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج؛

- يساعد التضخم على تكوين المدخرات اللازمة للتنمية من خلال ارتفاع الميل الحدي للادخار لدى الطبقات الغنية على حساب الطبقات الفقيرة، مما يساعد أيضا على ذلك الادخار الإجباري الناتج عن قيام الحكومة بتمويل الموازنة من خلال إصدار نقود جديدة، والتي يصاحبها ارتفاع جديد للأسعار، مما يجبر الأفراد على تخفيض مستوى الاستهلاك؛

- يشجع التضخم على الاستثمار في مجالات الإنتاج للسلع التي ترتفع أسعارها، وذلك بهدف تحقيق الأرباح الإضافية؛

- يستفيد من التضخم أصحاب المداخيل المتغيرة كالمنتجين والتجار، لأنهم يستطيعون تعويض ارتفاع تكاليف الإنتاج من خلال رفع قيمة سلعهم. ويساعد أيضا المدينين في تخفيف أعباء الدين عنهم، وذلك نتيجة لانخفاض القيمة الحقيقية للنقود، مما يجعلهم يسددون ديونهم بنفس القيمة الاسمية، لكن بقوة شرائية أقل مما كانت عليه أثناء الاقتراض.

مع كل ما سبق فإن تجسد آثار التضخم في الحقيقة يعتمد إلى حد بعيد على مدى توقع حصوله مسبقا، وأيضا مدى حدته، أما فيما يخص الحكم على إعادة توزيع الدخل والثروة بالعدالة أو عدمها، فإنه يعتمد على مقاييس معيارية خاصة بكل مجتمع، فما يعتبر عدلا في مجتمع ما قد لا يعتبر كذلك في مجتمع أخر. كما أن توقع حصول التضخم ليس بالأمر الهين، فأحيانا تحصل الظاهرة بشكل خاطف وسريع، إلا أن توقع حدوثها بأي حال من الأحوال يساعد في تلافي الكثير من تأثيراته.

[1] خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، **مرجع سبق ذكره**، ص264.

[2] سعيد هتهات، **مرجع سبق ذكره** 2006، ص47.

خلاصة الفصل

واضح مما رأيناه في هذا الفصل أن من أهم المشكلات الاقتصادية التي ثار حولها النقاش والآراء والنظريات والتي عانت منها المجتمعات على اختلاف أنظمتها الاقتصادية والسياسية، واختلاف درجة تطورها الاقتصادي والاجتماعي وهي مشكلة التضخم التي تعددت تعاريفها ولعل أهم تعريف متداول هو الارتفاع العام والمستمر في المستوى العام للأسعار، ويمكن قياسه بعدة طرق، وكلما كان التشخيص صحيحا ودقيقا كلما سهلت مهمة القضاء عليه. وللتضخم عدة أنواع يمكن تقسيمها حسب القطاع الذي حدث فيه، حسب قدرة الدولة على التحكم في الأسعار، حسب المصدر وحسب الحدة.

وقد تعددت النظريات المفسرة لهذه الظاهرة فمنها النظرية النقدية النظرية التقليدية التي تقوم على تطور التغير في كمية النقود بين الناتج الوطني أو الدخل الوطني الحقيقي، ومن جهة أخرى على التغير الذي يطرأ على سرعة دوران النقود، والنظرية الكينزية التي فسرت التضخم على أنه نتيجة عدم التوازن بين التشغيل والدخل الوطني بالطلب الكلي الفعال، بالإضافة إلى النظرية المعاصرة التي ترجع سبب التضخم إلى التغيرات بين كمية النقود المعروضة وحجم الناتج المتاح من السلع والخدمات ، ومنه فحدوث التضخم قد يكون ناتج عن الطلب أو عن التكاليف أو من خلال الهياكل الاقتصادية أو العامل النقدي وهذا ما سنراه فيما بعد، أو قد يكون تضخم مستورد.

ونتيجة لكل ما سبق فالتضخم له آثار سلبية ضارة سواء بالاقتصاد أو المجتمع إلا أنه لا يخلو من بعض الجوانب الإيجابية.

الـفـصـل الـثـانــي

الإطـار الـنـظـري للـنـفـقات العامة

تمهيد

مع تطور دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة إلى الدولة المنتجة تطورت النفقات العامة، حيث زاد حجمها وتعددت أنواعها، وأصبحت أداة رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية. وتهدف دراسة النفقات العامة إلى معرفة الأثر الذي تولده في حياة المواطنين الاقتصادية والاجتماعية والاسترشاد بهذا الأثر في وضع قواعد عامة تسير عليها سياسة الإنفاق العام على النحو الذي يحقق أهداف السياسة الاقتصادية للدولة.

وعلى هذا الأساس، سنتناول في هذا الفصل أهم الجوانب المتعلقة بالنفقات العامة في المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية النفقات العامة.

المبحث الثاني: تقسيمات النفقات العامة.

المبحث الثالث: قواعد وأسس النفقات العامة.

المبحث الرابع: آثار النفقات العامة.

المبحث الأول: ماهية النفقات العامة

لقد زاد الاهتمام بالنفقات العامة باعتبارها أداة أساسية تستخدم في إطار السياسة المالية في سبيل تحقيق الأهداف الاقتصادية، فقد تطور مفهومها بتطور مفهوم الدولة عبر الفكر الاقتصادي حيث اتسع نطاقها ولم يعد مقصورا على الصور التقليدية، فمع تطور الحاجات الإنسانية وتعقدها زادت مبررات اللجوء إلى النفقات العامة بشكل جعلها من أساسيات أي سياسة اقتصادية كانت، لكن ذلك لم يمنع من وجود معايير تراعي في تحديد حجم النفقات العامة ومختلف أنواعها.

المطلب الأول: تطور مفهوم النفقات العامة

لقد مر الإنفاق العام عبر تاريخ الفكر الاقتصادي بعدة مراحل تحدد فيها مفهومه حسب دور الدولة والوظائف المنوطة بها.

أولا: تعريف النفقات العامة

للنفقات العامة عدة تعاريف نذكر منها:

- النفقات العامة" هي مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو أحد تنظيماتها بقصد إشباع حاجة عامة".[1]

- النفقات العامة "مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة سدادا لحاجة عامة، فالحكومة تقوم بأداء خدمات عامة مختلفة الغرض منها حماية المواطنين وزيادة رفاهيتهم العامة ويستلزم لأداء هذه الخدمات إنفاق من جانب الحكومة".[2]

- النفقات العامة" مبلغ نقدي يدفعه شخص عام من أجل إشباع حاجات عامة".[3]

- النفقات العامة " هي صرف إحدى الهيئات أو الإدارات العامة مبلغا ماليا معينا بغرض سد إحدى الحاجات العامة".[4]

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن استنتاج التعريف التالي:

- النفقات العامة تعني "استخدام مبلغ من المال من قبل هيئة عامة تحقيقا لمنفعة عامة".

ثانيا: تطور مفهوم النفقات العامة

تعد دراسة النفقات العامة محورا أساسيا نظرا لتطورها السريع في الدراسات المالية والسياسة

---

[1] محمد الأمين كماسي، عبد الغني دادن، **تحليل النفقات قي الميزانية العامة للدولة باستخدام أسلوب التحليل إلى المركبات الأساسية - حالة الجزائر في الفترة الممتدة بين 1970-2000**، مجلة الباحث، عدد 01، جامعة ورقلة، الجزائر، 2002، ص70.

[2] عبد المنعم فوزي، **المالية العامة والسياسات المالية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت لبنان، 2000، ص4.

[3] عبد الله الشيخ محمود الطاهر، **مقدمة في اقتصاديات المالية العامة**، جامعة الملك سعود للنشر، السعودية، 1992، ص 109.

[4] أبو منصف، **مدخل للتنظيم الإداري والمالي**، دار المحمدية العامة، الجزائر، بدون سنة نشر، ص95.

المالية، ويتطور البحث فيها مع تطور الفكر المالي، وتعود أهمية النفقات العامة باعتبارها إحدى الوسائل التي تستخدمها الدولة في تحقيق الدور الذي تقوم به في الميادين المختلفة أي أن النفقات العامة ترسم حدود نشاط الدولة الاقتصادي والاجتماعي، لذلك فهي تتسع عندما يزداد دور الدولة في النشاط الاقتصادي وتضيق عندما ينحصر هذا الدور[1]، ونجد أنه مع التطور الذي حدث في طبيعة دور الدولة من" الدولة الحارسة" إلى" الدولة المنتجة" انعكس على النشاط المالي للدولة وعلى وجه الخصوص على طبيعة المالية العامة فنقلها من المالية المحايدة إلى المالية الوظيفية ثم إلى المالية التخطيطية ومن الطبيعي أن ينعكس هذا التطور على النفقات العامة ذلك أن الماليين التقليديين كانوا ينظرون إلى هذه النفقات على أنها نوع من الاستهلاك ومن ثم تدمير للثروة القومية، أما الماليين الحديثين فينظرون إليها بصفة عامة بأنها مجرد نقل الدخول والثروات من يد إلى أخرى دون أن تكون بطبيعتها مضيعة أو محطمة للثروة، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى قصر التقليديون أغراض النفقات العامة على تسيير المرافق العامة التقليدية ومن ثم نادوا بحياد النفقات العامة أما المحدثون فيرون أنه يمكن استخدام هذه النفقات لتحقيق أغراض اقتصادية[2].

أ- **النفقات العامة في مرحلة الدولة الحارسة:** لقد ساد مفهوم الدولة الحارسة في القرنين السابع والثامن عشر عندما سادت الأفكار الكلاسيكية[3]، التي تتبع النظام الاقتصادي الحر وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي واقتصر دور الدولة الحارسة حسب رأي الاقتصادي أدم سميث على القيام بالوظائف التقليدية التي تتمثل في تأمين الدفاع والعدالة والأمن إضافة إلى بعض أوجه النشاط المحدودة التي تستهدف توفير بعض الخدمات والمرافق العامة التي لا تتعارض مع مبادئ المذهب الفردي الحر.

وقد أدى تقلص أهمية نشاط الدولة الحارسة والتمسك بحياد نشاطها المالي حسب قانون ساي إلى نتائج عديدة أثرت في مفهوم النفقات العامة أهمها:

- ضرورة التقليل النفقات العامة بحيث يجب أن تكون في أضيق الحدود وبالقدر اللازم لتمكين الدولة من القيام بوظائفها التقليدية المحدودة لما تنطوي عليه النفقات العامة من استهلاك لجانب من ثروة المجتمع نتيجة للطابع الاستهلاكي لنشاط الدولة؛

- ضرورة التمسك بحياد النفقات العامة واقتصارها على الغرض المالي فقط الذي أبعدها عن أن

---

[1] نوازد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، **المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص33.

[2] زينب حسين عوض الله، **مبادئ المالية العامة**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1998، ص23.

[3] عبد الغفور إبراهيم أحمد، **مبادئ الاقتصاد المالي والمالية العامة**، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص226.

يكون لها آثار اقتصادية واجتماعية.

وفي واقع الأمر فإن النفقات العامة في ظل الدولة الحارسة لم تخل كليا من إحداث بعض الآثار الاقتصادية والاجتماعية، حتى ولو كان ذلك بصورة غير مباشرة رغم طابعها غير المنتج الأمر الذي جعل الاقتصاديين التقليديين يتشددون في الحد من النفقات العامة لضمان حيادها أو على الأقل لتضييق نطاق آثارها الاقتصادية والاجتماعية وقد اقتصرت الدراسات المالية التقليدية، على التعرض للجوانب القانونية والإدارية للنفقات العامة، لضمان ضغطها والحد منها على النحو الذي يحول دون الالتجاء إلى التوسع في تدبير الموارد المالية (كالضرائب) اللازمة لتغطيتها.[1]

ب- النفقات العامة في ظل الدولة المتدخلة: رافق هذه المرحلة تطور طريقة الإنتاج الرأسمالي واشتدت حدة الأزمات التي تعاقبت على النظام في الدول الرأسمالية آخرها الأزمة الاقتصادية عام 1929 وما بعدها حيث أكدت هذه الأزمة على عدم إمكانية تحقيق التوازن التلقائي "العرض يخلق الطلب المساوي"، ولقد انتقد كينز أفكار التقليديين وأوضح أن الاستثمار والادخار يميلان إلى التعادل من خلال التغيرات في الدخل وليس بالضرورة عند مستوى التشغيل الكامل، كما أشار كينز إلى أن موازنة الدولة تمثل قطاعا حيويا له أهمية كبرى وآثار بالغة على القطاعات الأخرى، وقد تبلور نتيجة لذلك الدور الذي تلعبه السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وأن هذه السياسة بتحديدها لمستويات النفقات العامة والإيرادات العامة تستطيع التأثير في مستويات الدخل القومي والعمالة، ومن خلال ما سبق فإن كينز أبعد السياسة المالية من عزلتها الاقتصادية عن سائر القطاعات في الاقتصاد القومي ويكون بذلك قد قضى إلى حد كبير على مبدأ الحياد وإلغاء مفهوم الدولة الحارسة[2]، وبدأت الدولة بمباشرة وظائف اقتصادية جديدة تخرج بها عن النطاق الذي لعبته في المرحلة السابقة مما كان له أثره في تزايد أهمية النشاط المالي للدولة واتساع نطاقه. فالمالية العامة لم تعد تهدف إلى تغطية النفقات العامة دون إحداث أي تدخل في النشاط الفردي أو قوى السوق بل أصبحت تهدف إلى تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي،[3] وهذا بدوره أثر على مفهوم النفقة العامة حيث: أدى إلى تنوع النفقات العامة تبعا لتنوع وظائف الدولة فبالإضافة إلى الوظائف التقليدية أصبحت مسؤولية الدولة تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي لمحاربة البطالة، دعم فروع الإنتاج، إعادة التعمير، تحقيق التنمية الاقتصادية، إعادة توزيع الدخل القومي بين الطبقات وهذا جعل النفقة العامة أداة من أدوات السياسة الاقتصادية والاجتماعية، ازدياد حجم

[1] عبد الله خبابة، **أساسيات في اقتصاد المالية العامة**، مؤسسة شباب الجامعة، الجزائر، 2009، ص56.

[2] محمد جمال ذنيبات، **المالية العامة والتشريع المالي**، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص17.

[3] زينب حسين عوض الله، **مرجع سبق ذكره**، ص27.

النفقات العامة وارتفعت نسبتها للدخل القومي[1]، وهذا يتم عن طريق استخدام الكميات المالية التي في حوزة الدولة في إطار ما يعرف بالمالية الوظيفية أو المعوضة[2]، ولذلك بات من غير الممكن الاحتفاظ بحياد النفقات العامة في ظل هذا التطور الذي لحق بدور الدولة كما سبب هذا التطور إلى خروج الموازنة العامة عن الإطار الذي وضعتها فيه النظرية التقليدية[3]، حيث أنه مع اتساع وتنوع الأغراض التي يسعى النظام المالي إلى تحقيقها أن أصبح هدف الميزانية العامة ليس كما كان في المرحلة السابقة وهو ضمان توازن المالي بين النفقات العامة والإيرادات العامة، وإنما تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي حتى ولو اقتضى الأمر الخروج على مبدأ توازن الميزانية[4].

من خلال ما تقدم أصبح الاهتمام في ظل الفكر الاقتصادي الحديث يرتكز على دراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية للإنفاق العام وترتب على ذلك زيادة الاهتمام بدراسة أنواع النفقات العامة حيث أن تأثير كل نوع من أنواع النفقات يختلف عن الآخر بالإضافة إلى ذلك فإن التزايد المستمر في حجم الإنفاق العام بصورة لم يعد من الممكن معها تصور تحديد الإيرادات تبعا للنفقات العامة بالإضافة إلى تزايد أهمية النفقات العامة نتيجة ازدياد أهمية الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها معظم الحكومات المعاصرة المخططة[5].

ت- النفقات العامة في ظل الدولة المنتجة: إن ظهور مبادئ الفكر الاشتراكي بعد نشوب الثورة الروسية سنة 1917 من جهة، وتعددت الأزمات الاقتصادية والسياسية التي مست العديد من المجتمعات الرأسمالية في بداية القرن الماضي من جهة أخرى[6]، أدى بالعديد من الدول إلى تبني النظام الاشتراكي متأثرة في ذلك بالتيارات الماركسية، فلقد هيمنة الدولة وسيطرت سيطرة تامة على جميع أوجه النشاط الاقتصادي[7]، حيث لم تعد الدولة مسئولة فقط عن التوازن الاقتصادي والاجتماعي كما هو الحال في الدولة المتدخلة تاركة أمر الإنتاج والتوزيع،[8] وبهذا تقلص دور القطاع الخاص إلى أن اختفى تماما وتعرف هذه الظاهرة بظاهرة "الدولة المنتجة" ولا يخفى على الفطنة أهمية واتساع دور المالية العامة كنتيجة لذلك إذ أن تدخل الدولة وسيطرتها على جميع

---

[1] محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، **مبادئ المالية العامة**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص122.

[2] زينب حسين عوض الله، **مرجع سبق ذكره**، ص27.

[3] محمد جمال ذنيبات، **مرجع سبق ذكره** ، ص20.

[4] زينب حسين عوض الله، **مرجع سبق ذكره**، ص27.

[5] محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، **مرجع سبق ذكره**، ص122.

[6] عبد الله خبابة ، **مرجع سبق ذكره**، ص57.

[7] سوزي عدلي ناشد **الوجيز في المالية العامة(النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة)**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000، ص9.

[8] زينب حسين عوض الله، **مرجع سبق ذكره**، ص28.

أوجه النشاط الاقتصادي يقتضي الحصول على إيرادات ضخمة من مصادر مختلفة وذلك لمواجهة النفقات العامة التي يقتضيها تدخل الدولة وسيطرتها على النظام الاقتصادي. لكن مع التطور الذي طرأ على العالم بعد انهيار النظم الاشتراكية بسقوط الإتحاد السوفيتي عام 1989 وهيمنة القطب الواحد على النظام العالمي ومناداته بسياسة العولمة أدى إلى تراجع الفكر الاشتراكي وزالت معالمه خاصة مع تحول عديد الدول الاشتراكية إلى دول رأسمالية تماشيا مع عودة بروز مبادئ العولمة المتمثلة في سياسة الاقتصاد الحر وتحقيق مبدأ حرية التجارة والمنافسة وإلغاء الحواجز الجمركية إعمالا لاتفاقيات الجات، إذ بفضل سياسة التحرر الاقتصادي وسياسة الخصخصة السائدة في مختلف دول العالم نعود مرة أخرى إلى ظاهرة الدولة الحارسة في أضيق نطاق.

ث- النفقات العامة في ظل الدور الجديد للدولة في ظل العولمة: بعيدا عن الاقتصاديات الدول الاشتراكية، فإن الدول الرأسمالية عملت على الحفاظ على مبادئ الفكر الرأسمالي ولم تتجاهل ما جاء به الاقتصادي "كينز" خاصة فيما يخص دور الدولة في النشاط الاقتصادي ومدى فعالية السياسة في الاستقرار الاقتصادي، فبعد الحرب العالمية الثانية وبروز معالم جديدة لنظام اقتصادي عالمي يقوم على مبادئ العولمة التي اختفت بعد أزمة الكساد الكبير لسنة 1929 والإجراءات الحمائية التي اتخذتها العديد من الدول في سبيل الحد من آثارها ظهر ما يسمى بـ"دولة الرفاه الاقتصادي" التي تعني أن الدولة لا تكتفي فقط بالتدخل من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي حسب "كينز"، وإنما هدفها يكون أوسع من ذلك باعتمادها على سياسة ميزانية نشطة تسعى من خلالها لتحقيق الرفاه الاجتماعي للأفراد[1]، وذلك من خلال ما يلي[2]:

1. محاربة الفقر والتخفيف من حدته: وذلك يكون حسب الشروط التي تضعها لهيئات الدولية كالبنك الدولي الذي يحدد خط الفقر بـ 1,25 دولار في اليوم كنصيب للفرد وهو يعتبر الحد الأدنى للمعيشة للأفراد، وذلك يكون من خلال تطوير نظم الحماية الاجتماعية وتوجيه الاستثمارات وتوفير فرص العمل في المناطق ذات الكثافة السكانية وكدا التخلص من مركزية القرارات التي لا توفر العدالة الاجتماعية ولا تسمح بالاطلاع بشكل كافي على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة.

2. محاربة الأمية: حيث أن الدولة تضطلع بمهمة العمل على ضمان توفير حد أدنى من التمدرس للأفراد من خلال توفير المنشآت التعليمية في المناطق البعيدة والآهلة بالسكان، ودعم الأفراد محدودي الدخل في سبيل مواصلة الدراسة والتعليم وبالتالي الحد من نسب التسرب المدرسي.

---

[1] كريم بودخدخ، **آثار سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر 2001-2009-** مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010، ص17.

[2] **المرجع نفسه**، ص18.

3. محاربة الفساد الاقتصادي: باعتباره من أهم عراقيل نجاح السياسات الاقتصادية، فالدولة تكون ملزمة بإقامة مؤسسات رقابية ذات مصداقية للتصدي لقضايا الرشوة والفساد، وكذا لظاهرة الاقتصاد الموازي التي تعد من أهم عراقيل الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو ما يشكل تحديا آخر يتطلب تدخل الدول وتفعيل دورها في هذا المجال.

4. توفير الرعاية الصحية الضرورية: وتلزم الدولة في هذا الإطار بتوفير أدنى ضروريات الرعاية الصحية للأفراد وضمان استفادة كل المناطق من خدماتها الصحية، ويبرز ذلك من خلال تطور حجم النفقات العامة الموجهة للرعاية الصحية في معظم دول العالم، إذ أنها تعتبر من الوظائف الأساسية في الوقت الراهن التي لا يمكن أن تتخلى عنها، ولو أنها تكون بنسب متفاوتة بين دول العالم إلا أن الحد الأدنى الضروري للرعاية الصحية وجب توفيره في إطار الطبيعة الإنسانية للدولة.

ثالثا: مبررات اللجوء إلى النفقات العامة

تبعا لما جاء به"موسجراف" سنة 1959 فإنه توجد ثلاث مبررات رئيسية للنفقة العامة وهي:

أ- تدعيم تخصيص الموارد في الاقتصاد: إن وظيفة التخصيص تتجسد في عملية حصر الموارد المالية المتاحة وتخصيصها لإشباع الحاجات المتعددة والمختلفة[1]، وهذا يعد أساس المشكلة الاقتصادية، إذ أن تعدد الحاجات في الاقتصاد يصادفه ندرة الموارد وبالتالي فإن تخصيص الموارد يبين مستوى الكفاءة الاقتصادية للسياسة الاقتصادية المتبعة في هذا الإطار وعلى هذا الأساس فإن توزيع الموارد الاقتصادية واستخدامها بأفضل استخدام لها يكون انطلاقا من مفهوم الفرصة البديلة أو الضائعة وبالتالي الوصول إلى أعلى إنتاجية لعناصر الإنتاج ومن ثم أحسن استخدام ممكن للموارد المتاحة حيث لا تكون هناك موارد في غير استخداماتها.

وتعتبر النفقات العامة من الوسائل المتاحة للدولة في سبيل تدعيم تخصيص الموارد في الاقتصاد، إذ أن جهاز السوق هو الذي يقوم بتخصيص الموارد في الاقتصاد لكنه قد يعجز أحيانا عن التخصيص الأمثل لها بشكل يضمن تحقيق الكفاءة الاقتصادية إذ تؤدي قوى السوق لو تركت لشأنها إلى المبالغة والإسراف في إنتاج السلع الكمالية وغير الضرورية سعيا للربح، وهنا يأتي دور السياسة المالية وبالخصوص سياسة الإنفاق العام في العمل على زيادة الكفاءة الاقتصادية ودعم تخصيص الموارد سواء عن طريق قيام الدولة بعملية إنتاج السلع والخدمات العامة بشكل يضمن مكانة للقطاع العام في الاقتصاد تمكن الدولة من التأثير في المتغيرات الاقتصادية وتجنب الاختلالات، أو عن طريق تقديم إعانات للوحدات الإنتاجية أو المؤسسات العاملة في الاقتصاد

[1] **المرجع نفسه**، ص25.

الوطني التي تقوم بإنتاج السلع والخدمات الضرورية لتجنب إفلاسها وتحويل الموارد البشرية والمالية من قطاعها إلى قطاعات أخرى تقوم بإنتاج منتجات وخدمات كمالية.[1]

ب- إعادة توزيع الدخل: ويقصد به كيفية توزيع مجمل الدخل القومي أو الناتج القومي الإجمالي بين عناصر الإنتاج أو القطاعات الاقتصادية المكونة لهذا الدخل[2]، وتعتبر المساهمات الاجتماعية (إعانات نقدية، دعم الأسعار) ذات أهمية كبيرة في أية تركيبة كانت من النفقات العامة كونها تساهم في إعادة توزيع الدخول ومحاولة تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية، فهذه المساهمات الاجتماعية تؤدي من جهة إلى تقليص الفوارق الاجتماعية ومن جهة تساهم في تدعيم القدرة الشرائية للطبقة المتوسطة.

لكن هناك العديد من الاقتصاديون ينتقدون ما يسمى"إعانات البطالة" كونها تساهم في تكريس التكاسل وانعدام الرغبة لدى الأفراد في محاولة البحث عن فرص العمل وهذا ما يزيد من نسبة البطالة الإرادية، ورغم ذلك إلا أنها تشكل حسب آخرين ينطلقون من الفكر الكينزي العلاج الأمثل في مواجهة ارتفاع نسبة البطالة أثناء الأزمات وتراجع القدرة الشرائية كنتيجة لذلك، كما أن نظام الحماية الاجتماعية والذي يرتكز على منح مساهمات اجتماعية للعائلات في إعادة توزيع الدخل الذي يحقق عدة أهداف[3] منها: العدالة والمساواة في الدخل المتاح للأفراد، زيادة الإنفاق الاستهلاكي وهذا ينتج عنه زيادة في الطلب على العمالة أي رفع مستوى التشغيل، توزيع العبء الضريبي على أفراد المجتمع من خلال الضرائب غير المباشرة جراء ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية وباستخدام نمط الضرائب التصاعدية على دوي الدخول المرتفعة، وبهذا يتم تجنب الآثار السلبية للضرائب التي تزيد من انخفاض المتاح للطبقة المتوسطة[4].

ت- تدعيم الاستقرار على مستوى الاقتصاد: يقصد بوظيفة الاستقرار تحقيق التوازن بين مستوى البطالة ومعدل التضخم والتوازن في الميزانية، ويرجع ذلك إلى أن عدم الاستقرار في الأسعار يؤدي إلى عديد الاختلالات التي تؤثر على المتغيرات الاقتصادية سلبا سواء على مستوى النمو، توزيع الدخول، الاستهلاك، العمالة وغيرها، ومن ناحية أخرى يعتبر الاستقرار الاقتصادي الاستخدام الكامل للموارد دون تعرض الاقتصاد القومي لارتفاع في مستوى العام للأسعار، لكن المعروف في الأدبيات الاقتصادية هو أن الاقتصاد يتطلب وجود مستويات طبيعية من البطالة والتضخم

---

[1] **المرجع نفسه**، ص ص33، 34.

[2] نوازد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، **مرجع سبق ذكره**، ص25.

[3] كريم بودخدخ، **مرجع سبق ذكره**، ص ص37، 38.

[4] نوازد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، **مرجع سبق ذكره** ، ص26.

لاستحالة تحقق الاستخدام الكامل للموارد وثبات المستوى العام للأسعار باعتبارهما هدفان متضادان، وبالتالي فالنفقات العامة تساهم إلى حد كبير في الحفاظ على المستويات الطبيعية للبطالة والتضخم في الاقتصاد القومي من خلال الإعانات والمساهمات المقدمة للمنتجين للحد من التكاليف التي قد يؤدي ارتفاعها من جهة على ارتفاع المستوى العام للأسعار، ومن جهة أخرى إلى إفلاس الشركات والمؤسسات المنتجة وبالتالي ارتفاع نسب البطالة، وهذا يوضح الدور الكبير والفعال الذي تقوم به النفقات العامة في سبيل تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتجنب التقلبات والأزمات التي تؤثر سلبا على الاقتصاد[1].

المطلب الثاني: عناصر النفقات العامة

من خلال التعاريف السابقة يمكن تحديد ثلاثة أركان أو عناصر للنفقة العامة يلزم توافرها:

أولا: الصيغة النقدية للنفقات العامة

تقوم الدولة بواجباتها في الإنفاق العام باستخدام مبلغ من النقود ثمنا لما تحتاجه من منتجات سواء السلع أو الخدمات من أجل تسيير المرافق العامة وثمنا لرؤوس الأموال الإنتاجية التي تحتاجها للقيام بالمشروعات الاستثمارية[2]، ولا شك أن استخدام الشكل النقدي يفضل على الشكل العيني القديم حيث كانت الوظائف العامة غير مأجورة ويكتفي الشخص الذي يعمل في هذه الوظائف بشيء عيني أو معنوي،[3] ونتيجة لانتشار استخدام النقود في الاقتصاديات المعاصرة فقد تم إحلال الوسائل النقدية في المعاملات الحكومية، وعلى الرغم من أن القاعدة العامة في الإنفاق العام أن يكون نقديا إلا أن الدولة قد تستخدم أسلوب النفقات العينية ولكن كاستثناء ومن أمثلة ذلك السلع التموينية التي توزعها على الفقراء[4].

ويعتبر الإنفاق النقدي هو أفضل صور الإنفاق لأن[5]:

- الرقابة على الإنفاق العيني تمثل صعوبة كبيرة نظرا لصعوبة تقييم هذا النوع من الإنفاق؛
- إن نظام الإنفاق بما قد سيتبعه من منح بعض المزايا العينية يؤدي إلى الإخلال بمبدأ المساواة والعدالة بين الأفراد في الاستفادة من نفقات الدولة وفي توزيع الأعباء والتكاليف العامة بين الأفراد؛

---

[1] كريم بودخدخ، **مرجع سبق ذكره** ، ص38.

[2] سوزي عدلي ناشد، **أساسيات المالية العامة(النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة)**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003، ص27.

[3] حامد عبد الحميد دراز، المرسي السيد الحجازي، **مبادئ الاقتصاد العام**، الدار الجامعية الطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1998، ص137.

[4] المرسي السيد الحجازي، **مبادئ الاقتصاد العام –النفقات والقروض العامة-**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، لبنان، 2000، ص319 .

[5] سوزي عدلي ناشد، **أساسيات المالية العامة(النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة)**، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص28، 29.

وبناء على ما تقدم أصبح الأصل في النفقات العامة نقديا ومع ذلك فإن هذا الأصل لا يحول بين الدولة واللجوء إلى الطرائق الأخرى، فالدولة تستطيع أن تلجأ إلى أي أسلوب تحصل به على السلع والخدمات وهي بصدد إشباع الحاجات العامة، ففي الظروف الاستثنائية والطارئة تقرر الدولة تجنيد كل الموارد الاقتصادية، وإذا كان العمل بدون أجر والحصول على خدمات الأفراد بالإكراه طرائق غير مقبولة في الوقت الحاضر فإن انتشار الوعي بين الأفراد في العصر الحاضر أصبح دافع لهم لتقديم خدماتهم طوعا إذا ما دعتهم الدولة للمشاركة في إنجاز مشروع عام[1].

ثانيا: صدور النفقة عن شخص عام

يدخل في عداد النفقات العامة تلك النفقات التي تقوم بها الأشخاص المعنوية العامة وتتمثل في الدولة على اختلاف أنظمتها جمهورية أو ملكية أو رئاسية والحكومات المركزية والمحلية بما فيها الشركات والمؤسسات العامة، ووفقا لهذا التعريف لا تعد من قبل النفقات العامة تبرع أحد المواطنين لبناء مدرسة أو مستشفى أو المساهمة في توفير خدمات الكهرباء أو المياه أو غيرها على الرغم من الهدف من وراء ذلك هو إشباع حاجة عامة، وبنفس المنطق لا يعد من قبل النفقات العامة قيام أحد الأشخاص المعنوية العامة كمدير بلدية في إحدى المدن مثلا بشق طريق خاص يربط بين المدينة ومنزله الذي يقع في أحد أطرافها[2]، ولقد استند الفكر المالي في سبيل التفرقة بين النفقة العامة والنفقة الخاصة إلى معيارين هما:[3]

أ- المعيار القانوني: فطبقا لهذا المعيار تتحدد طبيعة النفقات على أساس الجهة التي تقوم بالإنفاق وبناء على هذا تعتبر النفقات عامة إذا صدرت عن شخص معنوي عام، وتعتبر خاصة إذا قام بها الأفراد والمؤسسات الخاصة، أي أن هذا المعيار يستند إلى اختلاف طبيعة نشاط أشخاص القانون العام عن طبيعة نشاط أشخاص القانون الخاص، هذا بالإضافة إلى أن نشاط القانون العام يهدف إلى تحقيق المصلحة العامة ويعتمد على السلطات الآمرة، في حين يهدف نشاط أشخاص القانون الخاص إلى تحقيق المصلحة الخاصة معتمدا في ذلك على التعاقد.

ب- المعيار الوظيفي(الموضوعي): يستند هذا المعيار أساسا على طبيعة الوظيفية والاقتصادية للشخص القائم بالإنفاق، وليس على الطبيعة القانونية للشخص القائم به، وبناء على ذلك تعتبر

---

[1] خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، **أسس المالية العامة**، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص55.

[2] المرسي السيد الحجازي، **مرجع سبق ذكره**، ص320.

[3] مسعود دراوسي، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر: 1990-2004**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006، ص ص162، 163.

النفقات عامة إذا قامت بها الدولة بموجب سلطتها الآمرة وسيادتها، أما النفقات التي تقوم بها الأشخاص الخاصة فإنها تعتبر نفقات خاصة وقد تعتبر النفقات التي يقوم بها الأشخاص الخاصة التي فوضتهم الدولة في استخدام سلطتها الآمرة نفقات عامة بشرط أن تكون هذه النفقات العامة نتيجة استخدام سلطتها السيادية.

ومما سبق يتضح أن المعيار القانوني أوضح من الوظيفي للتمييز بين النفقات وهذا حتى لا تستبعد نفقات القطاع العام من النفقات العام، وأن مفهوم النفقات العامة يجب أن يتسع ليشمل جميع النفقات التي تقوم بها الحكومة المركزية والحكومات المحلية والمؤسسات والهيئات العامة ومؤسسات القطاع العام التابعة للدولة.

ثالثا: تحقيق المنفعة العامة

يعد هذا الركن متمما لمفهوم النفقة العامة فبدونه لن تكون النفقة عامة حتى ولو كانت صادرة من أحد أشخاص القانون العام فالهدف من النفقة العامة هو تحقيق النفع العام لمجتمع ويحقق مصالحه[1]، ويجد هذا الركن مبرره في أمرين اثنين، أولهما أن المبرر الوحيد للنفقات العامة هو وجود حاجات عامة، تتولى الدولة أو الهيئات والمؤسسات العامة إشباعها نيابة عن الأفراد، لذلك يجب أن يكون الهدف من النفقة العامة هو تحقيق نفع عام يتمثل في إشباع الحاجات العامة، ثانيهما إذا كان الإنفاق يهدف إلى تحقيق منفعة خاصة لبعض الفئات أو بعض الأفراد، فإنه يخرج عن إطار النفقات العامة لأنه يتعارض مع مبدأ العدالة والمساواة بين جميع الأفراد في تحمل الأعباء العامة لأن مساواة الأفراد في تحمل عبء الضريبة لا يكفي لتحقيق مبدأ المساواة، بل إن هذا يعني تخفيف العبء على بعض الأفراد أي أن الهدف من النفقة العامة هو إشباع حاجة عامة[2]، بيد أنه من الصعوبة بمكان وفي كثير من الأوقات مراعاة هذه القاعدة وذلك لصعوبة تحديد الحاجة تحديدا موضوعيا فقد عرفها البعض بأنها تلك الحاجات التي تقوم الحكومة بإشباعها، وعرفها البعض بأنها تلك الحاجات التي تحس الجماعة بالرغبة في إشباعها بينما يحس كل فرد على حدة بحاجاته الخاصة[3]، والحاجات العامة كثيرة تتضمن تلك الحاجات العامة المرتبطة بوظائف الدولة الأساسية والتي لا يمكن تجزئتها مثل: الدفاع الخارجي وصيانة الأمن الداخلي والنظام العام وبعض المرافق العامة، إلا أن تطور الفكر المالي واتساع دور الدولة أديا إلى اتساع مضمون المنفعة العامة ليضم

[1] سعيد عبد العزيز عثمان، **مقدمة في الاقتصاد العام ، المالية العامة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 448.

[2] عبد الله خبابة ، **مرجع سبق ذكره**، ص63.

[3] محمد عمر حماد أبو دوح وأخرون، **مبادئ المالية العامة**، القسم الثاني، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص255.

النفقة المخصصة للأغراض الاقتصادية والاجتماعية[1].

المبحث الثاني: تقسيمات النفقات العامة

يقصد بالتقسيمات للنفقات العامة تلك التقسيمات التي تستند إلى معايير علمية تظهر فيها الطبيعة الاقتصادية بوضوح شديد. وبالرغم من بعض العقبات التي وقفت أمام مفكري المالية العامة إلا أنها تمثل أداة أساسية في تحديد نوعية النفقات العامة وآثارها وأهدافها، الشيء الذي يسهل تسيير الأموال العامة، أضف إلى ذلك أن تقسيم النفقات العامة حسب معيار أو آخر يسهل مهام الباحث في ميدان المالية التعرف على تطورها من فترة إلى أخرى والمنحنى الذي تأخذه نحو الزيادة أو النقصان.

المطلب الأول: تقسيم النفقات العامة وفق المعيار الدوري

نميز وفق هذا المعيار، حسب الانتظام والدورية، ما بين نفقات عامة عادية ونفقات عامة غير عادية.

أولا: النفقات العامة العادية

النفقات العامة العادية هي تلك النفقة التي تتكرر بصورة دورية منظمة في ميزانية الدولة، أي كل سنة مالية. ومن أمثلتها مرتبات العاملين، أثمان الأدوات اللازمة لسير المرافق العامة، ونفقات تحصيل الضرائب وغيرها. والمقصود بالتكرار هنا ليس تكرار كميتها أو حجمها، ولكن تكرار نوعها في كل ميزانية حتى لو اختلف مقدارها من وقت لآخر.[2]

ثانيا: النفقات العامة غير العادية

فيقصد بها تلك النفقات العامة التي لا تتكرر بانتظام ولا تتميز بالدورية، فهي تحدث على فترات متباعدة وبصورة غير منتظمة، ومثالها النفقات العامة الاستثمارية الضخمة (بناء السدود، نفقات مكافحة البطالة، نفقات الحرب والنفقات العامة اللازمة لمواجهة الكوارث الكبيرة كالفيضانات والزلازل).[3]

وإذا كان تسديد النفقات العادية يتم من إيرادات عادية، فإن النفقات غير العادية تسدد من إيرادات غير عادية كالقروض. حيث أنه قد يحدث في بعض الأحيان أن تسيء السلطات المالية في الدولة استخدام النفقات غير العادية، فتعمد إلى تجنيب بعض النفقات واعتبارها غير عادية حتى يتم الوفاء بها عن طريق القروض بدلا من الضرائب، وبذلك تظهر الميزانية متوازنة، ولذلك يجب عدم التوسع في تعريف ما يعتبر غير عادي من النفقات.[4]

ونتيجة لذلك فإن النظرية المالية الحديثة قد اتجهت إلى التمييز بين نوعين من النفقات هما:

---

[1] عبد الله خبابة ، **مرجع سبق ذكره**، ص64.

[2] سوزي عدلي ناشد، **أساسيات المالية العامة (النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة)**، **مرجع سبق ذكره** ، ص44.

[3] خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، **مرجع سبق ذكره** ، ص115.

[4] محمد عباس محرزي، **اقتصاديات المالية العامة (النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة للدولة)**، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص78.

أ- النفقات العامة الجارية: تشمل النفقات العامة التي لا يترتب على إنفاقها زيادة في رأس المال الاجتماعي أو زيادة في رأس المال الإنتاجي بالمؤسسات العامة، وهي تتسم بالدورية والتكرار من سنة لأخرى، والتي يتعين تمويلها من خلال الإيرادات السيادية والجارية، ومن أهمها: الضرائب، وهي ضرورية لتشغيل المرافق العامة سواء على المستوى المركزي أو المستوى المحلي، وهي ضرورية لتأدية الأعمال الحكومية، حيث تشمل بنود الأجور والمرتبات والصيانة والمياه والكهرباء والمستلزمات السلعية والخدمية لتسيير دولاب العمل الحكومي، وقد يضاف عليها بعض النفقات الاجتماعية أو إعانات الرفاهية الاجتماعية مثل: إعانات البطالة ومساعدات الفقراء، ونفقات خدمة الدين العام، وبعض التحويلات الاقتصادية.[1]

ب- النفقات العامة الرأسمالية: هي النفقات العامة التي تساهم في تكوين رأس المال القومي كالإنفاق في الحصول على الآلات والمعدات واللوازم وعلى الأراضي والأبنية والإنشاءات، كإنشاء السدود والأبنية المدرسية والمستشفيات العامة ومحطات توليد الطاقة والمشاريع الصناعية...الخ.

وهنا نلاحظ بأن هذا النوع من الإنفاق يساهم في تكوين رأس المال الثابت وبالتالي زيادة الثروة القومية. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى أن تكوين رأس المال سيؤدي إلى نمو الناتج القومي.

ويتميز هذا التقسيم للنفقات بسهولة التقدير ودقته، أما تمويله فسيكون من الإيرادات العادية وغير العادية. فالنفقات الجارية تمول من الإيرادات العادية المتمثلة بالضرائب والرسوم والإيرادات من أملاك الدولة، بينما يتم تمويل النفقات الرأسمالية بالاعتماد على القروض العامة والمساعدات.[2] وهكذا إذا كان تقسيم النفقات العامة إلى عادية وغير عادية سليما في ظل المالية العامة التقليدية، فإنه غير سليم في ظل المالية العامة الحديثة، حيث فقد هذا التقسيم أهميته في الوقت الحاضر، حيث أنه من النادر أن تلتزم الدول بالقاعدة الخاصة بالإيرادات العامة. إذ تلجأ الدول في كثير من الأوقات إلى الإيرادات العامة غير العادية لتمويل العجز في الموازنة العامة، أيا كان مصدر هذا العجز، فالمالية العامة الحديثة تبرر اللجوء إلى أي نوع من أنواع الإيرادات العامة في ضوء الظروف الاقتصادية والاجتماعية والمالية السائدة في الدولة ذات العلاقة.[3]

المطلب الثاني: تقسيم النفقات العامة وفق المعيار الوظيفي

يعتبر هذا التبويب حديثا نسبيا فهو يعتمد على المفهوم الحديث للمالية العامة التي لم تعد مقتصرة على مجرد تمويل النفقات الإدارية للحكومة، بل أصبحت أداة لتنفيذ سياستها والاضطلاع

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد **اقتصاديات المالية العامة**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2005، ص192.

[2] علي محمد خليل، سليمان أحمد اللوزي، **المالية العامة** ، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص105.

[3] خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية **مرجع سبق ذكره**، ص116.

بوظائف اقتصادية واجتماعية متعددة، فالتقسيم الوظيفي يظهر النفقات العامة للدولة حسب الوظائف التي تقوم بها. ومن هنا فإن النفقات العامة للدولة يمكن أن تظهر تبعا للوظائف التالية:[1]

أولا: النفقات العسكرية

وهي تتضمن النفقات العامة المخصصة لإقامة واستمرار مرافق الدفاع الوطني من رواتب وأجور ونفقات إعداد ودعم وتجهيز القوات المسلحة، وبرامج التسليح في أوقات السلم والحرب.

ثانيا: النفقات المالية

وهي تتضمن النفقات العامة المخصصة من أجل أداء أقساط وفوائد الدين العام والأوراق والسندات المالية الأخرى.

ثالثا: النفقات الاقتصادية والاجتماعية

وتتمثل في:[2]

أ- النفقات الاقتصادية

وهي النفقات التي تتعلق بقيام الدولة بخدمات تحقيقا لأهداف اقتصادية كالاستثمارات في المشاريع الاقتصادية المتنوعة، والإعانات والمنح الاقتصادية والنفقات التي تستهدف تزويد الاقتصاد القومي بخدمات أساسية كالنقل والمواصلات، ومحطات توليد الطاقة والري والصرف. كما يدخل في أداء هذه الوظيفة بناء المساكن ومختلف أنواع الإعانات الاقتصادية التي تعطيها الدولة للمشروعات.

ب- النفقات الاجتماعية

وهي النفقات المتعلقة بالأغراض الاجتماعية للدولة والتي تتمثل في الحاجات العامة التي تؤدي إلى التنمية الاجتماعية للأفراد، وذلك عن طريق تحقيق قدر من الثقافة والتعليم والصحة للأفراد، وكذلك تحقيق قدر من التضامن الاجتماعي عن طريق مساعدة بعض الفئات أو الأفراد التي توجد في ظروف اجتماعية تستدعي المساندة. ويشكل هذا النوع من النفقات في الوقت الحاضر الجزء الأكبر من الإنفاق العام في البلاد المتقدمة وذلك بسبب ضخامة النفقات العامة على التعليم من ناحية وعلى التأمينات الاجتماعية من ناحية أخرى.

رابعا: النفقات الإدارية

ويقصد بها النفقات التي تتعلق بسير المرافق العامة واللازمة لقيام الدولة، وتشتمل هذه النفقات على نفقات الدفاع والأمن والعدالة والجهاز السياسي، وهي نفقات تواجه الاحتياجات العامة

---

[1] **المرجع نفسه**، ص113.

[2] محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلاء، **المالية العامة (النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة)**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص32.

في المجالات التقليدية والضرورية لحماية الأفراد داخليا وخارجيا وتوفير العدالة فيما بينهم وتنظيم الشئون السياسية لهم.[1]

وقد تم توجيه انتقادات إلى هذا التبويب من حيث عدم قدرته على التغلب على بعض الصعوبات الفنية والعملية المتعلقة بخصوصية بعض النفقات العامة، وبخاصة عندما تواجه بعض النفقات التي ليس لها طابع وظيفي، أو أنها تخص أكثر من وظيفة واحدة، ولكن مع ذلك يبقى هذا التبويب على قدر من الأهمية لما يتيحه من حرية وإمكانات في تحليل نشاط الدولة، وتتبع تطور هذا النشاط خلال سنوات مختلفة. وإجراء المقارنة بين الوظائف المختلفة للدولة الواحدة ومقارنتها مع الدول الأخرى.[2]

المطلب الثالث: تقسيم النفقات العامة وفق المعيار الاقتصادي

يعتبر هذا التقسيم هو التقسيم التقليدي حيث كان أول من نادى به الاقتصادي الانجليزي "بيجو" الذي قسم النفقات العامة إلى نفقات "حقيقية" ونفقات "تحويلية".

أولا: النفقات العامة الحقيقية

وهي تلك النفقات التي ترمي إلى زيادة الإنتاج الوطني، أي تمثل مقابل ما تدفعه السلطات العمومية حتى تحصل على عناصر الإنتاج الأساسية أو توفر خدمات وسلع ضرورية لسير مصالحها، وعليه فإنها تعتبر نفقات منتجة تزيد من الدخل القومي.[3]

ثانيا: النفقات العامة التحويلية

فيراد بها تلك النفقات التي لا يترتب عليها حصول الدولة على سلع وخدمات ورؤوس أموال، بل تحويل جزء من الدخل القومي عن طريق الدولة من بعض الفئات الاجتماعية كبيرة الدخل إلى بعض الفئات الأخرى محدودة الدخل. ويعني ذلك، أن هذه النفقات تكتفي بتحويل القوة الشرائية بين الأفراد أو الجماعات مع ترك مجموع الدخل ثابتا حيث تجري الدولة هذه التحويلات دون مقابل، كما وأن المدفوعات التي تقوم بها السلطات العامة في الدولة في هذا الشأن لا تتضمن أي استهلاك عاجل للموارد الحقيقية ولكن مجرد تحويل للقوة الشرائية.

ويمكن أن نضرب مثلا للنفقات التحويلية بالإعانات والمساعدات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة التي تمنحها أو تقدمها الدولة للأفراد والمشروعات، فالدولة تستهدف من هذه النفقات إعادة توزيع

---

[1] سوزي عدلي ناشد، **أساسيات المالية العامة(النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة)، مرجع سبق ذكره**، ص36.

[2] خالد شحادة، أحمد زهير شامية، **مرجع سبق ذكره**، ص114.

[3] محمد زكاري، **دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2012**، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير، جامعة أحمد بوقرة - بومرداس، الجزائر، 2014، ص8.

الدخل ولو بصورة جزئية لمصلحة هذه الفئات، وهي تفضل أن يتحمل الفرد عبء هذه النفقات عن طريق دفع الضرائب طبقا للسياسة الضريبية التي تقررها بدلا من تحمل الأفراد لهذا العبء وخاصة الفقراء منهم. ومن الواضح هنا أن النفقات التحويلية ليست إلا إجراء لتحويل الدخول من طبقة اجتماعية معينة إلى طبقات أخرى، وتوزيع الدخل القومي من جديد دون أن تضيف إليه شيئا، وقد حدت هذه الطبيعة الخاصة للنفقات ببعض الكتاب إلى تسميتها بالنفقات الموزعة، أي التي تحدث أثرا توزيعيا دون أن تزيد في حجم الدخل الحقيقي بالمقابلة للنفقات الحقيقية أو المنتجة.[1]

المبحث الثالث: قواعد وأسس النفقات العامة

إن التعريف بالنفقات العامة لا يقف عند حد بيان أركانها بل يتعدى ذلك إلى ضرورة بيان القواعد التي تخضع لها هذه النفقات، أي بيان الضوابط التي تحكم الإنفاق العام.

المطلب الأول: ضوابط النفقات العامة ومحدداتها

أن تحديد الإنفاق العام للدولة يتم وفقا لأسس وضوابط معينة يجب عدم تجاوزها، وذلك حتى يحقق الهدف المرجو منه وهو إشباع الحاجات العامة ومما هو جدير بالذكر أن تلك القواعد تتأثر بشكل كبير بالفلسفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة، بمعنى آخر أنه كلما تقلص دور الدولة بشأن التدخل في الأنشطة الاقتصادية المختلفة واقتربت من دور الدولة الحارسة فإن الإنفاق العام يتحدد بالقدر اللازم فقط للقيام بدورها المتعلق بسير المرافق العامة وبعض الأنشطة التي يعجز الأفراد عن القيام بها وهو ما أطلق عليه حياد النفقة العامة ومع التطور الذي عرفته المالية العامة والمتمثل بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بداية القرن العشرين أدى إلى زيادة النفقات العامة وتنوعها لدى استتبع وجود ضوابط ومحددات للإنفاق العام لكي يحقق الغرض منه[2].

أولا: ضوابط الإنفاق العام

تقتضي سلامة مالية الدولة أن تلتزم مختلف الوحدات المكونة للاقتصاد العام فيها باحترام بعض المبادئ أو الضوابط حتى يجيء هذا الإنفاق محققا لأثاره المرجوة من إشباع الحاجات العامة، هذه الضوابط يمكن إجمالها في ضرورة أن تستهدف النفقات العامة تحقيق أكبر قدر من المنفعة القصوى للمجتمع من جهة وأن يتم هذا من خلال الاقتصاد في النفقات العامة والعمل على زيادة إنتاجيتها من جهة أخرى، ويتم التأكد من توافر الضابطين السابقين بواسطة أساليب الرقابة المختلفة وعن طريق إخضاع نشاط الدولة المالي في هذا المجال إلى كافة الإجراءات والتدابير التشريعية السائدة.

---

[1] عادل أحمد حشيش، **أصول الفن المالي للاقتصاد العام مدخل لدراسة أساسيات المالية العامة**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2006، ص67 .

[2] سوزي عدلي ناشد، **الوجيز في المالية العامة (الإيرادات العامة، النفقات العامة، الميزانية العامة)، مرجع سبق ذكره**، ص49.

أ- ضابط المنفعة: يقصد بضابط المنفعة أن يكون الغرض من الإنفاق العام دائما في دهن القائمين به-تحقيق أكبر منفعة ممكنة- ويعتبر هذا الضابط قديم في الفكر الاقتصادي ومحل إجماع بين أغلب الكتاب سواء التقليدين أو المحدثين وضابط المنفعة أمر منطقي[1]، إذ يبرر النفقة العامة ما تجلبه من منافع لكافة أفراد الشعب[2]، وبذلك فإن تدخل الدولة بالإنفاق العام في مجال معين دون منفعة تعود على الأفراد من هذه النفقة يعني أن هذا الإنفاق لا مبرر له[3]، والمقصود بتحقيق أكبر قدر من المنفعة يعني في المقام الأول ألا توجه النفقة العامة لتحقيق المصالح الخاصة لبعض الأفراد أو بعض فئات المجتمع دون البعض الأخر نظرا لما يتمتعون به من نفوذ سياسي أو اجتماعي، حيث لا يخفى ما يمكن أن تحدثه النفقة العامة من آثار سلبية في هذا الشأن،[4] هذا لا يعني أن النفقات العامة لا يمكن أن تصرف في فائدة أشخاص معينين دون غيرهم بل بالعكس يقتضي مبدأ التكافل الاجتماعي أن تؤدى النفقة العامة لفئة متضررة في المجتمع[5]، كما يعني أن ينظر إلى المرافق العامة التي تدخل نظرة إجمالية شاملة عند تقدير احتياجات كل مرفق أو مشروع وكل وجه من أوجه الإنفاق الأخرى[6].

ومن الملاحظ أن فكرة المنفعة العامة قد أثارت كثيرا من الجدل بين كتاب المالية العامة والاقتصاد حول التوصل إلى معيار دقيق لقياسها وقد بدلت محاولات عديدة في سبيل التوصل إلى مثل هذا المعيار يمكن أن نذكر منها:

- تتحقق المنفعة العامة القصوى عندما تتساوى التضحية الحدية التي يتحملها الأفراد في سبيل تمويل النفقات العامة مع المنفعة الحدية لدخولهم المتبقية بعد اقتطاع جزء من هذه الدخول لتمويل النفقات العامة؛

- تتحقق المنفعة العامة القصوى عندما تتساوى المنافع الحدية لجميع النفقات العامة في أوجه استخداماتها المختلفة؛

- تتحقق المنفعة العامة القصوى عندما تتساوى المنافع الحدية لجميع النفقات العامة في أوجه استخداماتها المختلفة؛

- تتحقق المنفعة العامة القصوى عندما يتم توزيع النفقات العامة على أوجه الاستثمارات المختلفة بحيث يتحقق أكبر قدر من الدخل القومي الحقيقي.

---

[1] محمد عباس محرزي، **مرجع سبق ذكره**، ص95.

[2] أعمر يحياوي، **مساهمة في دراسة المالية العامة**، دار هومة للنشر والتوزيع والطباعة، الجزائر، 2005، ص35.

[3] سوزي عدلي ناشد، **أساسيات المالية العامة (النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة)**، **مرجع سبق ذكره**، ص53.

[4] عادل أحمد حشيشي، **مرجع سبق ذكره**، ص44.

[5] أعمر يحياوي، **مرجع سبق ذكره**، ص35.

[6] سوزي عدلي ناشد، **الوجيز في المالية العامة(النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة)**، **مرجع سبق ذكره**، ص53.

ومع ذلك فقد وجهت انتقادات كثيرة إلى هذه المعايير وغيرها، بحيث يمكن القول أنه لا يوجد معيار دقيق لقياس المنفعة بل يمكن القول أن فكرة المنفعة العامة تختلف من دولة إلى أخرى ومن نظام اقتصادي إلى آخر ومن مرحلة إلى أخرى في الدولة الواحدة لذلك فمن المتفق عليه بين الاقتصاديين[1]، أن الحكم على مدى توفر المنفعة العامة في النفقة العامة يمكن أن يتم على أساس اعتبارات عملية معينة على أن تأخذ بعين الاعتبار درجة النمو الاقتصادي لكل دولة على حدة[2].

ب- ضابط الاقتصاد: المقصود بها الابتعاد عن التبذير والإسراف الذي يؤدي إلى ضياع الأموال عامة كان من الممكن توجيهها إلى مجالات أخرى وترتبط هذه القاعدة بالضابط الأول فتحقيق أقصى منفعة ممكنة يجب أن يتم بأقل تكلفة ممكنة أي تحقيق أكبر عائد بأقل تكلفة ممكنة[3]، ويتطلب الأمر في هذا المجال التفرقة بين حالة التبذير وحالة التقتير والاقتصاد[4]:

1. فالتبذير: يعني التسبب المالي الذي يؤدي في حالة وقوعه إلى إساءة استخدام أموال الدولة أي أنه الإنفاق العام في غير ضرورة أو نفع لا يوازي في قيمته أو المردود الناتج عنه المبلغ المنفق ومثال ذلك زيادة عدد الموظفين عن القدر الضروري.

2. التقتير: فهو الشح في أوجه الإنفاق والمسائل التي يكون فيها الإنفاق لتحقيق منفعة اجتماعية كبيرة مثل قد يتطلب الأمر في بناء مدرسة أن تكون ذات ثلاثين صفا تبعا لحجم المنطقة السكنية فتقوم الإدارة بحجة الاقتصاد ببناء مدرسة بعشرين صفا فيؤدي ذلك إلى تكدس الطلبة وتقليل المنفعة.

3. الاقتصاد: وهو أن تتجنب الإدارة التقتير والتبذير أو هو حسن التدبير أو بعبارة أخرى يعني إنفاق ما يلزم من أموال مهما بلغت كمياتها على جوهر الموضوع والابتعاد عن الإنفاق على الجوانب التي لا تشكل عنصرا أساسا في الموضوع.

وهناك مؤشرات يمكن استخدامها لقياس ضابط الاقتصاد في المنفعة[5]:

- **مؤشرات إنتاجية الإنفاق العام**: ويعبر عن العلاقة بين الناتج الاجتماعي الناتج عن الإنفاق العام والموارد المالية الناتجة عن الناتج الاجتماعي، هذا يعني أنه لكي يمكن رفع إنتاجية الإنفاق العام فإن هذا يتطلب تقليص الموارد المالية المولدة لهذا الناتج، وهذا يتحقق من خلال توفر العقلانية الاقتصادية في الإنفاق العام واستخدام معايير الجدوى الاقتصادية؛

- **مؤشر الإنفاق العام الاستثماري**: يمكن الوصول إلى هذا المؤشر من خلال قياس ما يلي:

---

[1] خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، **مرجع سبق ذكره**، ص59.

[2] محمد عباس محرزي، **مرجع سبق ذكره**، ص97.

[3] محمد طاقة، هدى العزاوي، **اقتصاديات المالية العامة**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص35.

[4] عادل فليح علي، **المالية العامة والتشريع المالي الضريبي**، ط1، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 54.

[5] نوازد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، **مرجع سبق ذكره**، ص41.

- مدى قدرة المشروع الاستثماري على استيعاب العمالة الوطنية ؛
- مدى قدرة المشروع الاستثماري على توفير رصيد من العملات الأجنبية؛
- مدى قدرة المشروع الاستثماري على سد احتياجات السوق المحلية.

إن توفر ضابط الاقتصاد في الإنفاق العام لا يمكن ضمانها إذا لم تتوفر وسائل تجبر المؤسسات الحكومية على التقيد بهذه الضوابط وأن هذه الوسائل لكي يمكن استخدامها يتعين وجود بيئة من التشريعات والقوانين توضح تسلسل إجراءات الإنفاق الحكومي في المؤسسات الحكومية وهذه العملية توضع النشاط المالي للدول في إطار قانوني وبعد ترسيخ القوانين يتم تمهيد العمل للرقابة المالية والتي تأخذ المراحل التالية[1]:

الشكل رقم(08): مراحل الرقابة على الإنفاق العام

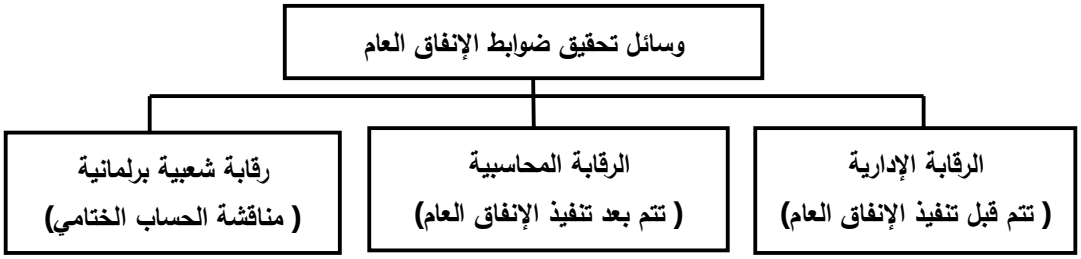

المصدر: نوازد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد الطيف الخشالي، **المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص42.

*** الرقابة الإدارية:** وهي الرقابة التي تتولاها وزارة المالية على باقي المصالح الحكومية بواسطة المراقبين والموظفين المحاسبين العاملين في مختلف الوزارات والمصالح والهيئات وتتمثل مهمتهم في عدم السماح بصرف أي مبلغ إلا إذا ورد في الميزانية العامة وفي حدود الاعتماد المقرر له، فالرقابة الإدارية هنا رقابة سابقة على الإنفاق وفي الحقيقة أن هذا النوع من الرقابة لا يكون فعالا فيما يخص ترشيد النفقات إذ هي رقابة من الإدارة على نفسها وفقا للقواعد والمبادئ التي تضعها بنفسها حيث عادة لا تميل الإدارة إلى تقييد حريتها.

*** الرقابة المحاسبية المستقلة:** وهي التي تقوم بها أجهزة متخصصة مهمتها الأساسية الرقابة على النفقات العامة بصورة خاصة، وتتولى التأكد من أن جميع عمليات صرف الاعتماد قد تمت بشكل قانوني وفيما نص عليه قانون المالية والقواعد المالية السارية، وقد تكون هذه الرقابة سابقة لعملية صرف النفقات العامة أو لاحقة عليها ويتولى هذا النوع من الرقابة مجلس المحاسبة ومن المفروض أن يكون هذا النوع من الرقابة أكثر فاعلية نظرا لتخصص القائمين به وتوفر إمكانيات

[1] محمد عباس محرزي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 98،99.

المتابعة والتحليل إمكانية ممارسة الرقابة السابقة واللاحقة وفق تحديد المخالفات والأخطاء المادية وإبداء الرأي في الأساليب التي يتعين اتخاذها لتصحيح المسار.

* **الرقابة السياسية(البرلمانية):** وهي الرقابة التي تمارسها السلطة التشريعية ودور البرلمان هنا لا يقتصر على الرقابة في تنفيذ الاعتماد المقرر في الميزانية العامة للدولة بل يتوسع أيضا ليشمل حجم الإنفاق العام وتخصيصه، ويرجع ذلك إلى حق البرلمان في السؤال والاستجواب والتحقيق وسحب الثقة من الوزير أو الوزارة كلها وحق طلب البيانات والوثائق عن مسار التنفيذ وحق فحص الحسابات الختامية وإقرارها، وتظهر هذه الرقابة بصورة واضحة عند اعتماد الميزانية وعند اعتماد الحساب الختامي(كشف بالنفقات والإيرادات العامة المنفذة خلال السنة المنتهية).

وهذا النوع من الرقابة على الرغم من أهميته قد يكون قليل الفعالية خاصة في الدول النامية حيث يلجأ البرلمان إلى مناصرة الإدارة حتى ولو كانت مخطئة.

*** قاعدة الموافقة المسبقة من السلطة التشريعية(الترخيص):** وتعني هذه القاعدة ألا يصرف أي مبلغ من الأموال العامة، أو أن يحصل الارتباط بصرفه إلا إذا سبق ذلك موافقة الجهة المختصة بالتشريع ضمن حدود اختصاصها الزماني والمكاني وبخاصة أن النفقات العامة هي مبالغ ضخمة مخصصة لإشباع الحاجات العامة، وتظهر أهمية هذه القاعدة أنها ضرورية لتحقيق القاعدتين السابقتين والتأكد من استمرار تحققها من خلال كل ما يتعلق بالنشاط المالي للدولة وهو يتمثل في احترام الإجراءات القانونية التي تتطلبها التدابير التشريعية السارية عند إجراء الإنفاق العام بواسطة مختلف أساليب الرقابة المتعارف عليها[1].

ففيما يتعلق بتقنين القواعد الإجرائية للإنفاق العام، فإن القوانين المالية في الدولة تنظم كل ما يتعلق بصرف النفقات العامة أو إجراءها فتحدد السلطة التي تأذن بالإنفاق وتوضع خطوات الصرف والإجراءات اللازمة بالنسبة لكل منها حتى تؤدي النفقة العامة في موضعها. وعلى ذلك فإن تقنين النشاط المالي الإنفاقي للدولة يستوجب أن تكون نفقاتها العامة مستوفية للإجراءات تحقيقها وصياغتها وتنفيذها على النحو المبين في الميزانية والقوانين واللوائح والقرارات المالية الأخرى[2].

ثانيا: حدود الإنفاق العام

لا تعدو النفقات العامة أن تكون في دورها سوى مبالغ نقدية تقتطعها الدولة من الدخل القومي لتقوم هي بإنفاقها إشباعا للحاجات العامة، وهنا يطرح التساؤل عما إذا كانت هناك نسبة معينة من

[1] خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، **مرجع سبق ذكره**، ، ص109.

[2] بن نوار بومدين **النفقات العامة على التعليم دراسة حالة قطاع التربية الوطنية بالجزائر 1980 - 2008**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد –تلمسان، الجزائر، 2011، ص58.

الدخل القومي لا يصح للدولة تجاوزها وهي بصدد تحديد النفقات العامة وهو الأمر الذي يمكن أن يضع حدود لهذه النفقات لا يمكن تعديها أو حجما لا يجوز أن تزيد عليه والواقع أن تحديد حجم الإنفاق العام أو حدوده في مكان وزمان معينين إنما يتوقف على مجموعة من العوامل لعل أهمها:

الشكل رقم(09): العوامل المؤثرة في الإنفاق العام

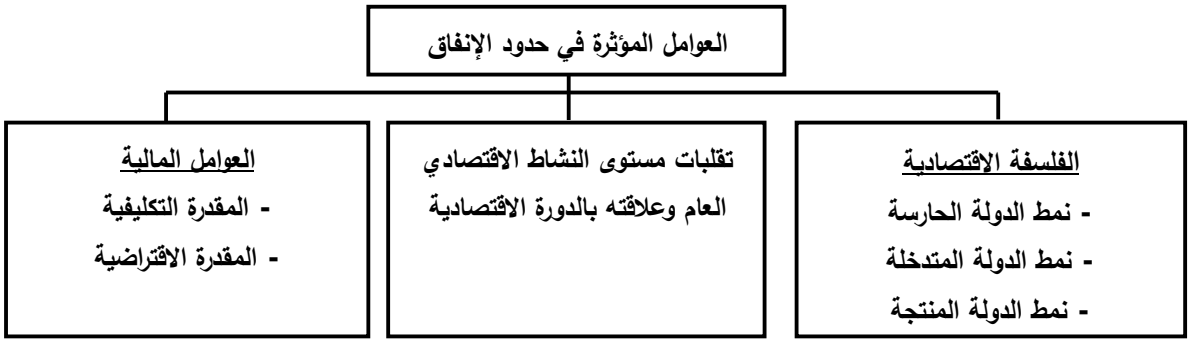

المصدر: نوازد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، **المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص43.

أ-العوامل المذهبية المؤثرة في النظم الاقتصادية وطبيعة البنيان الاقتصادي القائم: يخضع تحديد ما يعتبر حاجة عامة ومن ثم تقوم الدولة بإشباعها عن طريق الإنفاق العام لحد كبير للعوامل المذهبية التي تسود النظم الاقتصادية السائدة في الدولة الحارسة أو المتدخلة أو المنتجة وهو ما يتحدد في علم المالية العامة وفقا لمجموعة من الاعتبارات يغلب عليها الطابع السياسي.

1.**المذهب الفردي:** يرتكز المذهب الفردي على فلسفة ترك الفرد حرا في تنظيم علاقات الإنتاج حيث تعد هذه الوسيلة الأفضل في تحقيق التوازن الاقتصادي الاجتماعي ويحصر دور الدولة بحدود مهماتها (الدولة الحارسة) وبالأنشطة التي يعزف عنها النشاط الخاص وفي إطار هذا المفهوم تتحدد نسبة النفقات العامة في الدخل القومي بالحجم اللازم لتنفيذ الوظائف التقليدية ويترتب على ذلك ضآلة حجم النفقات العامة وبالتالي تخفيف معدلاتها في الدخل القومي[1] .

2.**المذهب التدخلي:** يتمثل دور الدولة في التدخل في العديد من الأنشطة، التي كان من الممكن أن يقوم بها النشاط الخاص كاستغلال بعض المشروعات الإنتاجية ومحاربة الآثار الضارة للدورات الاقتصادية والعمل على ثبات قيمة النقود وتقديم الخدمات المجانية، ويترتب على ذلك زيادة حجم النفقات العامة لمواجهة الزيادة في الأنشطة التي تقوم بها الدولة بالإضافة إلى زيادة تنوعها[2].

[1] محمد جمال ذنيبات، **مرجع سبق ذكره**، ص88.

[2] سوزي عدلي ناشد، **أساسيات المالية العامة(النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة)، مرجع سبق ذكره**، ص59.

3.**المذهب الجماعي:** أو الدولة المنتجة حيث الفلسفة السائدة هي تملك الجماعة لأدوات الإنتاج وتولي الدولة نيابة عنها القيام بكافة أوجه النشاط الإنتاجي بالإضافة إلى القيام بوظائف الدولة التقليدية، فإن دور النفقات تزداد أهميته وهذا يرجع إلى قيام الدولة الجماعية بمعظم عمليات الإنتاج والتوزيع بالإضافة إلى أن الدولة تهدف إلى توفير بعض الحاجات الأساسية لكافة المواطنين مما يؤدي إلى زيادة حجم النفقات العامة في الدولة التي تصدر نظمها الاقتصادية عن الالتزام بالمذهبية الجماعية وترتفع نسبتها إلى الحد الذي تكاد تتطابق فيه مع الدخل القومي ذاته[1].

ب- العوامل الاقتصادية الخاصة بالنشاط الاقتصادي العام في الدولة: عادة ما يخضع النشاط الاقتصادي إلى تقلبات تبعا لحركة الدورة الاقتصادية وهذه الأخيرة تخضع لنوبات متعاقبة من مستوى النشاط الاقتصادي يختلف الاقتصاديون في تحديد مدتها الزمنية وأسباب حدوثها ولكن الجميع يتفق في أنها تأخذ المسار التالي:

الشكل رقم(10): مسار الدورة الاقتصادية

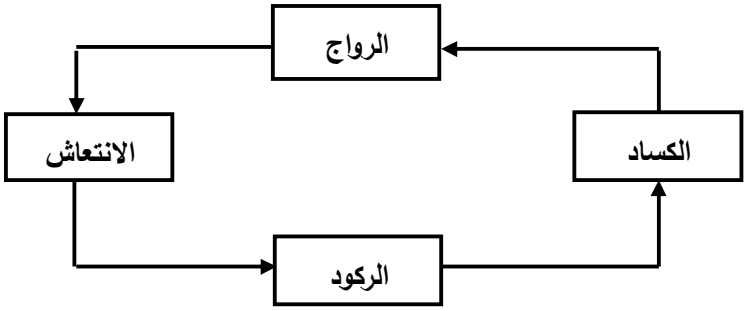

المصدر: نوزاد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، **المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص45.

إن تباين مستوى النشاط الاقتصادي مابين فترات الركود والانتعاش له تأثير واضح في رسم حدود النفقات العامة ويبرز هذا بقدر ما تعكسه النفقات من درجة استجابة لتقلبات مستوى النشاط الاقتصادي ويظهر ذلك جليا في:

1. مستوى النشاط الاقتصادي للاقتصاد القومي: يلاحظ في هذا المجال أن الفكر الاقتصادي قبل النظرية الكينزية وهي النظرية العامة التي تفسر الظواهر والمتغيرات الحادثة في الاقتصاد الكلي والقومي وكيفية الوصول إلى التوازن الاقتصادي الكلي حيث كان في الفكر الاقتصادي التقليدي السائد ما قبل كينز يرى بوجود علاقة طردية بين مستوى النشاط الاقتصادي وحجم الإنفاق العام وأن مستوى النشاط الاقتصادي متغير مستقل وحجم الإنفاق العام متغير تابع، وهذا يعني أن أي

[1] عادل أحمد حشيش، **أصول الفن المالي للاقتصاد العام مدخل لدراسة أساسيات المالية العامة**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،1997، ص87.

تغير يطرأ على مستوى النشاط الاقتصادي لابد أن يؤثر على حجم الإنفاق العام والعكس صحيح، ولكن الفكر الاقتصادي تغير بعد ظهور النظرية الكينزية عام 1936 حيث أصبح الإنفاق العام أحد الأدوات الهامة التي يمكن استخدامها للتأثير في مستوى النشاط الاقتصادي، وبعبارة أخرى فإن حجم الإنفاق العام أصبح هو المتغير المستقل ومستوى النشاط الاقتصادي هو المتغير التابع، وعلى ذلك ففي حالة الرواج وفترة الانتعاش تلجأ الدولة إلى إنقاص حجم الإنفاق العام لتجنب ظهور الآثار التضخمية وعلى الأقل الإقلال منها[1]، وفي فترات الكساد تلجأ الدولة إلى زيادة حجم الإنفاق العام بالقدر اللازم لرفع مستوى الطلب الفعلي الذي بدوره يعمل على تنشيط الاقتصاد وفقا لتحليل كينز[2].

2. مدى المحافظة على قيمة النقود والاستقرار النقدي: يلاحظ في هذا المجال أن الفكر الاقتصادي الكلاسيكي كان يعطي أهمية كبيرة للسياسة النقدية باعتبارها وسيلة فعالة تسمح بتحقيق هدف عام هو المحافظة على قيمة النقود أي العمل على الحيلولة دون تدهور قوتها الشرائية وتحقيق ما يسمى الاستقرار النقدي، إلا أن الفكر المعاصر وخاصة بعد ظهور النظرية الكينزية أصبح يشك في مدى فعالية السياسة النقدية لتحقيق هذا الهدف إلا أن هناك أدوات أخرى لتحقيق الهدف ذاته وفي مقدمتها حجم الإنفاق العام[3]، فقد أصبح من أهم الوسائل التي تستخدم في إحداث التوازن الاقتصادي والاجتماعي وفي التأثير على حجم الطلب الفعال وبالتالي على مستوى الاقتصاد العام، ومن ثم يمكن أن يتحدد حجم الإنفاق العام بالقدر الذي يحقق الاستقرار الاقتصادي القائم على توازن الإنتاج مع الطلب الكلي فقد لوحظ بالنسبة للدول المتقدمة: في أوقات الكساد تزداد النفقات العامة وذلك لخلق زيادة في الطلب الكلي الفعلي والوصول بالاقتصاد القومي إلى مستوى العمالة الكاملة، ويحدث العكس في أوقات الرواج حيث تقل النفقات لتجنب ظهور الارتفاع التضخمي في الأسعار وتدهور قيمة النقود نظرا لوصول الاقتصاد القومي إلى مستوى العمالة الكاملة أما فيما يتعلق بالدول النامية التي تتميز بعدم مرونة جهازها الإنتاجي بسبب عدم استجابة بعض عوامل الإنتاج للزيادة في الطلب[4]، بمعنى أن الزيادة في العرض لا تستجيب للزيادة في الطلب ولذلك فإن زيادة الإنفاق العام عن حجم معين لابد أن يؤدي إلى ظهور الضغوط

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **مرجع سبق ذكره**، ص219.

[2] عارف حمو وآخرون، **مبادئ الاقتصاد**، بدون دار نشر، الأردن، 1993، ص139.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، **المرجع نفسه**، ص220.

[4] سوزي عدلي ناشد، **الوجيز في المالية العامة(النفقات، الإيرادات، الميزانية)**، **مرجع سبق ذكره**، ص58.

التضخمية أي ارتفاع الأسعار وانخفاض قيمة النقود حتى ولو الطلب الفعال أقل من المستوى الذي يسمح بتحقيق التوظيف الكامل[1].

ت- العوامل المالية: يقصد بها أن حدود النفقات العامة لابد وأن ترتبط بقدرة الدولة على توفير الإيرادات العامة الكافية لتغطية هذه النفقات[2]، وتعتبر الطاقة الضريبية والمقدرة الاقتراضية من أهم مصادر الإيرادات العامة حيث تعرفان كما يلي: [3]

1. الطاقة الضريبية: نعني بها مقدرة الأفراد على تحمل العبء الضريبي، فكلما زادت الضرائب كلما أمكن زيادة النفقات العامة لأن الضرائب تعد من المصادر الرئيسية للإيرادات العامة وبالتالي مورد رئيسي لخزانة الدولة بالمال أما العوامل التي تحدد الطاقة الضريبية فهي:

- طبيعة القطاع الإنتاجي: فلكل قطاع من القطاعات الاقتصادية عبء ضريبي يختلف عن الآخر ولكل دولة أولوياتها بالتركيز على قطاع دون سواه وبالتالي الاعتماد عليه بشكل كبير.

- الأيدي العاملة: كلما زاد عدد الأيدي العاملة بالنسبة لعدد السكان ارتفعت الطاقة الضريبية لأن العامل الذي يحصل على الدخل ينفقه ليعيل أسرته يستطيع أن يتحمل أعباء ضريبية.

- التجارة الخارجية: كلما زادت حركة الاستيراد والتصدير تزداد الطاقة الضريبية لأن التاجر يستطيع أن يتحمل العبء الضريبي وكثير من الدول يعتمدون على الضرائب الجمركية كمصدر من مصادر الإيرادات العامة.

- الدخل: حيث أنه كلما كانت الدخول الفردية تتمتع بالاستقرار والانتظام فإن هذا مؤشر على ارتفاع الطاقة الضريبية للدخل الفردي أما إذا كانت هذه الدخول متذبذبة وغير مستقرة فإن المشرع الضريبي يجد صعوبة في تحديد نسبة الضريبة أو توقع جباية مرتفعة، هذا يعني أن الدخول المستقرة تتمتع بمقدرة تكليفية مرتفعة وهذا من شأنه أن يعزز القدرة المالية للدولة[4].

- كيفية استخدام الدخل: حيث تتحدد الطاقة الضريبية أو المقدرة التكليفية للوحدات الاقتصادية بنمط استخدام هذه الوحدات لدخولها وذلك لتأمين أن لا يكون الجزء المستقطع من الدخل خلال فرض الضرائب كبيرا بحيث يتيح الفرصة للأفراد تأمين حدا معين من الاستهلاك ويوفر لهم

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **مرجع سبق ذكره**، ص220.

[2] سوزي عدلي ناشد، **الوجيز في المالية العامة(النفقات، الإيرادات، الميزانية)**، **مرجع سبق ذكره**، ص59.

[3] طارق الحاج، **المالية العامة**، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص140.

[4] نوزاد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، **مرجع سبق ذكره**، ص49.

الاحتفاظ بجزء آخر للإنفاق على غير الحاجات الأساسية[1]، أي أن المقدرة المالية للدولة تكون أفضل عندما يرتفع مستوى إشباع الأفراد ويتحسن مستوى استهلاكهم لصالح السلع الكمالية[2].

2. المقدرة الاقتراضية: ويقصد بها مقدرة الدخل القومي على تلبية حاجات الاقتراض العام أي الاستجابة لمتطلبات الدولة الائتمانية[3]، وتستطيع الدولة الوصول إلى أعلى قدرة اقتراضية بالاستناد إلى العوامل التالية[4]:

- طرق توزيع الادخار مابين القطاع العام والخاص: برزت في الآونة الأخيرة ظاهرة طرح السندات الحكومية في الأسواق المالية وينافس هذه السندات سندات مطروحة من قبل الشركات الخاصة ومن الطبيعي أن الأفراد يحاولون توجيه مدخراتهم للاستثمار في السندات ذات الفائدة المرتفعة لذا يتعين على الحكومة الأخذ بعين الاعتبار معدل الفائدة الممنوحة على السندات الحكومية ومدى قدرتها في منافسة السندات الخاصة لأن هذا من شأنه أن يؤثر على المقدرة الاقتراضية للدولة وبالتالي على مقدرتها المالية.

- حجم الادخار القومي: حيث يتوقف الادخار وفق كينز على عملية التوزيع للدخل بينه وبين الاستهلاك ويتحكم في هذا التوزيع الميل للاستهلاك إلى الحد الكبير وعندئذ تتوقف المقدرة الاقتراضية على مستوى الاستهلاك ونوعه حيث يتحدد الأخير بعوامل اقتصادية واجتماعية بل ونفسية كثيرة غير مستقلة عن مستوى الدخل، وتزداد نسبة الجزء المستهلك كلما تدنى الدخل ويكاد يكون الادخار مساويا للصفر عند مستوى الدخول المنخفضة. ولهذا تنخفض إن لم تنعدم القدرة على الاقتراض في الدول النامية ذات الدخول المنخفضة إلى درجة كبيرة والعكس صحيح في الدول المتقدمة، وبناء عليه فإن مستوى الدخول والميل للاستهلاك يحد من مقدرة الدخل القومي على الاقتراض في دولة معينة كما وأنه وكلما زادت نسبة الدخول المرتفعة زادت مقدرة الدخل القومي على الإقراض وبالتالي على الطاقة الضريبية[5].

وعلى الرغم من مرونة موارد الدولة وقابليتها للزيادة نظرا لما لها من سلطة سيادية من فرض الضرائب والرسوم علاوة على إمكانياتها في الحصول على القروض الداخلية والخارجية بل وإمكانية لجوءها إلى الإصدار النقدي، لكن ليس معنى ذلك أن قدرة الدولة في الحصول على الإيرادات العامة تكون قدرة لانهائية، فالواقع يشير إلى أن هذه القدرة تكون محدودة بعدد من

[1] محمد جمال ذنيبات، **مرجع سبق ذكره**، ص97.

[2] نوزاد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، **مرجع سبق ذكره**، ص49.

[3] محمد جمال ذنيبات، **مرجع سبق ذكره**، ص98.

[4] نوزاد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص50،49.

[5] محمد جمال ذنيبات، **مرجع سبق ذكره**، ص98.

العوامل تختلف باختلاف مصدر الإيرادات العامة[1]، وإلا كانت النتائج الاقتصادية بالغة الخطورة فمثلا زيادة الضرائب يخضع لدراسات واسعة من جهة بالإضافة إلى ما يحتاج إليه من فترة زمنية يتقبل فيها المكلفون بهذه الزيادة من جهة أخرى وألا يترتب على ذلك أثار سلبية في غاية الخطورة (التهرب الضريبي) على مختلف النشاط الاقتصادي[2].

أما إذا أخذنا الإصدار النقدي فعلى الرغم من إمكانية اتجاه الدولة إليه كمصدر للإيرادات نظريا إلا أن هذه الإمكانية محدودة عمليا بأثر الإصدار النقدي على المستوى العام للأسعار فيما يعرف بمعدل التضخم المطلوب، وبالتالي مدى ارتفاع الأسعار المتوقع، أما إذا أخذنا القروض العامة سواء الداخلية أو الخارجية فإن إمكانية الالتجاء إليها كمصدر للإيرادات العامة محدودة عمليا بمدى قدرة الدولة على سداد هذه القروض وفوائدها فيما يعرف بأعباء خدمة هذه الديون[3].

من كل ما سبق يتبين لنا أن وضع حد أقصى للنفقات العامة هو قرار سياسي أكثر منه اقتصادي، لأن لكل نفقة مردودا اقتصاديا في للنهاية ولا تشكل هدرا للمال العام على الرغم من اختلاف هذا المردود من نفقة إلى أخرى، فنهاك نفقات قد تكون محدودة الفائدة اقتصاديا ولكنها ضرورية من الوجهة الاجتماعية والسياسية كإيواء العجزة والمشردين، فالمفاضلة هنا بين الإنفاق وعدمه يحددها مدى تأثيره في تحقيق التوازن العام للبلاد، فالدولة لا تتصرف وفقا لمعايير اقتصادية ومالية فقط بل تحكمها اعتبارات سياسية واجتماعية وإنسانية عليها مراعاتها، عكس تصرفات الأفراد التي يحكمها منطق تحقيق الربح أي المردود الاقتصادي وهذا أمر طبيعي[4].

المطلب الثاني: تزايد النفقات العامة

تعتبر ظاهرة ازدياد النفقات العامة إحدى السمات المميزة للمالية العامة في هذا العصر وهي ظاهرة عامة ومستمرة، تتحقق في جميع الدول على السواء متقدمة كانت أم في طور النمو، أيا كان نظامها السياسي والاقتصادي، وقد يحدث في سنة ما أن تنخفض النفقات العامة عن سنة سابقة عليها لسبب أو لآخر، ولكن ذلك لا يخل بالظاهرة العامة وهي الاتجاه المستمر لازدياد النفقات.[5]

أولا: تفسيرات تزايد النفقات العامة

لقد ظهرت عدة أطروحات حول تفسير حجم تدخل الدولة والمتمثلة أساسا في محاولة تفسير ظاهرة تزايد الإنفاق على المدى الطويل، ولعل من أبرز هذه الأطروحات قانون فانكروتحليل

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **مرجع سبق ذكره**، ص218.

[2] سوزي عدلي ناشد، **الوجيز في المالية العامة(النفقات، الإيرادات، الميزانية)، مرجع سبق ذكره**، ص59.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، **مرجع سبق ذكره**، ص218.

[4] فاطمة السويسي، **المالية العامة – موازنة، الضرائب -**، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2005، ص53.

[5] حسين مصطفى حسين، **المالية العامة**، ط5، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص21.

بيكوك وايزمان ، وتقوم الدراسة فيما يلي بشرح هذين التحليلين.

أ- قانون فانكر: يعد الكاتب الألماني أدولف فانجر أول من استرعى الانتباه لهذه الظاهرة وكان ذلك في أواخر القرن التاسع عشر[1]، بعد أن درس حجم النفقات العامة في العديد من الدول الأوروبية وانتهى إلى القول بوجود اتجاه عام نحو ازدياد أوجه نشاط الدول مع التطور الاقتصادي للجماعة، وقد صاغ هذا الاستنتاج في صورة قانون اقتصادي يعرف باسم" قانون فانجر" ويتلخص هذا القانون في أنه كلما حقق مجتمع من المجتمعات معدلا معينا من النمو الاقتصادي كلما استتبع ذلك اتساع نشاط الدولة وبالتالي زيادة الإنفاق العام بمعدل أكبر من الزيادة الحاصلة في نصيب الفرد من الناتج القومي، وقد أعطى فانجر تفسير لملاحظته بدراسة أسباب اتساع نشاط الدولة وتعدد وظائفها[2]، وفي هذا الإطار قام فانجر بالتفرقة بين ثلاث وظائف للدولة:[3]

1. الوظيفة الأولى: والمتعلقة بالدفاع والأمن وقد نسب تزايد النفقات العامة في ذلك إلى اتجاه الدولة إلى التحكم بمركزية الإدارة من ناحية والتوسع في التصنيع وقمع الاضطرابات الداخلية نتيجة لتعقد الحياة الاقتصادية من ناحية أخرى.

2. الوظيفة الثانية: المتعلقة بوظيفتها الإنتاجية فمع تزايد التقدم التقني وإمكانية العمل بنظام المؤسسات بدلا من الشركات المساهمة تتزايد النفقات العامة نتيجة لتزايد الوظيفة الإنتاجية للدولة وتعددها.

3.الوظيفة الثالثة: المرتبطة بالناحية الاجتماعية وقد أرجع فاجنر تزايد النفقات العامة في القضاء على الاحتكارات الصغيرة التي تؤدي إلى عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وعدم استفادة كافة الشرائح من نتائج النمو الاقتصادي.

وانطلاقا مما سبق فإن "فانكر" يشير إلى العلاقة السببية طويلة المدى القائمة بين النفقات كمتغير داخلي والدخل القومي كمتغير خارجي يؤثر فيه، وأن مرونة النفقات العامة إلى الدخل القومي هي أكبر من الواحد ، وبالتالي فإن زيادة نصيب الفرد من الإنفاق العام يكون أكبر من زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي، و يندرج ضمن التدخلات النظرية للعلاقة التي أقرها "فانكر" بين النمو الاقتصادي والنفقات العامة، وذلك انطلاقا من مفهوم "تعظيم المصلحة الخاصة"، حيث أن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي يساهم في تخفيض الفروق الدخلية بين فئات المجتمع، وهذا ما يدفع

[1] علي زغدود، **المالية العامة**، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص38.

[2] زينب حسين عوض الله، **مرجع سبق ذكره**، ص57.

[3] محمد عباس محرزي، **مرجع سبق ذكره**، ص90.

بالبيروقراطيين إلى محاولة تعظيم مصلحتهم الخاصة تحت غطاء تدعيم الكفاءة بزيادة النفقات العامة[1]. وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم(11): قانون فانكر

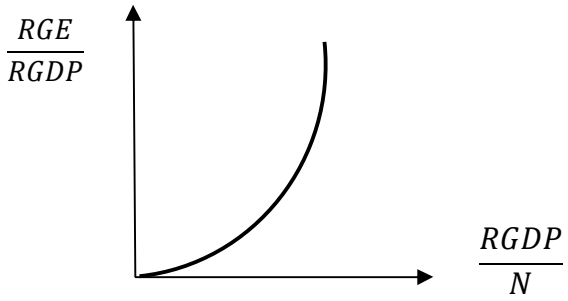

المصدر: كريم بودخدخ، **آثار سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر 2001_2009-** مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2010، ص58.

- الانتقادات الموجهة لقانون فانكر

وقد واجه قانون فانكر العديد من الانتقادات التي شككت في صحته وواقعيته ومنها إظهاره لعلاقة سببية رئيسية بين العوامل الاقتصادية وزيادة النفقات العامة، فالنفقات العامة لا تحدد نتيجة للاعتبارات الاقتصادية وحدها بل هناك العديد من العوامل التي لا تقل أهمية عن العوامل الاقتصادية مثل العوامل السياسية والاجتماعية والعسكرية والتقدم الفني وكذلك العوامل السكانية فضلا عن أن الدخل القومي ليس سببا لزيادة النفقات العامة فحسب بل تكون النفقات العامة هي أحد أسباب العامة التي تؤدي إلى زيادة الدخل القومي وهذا ما يتضح بصورة خاصة في الدول النامية.

يوضح قانون فانكر ظاهرة تطور النفقات العامة بشكل مطلق ولا يبين بوضوح نمو النفقات العامة بمعدل نسبي الذي لا يقل أهمية عن معدل زيادة الدخل القومي، وقد أوضح بعض الاقتصاديين من تحليل الإحصاءات المالية لبعض الدول أن معدلات الزيادة في النفقات العامة تختلف حسب مراحل النمو الاقتصادي التي تمر به الدولة، وتزداد تلك المعدلات كلما ارتفع مستوى المعيشة ولكنها تبدأ بعد ذلك في الانخفاض بعد مستوى معين.

كذلك يفضل قانون فانكر توقيت الزيادة في النفقات العامة فقد حاول بعض كتاب المالية العامة بيان بعض خصائص هذه الزيادة في النفقات العامة، واعتمد هؤلاء الكتاب مثل بيكوك ووايزمان في دراستهم على تطور النفقات في المملكة المتحدة وأوضحوا أن الزيادة في النفقات العامة قد حصلت بصورة متقطعة غير مستقرة وأن معظم الزيادة المطلقة أو النسبة في النشاط

[1] كريم بودخدخ ، **مرجع سبق ذكره**، ص56.

الحكومي قد تحققت في فترات الثورات والاضطرابات السياسية والاجتماعية، وبالتالي يصعب على الدولة بعد الوصول إلى مستوى أقل كما كان قبل حدوث لاضطراب وقياس الثورة بل أن توفير الإرادات العامة، وتقبل الأفراد أن يتحملوا العبء الضريبي يشجع الدولة على زيادة نشاطها، والقيام بإشباع حاجات عامة كانت مهملة من قبل تبلورت أهميتها وضرورة معالجتها بواسطة السلطة الحكومية المركزية وقد أثبتت كثير من الدراسات الاقتصادية والإحصائية صحة هذه الظاهرة العامة واهتمت بالإضافة إلى ذلك بيان العلاقة بين مراحل النمو الاقتصادي ومستوى النفقات العامة، وكذلك العوامل المحددة لمستوى هذه النفقات والضوابط التي يجب إقرارها لهذه النفقات وكذلك العلاقة بين مستوى النفقات العامة ومستوى الدخل القومي لمعرفة نوعية هذه العلاقة ودرجة الارتباط بينهما، وخلصت تلك الدراسة إلى أن هذه الظاهرة عامة تحكم جميع الدول في تطورها[1].

ب- فرضية بيكوك- وايزمان[2]: توصل بيكوك- وايزمان بعد دراسة أجرياها حول ظاهرة تزايد النفقات العامة في بريطانيا خلال الفترة 1890-1955 أن النفقات العامة تزداد في الدول المتخلفة نتيجة الاضطرابات الاجتماعية والهزات السياسية ، وفي الحقيقة يمكن صياغة فرضية بيكوك ووايزمان وفقا لبعض كتاب المالية العامة إلى أربعة صيغ يمكن اختبارها و قياسها على النحو التالي[3]:

1. الصيغة القوية: ينمو الإنفاق العام الحقيقي لكل فرد في النمط سلبي مصاحب للاضطرابات الاجتماعية الرئيسية مثل أوقات الحروب.

2. الصيغة شبه القوية: وهي أن الإنفاق العام كنسبة إلى الدخل القومي ينمو في شكل سلمي محفوز بالاضطرابات الاجتماعية .

3. الصيغة الضعيفة: نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي والتي دائما اتجاهها إلى

الأعلى تنتقل بصفة دائمة إلى الأعلى نسبة للاضطرابات الاجتماعية.

4. الصيغة المبهمة: تحفز الاضطرابات الاجتماعية التغير في قيم معلمات النموذج الذي يشرح تطور الإنفاق العام عبر الزمن ولكن اختيار أي من هذه الصيغ فشل في تأكيد أي منها في إنكلترا ويمكن توضيح فرضية بيكوك – وايزمان في الشكل التالي:

[1] خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، **مرجع سبق ذكره**، ص77.

[2] كريم بودخدخ ، **مرجع سبق ذكره**، ص59.

[3] المرسي السيد حجازي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص334،335.

الشكل رقم(12): فرضية بيكوك – وايزمان

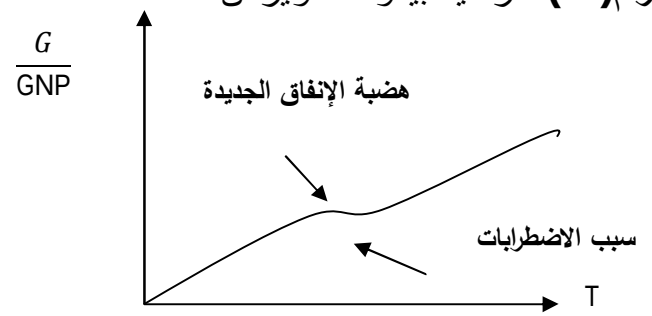

المصدر: كريم بودخدخ، آثار **سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر 2001_2009-** مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2010، ص60.

ثانيا: أسباب تزايد النفقات العامة

يتلخص قانون فانجر كما رأيناه سابقا في أنه: "إذا حقق أي مجتمع معدلاً معيناً من النمو الاقتصادي، فإن ذلك يؤدي إلى اتساع نشاط الدولة ومن ثم فإنه يؤدي إلى زيادة النفقات العامة بمعدل نمو أكبر من معدل زيادة نصيب الفرد من الناتج القومي، ولكن هذه الزيادة في النفقات العامة لا ترجع كلها إلى أسباب حقيقية بل ترجع في جزء منها لأسباب ظاهرية. ونعرض فيما يأتي لهذين النوعين من الأسباب.

أ- الأسباب الحقيقية لتزايد النفقات العامة: يقصد بالأسباب الحقيقية تلك الأسباب التي تؤدي إلى زيادة رقم النفقات العامة الناتجة عن زيادة عدد الحاجات العامة التي تشبعها الدولة وعن زيادة الأفراد الذين يستفيدون من النفقات العامة، إذا ضلت مساحة الدولة وعدد سكانها دون تغيير أي أن هذه الزيادة في النفقات العامة تؤدي إلى زيادة كمية الخدمات العامة المقدمة للأفراد وإلى تحسين نوعية تلك الخدمات.[1] ويمكن إجمال الأسباب الحقيقية التي تؤدي إلى زيادة النفقات العامة فيما يلي:[2]

1. الأسباب الاقتصادية: وهي نتاج تخلي الدولة عن حيادها وتوسعها في المشروعات العامة وزيادة تدخلها لمعالجة التقلبات الاقتصادية خاصة في فترات الكساد فضلا عن المنافسة بين مختلف الاقتصاديات، فزيادة الدخل القومي يمكن الدولة من زيادة إنفاقها دون أن يترتب عن ذلك بالضرورة زيادة الأعباء المترتبة على الأفراد لأن الدولة في هذه الحالة تكون قادرة على مواجهة زيادة الإنفاق بما تحصل عليه من موارد نتيجة مزاولتها النشاط أو تحسن مركزها المالي بما يسمح لها بالاقتراض (داخليا أو خارجيا).

[1] خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، **مرجع سبق ذكره**، ص69.

[2] عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص118.

2. الأسباب السياسية: وتتعلق هذه الأسباب بالتطورات الحاصلة في الحياة السياسية مثل: زيادة ديمقراطية الحكم جعل محاربة الفساد السياسي قضية محورية، زيادة إشراك الأفراد في شؤون السلطة من خلال التوسع في اللامركزية، زيادة التزام الدولة اتجاه القضايا الدولية(المنازعات، الأوبئة، الكوارث) زيادة الاهتمام بالانضمام للمنظمات الإقليمية والدولية ومثل هذه المعطيات تؤدي إلى زيادة الاهتمام الحكومي بشؤون الأفراد سعيا لإرضائهم وتنفيذ متطلبات هذه الأوضاع.

3. الأسباب الاجتماعية: وهي نتيجة عدة عوامل من بينها زيادة تمركز السكان في العواصم والمدن الكبرى مما ينتج عنه زيادة النفقات المرتبطة بتقديم الخدمات الأساسية (صحة، تعليم، هياكل ثقافية) كما أن ارتفاع المستوى الثقافي أدى إلى ارتفاع درجة المطالبة الاجتماعية (عن طريق النقابات، الجمعيات) وهذا ما أدى إلى زيادة تدخل الدولة ومنه زيادة النفقات العمومية.

4. الأسباب الإدارية: إن كثرة الأعمال التي تمارسها الدولة تتطلب وجود موظفي حكومة للعمل في الجهاز الإداري للدولة، كما وتتطلب توفير ما يلزم للقيام بالأعمال الإدارية من لوازم وأثاث وكلما اتسعت أعمال الدولة زاد إنفاقها، كما أن التطوير والتحديث والتدريب في العمل الإداري بحاجة إلى زيادة في الإنفاق العام، أما في الدول النامية فإن الإنفاق العام في هذا المجال أكبر حجما لانتشار الترهل الإداري والاختلاسات والرشوة والذي يكون على حساب أموال الدولة[1].

5. الأسباب المالية: تتمثل هذه الأسباب في عنصرين أساسين[2]:

- سهولة الاقتراض في العصر الحديث مما أدى إلى كثرة لجوء الدولة إلى القروض العامة للحصول على ما تحتاج إليه لتغطية أي عجز في إيراداتها مما يؤدي إلى زيادة حجم النفقات العامة لأن خدمة الدين تستلزم دفع الأقساط والفوائد؛

- وجود فائض في الإيرادات العامة غير مخصص لغرض معين مما يدفع إلى تشجيع الحكومة عل إنفاقه سواء في أوجه إنفاق ضرورية أو غير ضرورية، وتتجلى خطورة ذلك في الفترات التي تحكم فيها السياسة الرشيدة على السلطة التنفيذية العمل على خفض نفقاتها لأنه من الصعب مطالبة الدولة بتخفيض كثير من أبواب النفقات العامة.

6. الأسباب العسكرية: أدت كثرة الحروب إلى تخصيص جزء كبير من بنود الموازنة العامة للإنفاق على التسلح وتجهيز الجيش وزيادة عدد المنتسبين إليه وكما أن التوترات الحدودية والصراعات بين الدول تزيد من النفقات العامة ولهذا أسباب ونتائج سياسية واقتصادية وإستراتيجية من هنا لا يمكن أن نفصل هذا السبب عما سبقه من أسباب، ولا يقتصر الإنفاق العام على الجيش

[1] طارق الحاج، **مرجع سبق ذكره**، ص134.

[2] محمد عباس محرزي، **مرجع سبق ذكره**، ص96.

فقط بل وأيضا على العمل الإستخبارتي بين الدول خاصة التي تعيش في حالة عداء وعدم وئام وهذا بحاجة إلى أموال طائلة تكون على حساب الموازنة العامة للدولة[1].

ب- الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة: يقصد بالأسباب الظاهرية، تلك الأسباب التي تؤدي إلى تضخم الرقم الحسابي للنفقات العامة دون أن يقابلها زيادة في كمية السلع والخدمات المستخدمة في إشباع الحاجات العامة، وبعبارة أخرى تلك الأسباب التي تؤدي إلى زيادة رقم النفقات العامة دون أن ينتج عنها زيادة عدد الحاجات العامة التي تشبعها الدولة، أو أن تؤدي إلى زيادة عدد الأفراد الذين يستفيدون من النفقات العامة وبالتالي لا تؤدي إلى زيادة كمية الخدمات العامة المقدمة للأفراد ولا في تحسين نوعية تلك الخدمات، فهي لا تعدو أن تكون مجرد زيادة رقمية[2]. ويمكن إرجاع تلك الزيادة إلى الأسباب الظاهرية التالية:

1. تدهور قيمة العملة: يقصد بتدهور قيمة العملة تدني قدرتها الشرائية مما يؤدي إلى نقص مقدار السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بنفس الحجم من الوحدات النقدية عن المقدار الذي كان يمكن الحصول عليه من قبل وهي الظاهرة التي يمكن أن تشرح ارتفاع أسعار السلع والخدمات.

وما يمكن ملاحظته بصفة عامة أن قيمة النقود تأخذ في الانخفاض بصورة مستمرة وإن كانت نسبة التدهور تختلف من دولة إلى أخرى، ويترتب على تدهور قيمة النقود زيادة النفقات العامة لمواجهة هذا التدهور فالدولة تدفع عددا من وحدات النقد أكبر مما كانت تدفعه من ذي قبل للحصول على نفس المقدار من السلع والخدمات، تظهر الزيادة هنا في حجم النفقات العامة زيادة ظاهرية إذ لا يترتب عليها أي زيادة في المنفعة الحقيقية أو زيادة في أعباء التكاليف العامة على الأفراد، ويعد تدهور قيمة النقود السبب الأساسي للزيادة الظاهرية في النفقات العامة في العصر الحديث.[3]

2. تغير أساليب إعداد الموازنة: يعرف الفن المالي تغيرات مستمرة يكون لها انعكاس على الحجم الاسمي للنفقات، فلقد كانت الموازنات نقد في السابق على أساس قاعدة الصوافي أي تخصيص الإيرادات العامة بما يسمح للهيئات العمومية بإجراء مقاصة بين إيراداتها ونفقاتها وبالتالي لا يظهر في الميزانية العامة للدولة إلا فائض الإيرادات على النفقات، أما اليوم فتعد الميزانية على أساس مبدأ الشمول، فكل النفقات العمومية التي تقوم الدولة بصرفها تظهر في الميزانية العمومية، كما أن اللجوء إلى تعدد الميزانيات (ملحقة، خاصة...) يؤدي إلى حدوث تداخل بينها، هذا ما يجعل من

[1] طارق الحاج، **مرجع سبق ذكره**، ص134.

[2] خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، **مرجع سبق ذكره**، ص77.

[3] محرزي محمد عباس، **مرجع سبق ذكره**، ص91-93.

مقارنة الإنفاق العام في السنوات السابقة بسنة الحالية عرفت تغيرا في أسلوب إعداد الموازنة ما يؤدي إلى إمكانية حدوث زيادة ظاهرية[1].

3. زيادة مساحة إقليم الدولة وعدد سكانها: إذا كان الإنفاق العام يتزايد لمجرد مواجهة التوسع في مساحة الدولة أو بزيادة عدد سكانها دون أن يمس الإقليم الأصلي أو السكان الأصليين، فإن الزيادة في الإنفاق تكون مجرد زيادة ظاهرية، واتجاه النفقات العامة إلى التزايد في هذه الحالات يكون راجعاً ليس إلى التوسع في الخدمات العامة التي كانت تحققها الدولة من قبل، وإنما إلى اتساع نطاق الحاجة إلى أنواع الخدمات نفسها في المساحات الجديدة التي أضيفت إلى إقليم الدولة، أو إلى مواجهة حاجات السكان المتزايدين من تلك الخدمات والمنافع العامة، مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام.[2]

ويعد السبب الأول المتمثل في تدهور قيمة العملة من أكبر أسباب الزيادة الظاهرية في النفقات العامة خاصة بعد أن التزمت كافة اقتصاديات الدول المتقدمة والمتخلفة على السواء بمبدأ وحدة أو عمومية الميزانية، زيادة على ذلك فإن حدوث زيادة في مساحة الدولة أو عدد سكانها يشكل عبئا إضافيا على الدولة المعنية بهذا الأمر، وذلك لأنها تواجه هذه الزيادة عن طريق زيادة نسبة الضرائب على المواطنين. والجدول الموالي يوضح تطور إجمالي النفقات العامة لبعض الدول العربية.

الجدول رقم(02): تطور إجمالي النفقات العامة خلال الفترة 2002-2011.

الوحدة: مليون عملة محلية

السنوات / البلد	تونس	السعودية	السودان	عُمان
2002	9.552	237	6.128	2.939
2003	10.594	257	7.361	3.157
2004	11.235	285	11.039	3.815
2005	12.035	346	13.853	3.832
2006	12.802	393	18.253	4.792
2007	14.475	466	20.971	5.880
2008	16.587	520	25.984	7.560
2009	18.653	596	24.720	7.640
2010	19.292	654	26.885	7.372
2011	22.336	827	32.192	10.798

المصدر البنك الدولي على الموقع: **www.data.albankaldawli.org**

يتضح لنا من خلال الجدول أن إجمالي النفقات العامة في كل من تونس، السعودية وعُمان في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى وهذا تزامنا مع تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي وزيادة عدد السكان.

[1] عبد المجيد قدي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص186، 187.

[2] علي سيف علي المزروعي، **أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة(2009-1990م)**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، كلية الاقتصاد، المجلد 28-العدد الأول- 2012، سوريا، ص620.

المبحث الرابع: آثار النفقات العامة

رأينا أن النفقات العامة تنقسم إلى عدة أنواع مختلفة وهو ما يعني أن النفقات العامة تنتج آثارا متعددة في مختلف المجالات، فهي تهدف في نطاق الاقتصاد العام إلى إشباع الحاجات الجماعية المختلفة أي إلى تقديم خدمات عامة مختلفة، كما أنها تؤدي بالإضافة إلى ذلك وفي نطاق الاقتصاد القومي إلى التأثير في مختلف الكميات الاقتصادية كتوزيع الدخل القومي، الإنتاج، الاستهلاك، وإلى التأثير في المستوى العام للأسعار. غير أن هذه الآثار التي تترتب على النفقات العامة قد تكون لها آثار مباشرة وقد تكون لها آثار غير مباشرة.

المطلب الأول: الآثار المباشرة للنفقات العامة

سنتطرق فيما يلي إلى آثار النفقات العامة على توزيع الدخل القومي وكذلك على الإنتاج القومي وأخيرا آثارها على الاستهلاك.

أولا: أثر النفقات العامة على توزيع الدخل القومي

إن الإنفاق العام له أثر كبير على توزيع الدخول ويتكامل هذا الدور مع فرض الضرائب وفي هذا الصدد إذا كانت إيديولوجية الدولة تهدف إلى التخفيف من الفوارق الطبقية بين أفراد المجتمع فإنها تلجأ إلى فرض ضرائب يقع عبئها الأكبر على عاتق الطبقات ذات الدخول المرتفعة كالضرائب التصاعدية وضرائب التركات والضرائب على الأرباح التجارية والصناعية، كذلك على السلع الكمالية. فالدولة إذ تفرض هذه الضرائب على الطبقات ذات الدخل المرتفع تحاول التخفيف من الضرائب المفروضة على الطبقات ذات الدخل المحدود بأن تقدم إعفاءات لمستوى معين من الدخول وان تقلل الضرائب على السلع الاستهلاكية وخاصة الضرورية منها التي يستهلكها الغالبية العظمى من المواطنين، وبنفس الوقت تفرض ضرائب ذات سعر مرتفع على الكماليات التي يقتنيها ذوو الدخول المرتفعة.

بعد ذلك تقوم الدولة بإنفاق القسم الأكبر من حصيلة هذه الضرائب لصالح الفئات ذات الدخول المحدودة عن طريق التوسع في التحويلات الاجتماعية والمساعدات والتوسع في الخدمات المجانية... وهكذا تعمل لصالح المجتمع وتعمل على تقليل الفوارق الطبقية.[1]

ولعل من مساوئ سياسة إعادة توزيع الدخول ما ينجم عنها من تضخم أو تكاسل من جانب الأغنياء والفقراء على بدل المزيد من الجهد لزيادة الإنتاج القومي. ولقد أشرنا آنفا أن سياسة إعادة توزيع الدخول عادة ما تؤدي إلى زيادة القوة الشرائية لدى الطبقات الدنيا مما يؤدي إلى ارتفاع

[1] محمد طاقة، هدى العزاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص71، 72.

الأسعار خاصة عندما يفشل الاقتصاد القومي في الاستجابة السريعة للزيادات المفاجئة في الطلب على السلع الاستهلاكية والخدمات.

وتؤدي الضرائب التصاعدية التي تفرض على الأغنياء لتحقيق سياسة إعادة توزيع الدخول عادة إلى تثبيط همم هؤلاء المواطنين وإحجامهم عن القيام بمزيد من عمليات الادخار والاستثمار، كما تؤدي في نفس الوقت إلى تكاسل الطبقات الفقيرة في المجتمع وعدم ميلها إلى البدل والعطاء لأنها تحصل على معظم متطلباتها من خزانة الدولة بدون أن تشارك أي مشاركة فعالة في عمليات الإنتاج.[1]

ثانيا: أثر النفقات العامة على الإنتاج القومي

إن النفقات العامة تؤثر على الإنتاج القومي من عدة وجوه، فهي تؤدي عادة إلى زيادة قدرة الأفراد والجماعات على العمل والادخار والاستثمار ومن ثم تؤدي إلى زيادة الإنتاج القومي.

فالإعانات النقدية التي تقدمها الدولة لبعض العائلات الفقيرة ونفقات الصحة والتعليم والضمان الاجتماعي كلها تؤدي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى زيادة قدرة الأفراد والجماعات على ممارسة العمل والإنتاج ومن ثم زيادة الاستهلاك والادخار والاستثمار. كما أن نفقات الدولة على المرافق العامة مثل الدفاع والأمن الداخلي والقضاء تعتبر أيضا في غاية الأهمية بالنسبة لتهيئة الظروف المساعدة على عمليات الإنتاج، إذ لو لاها لما تحقق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ولما أُمن الناس على أنفسهم وممتلكاتهم، ولما تفرغوا لانجاز مهامهم الوظيفية على النحو الذي يساعد في زيادة حجم الإنتاج وتحسينه. كما تؤدي النفقات العامة عادة إلى زيادة فرص الاستثمار خاصة إذا تمخض عنها تراكم مزيد من الأموال في أيدي الهيئات الخاصة والعمة في هذا المجال مثل شركات الإنشاءات الكبرى والبنوك المتخصصة وشركات توظيف الأموال.

أما الإعانات المالية التي تقوم الدولة بمنحها لبعض المنتجين والمصدرين بهدف تمكينهم من الصمود أمام منافسة البضائع المستوردة فإنها كثيرا ما تؤدي إلى زيادة إنتاج السلع المحلية وتحسين نوعيتها وتوفير كثير من العملات الصعبة التي كانت تذهب إلى استيراد السلع الأجنبية بجانب فتح آفاق جديدة لتصدير الإنتاج المحلي، ومن ثم الحصول على بعض العملات الصعبة واستغلالها في استيراد مزيد من السلع الرأسمالية التي يمكن أن تساعد على تحقيق مزيد من الإنتاج.

ويرى بعض الكتاب أن النفقات العسكرية يمكن أن تؤدي إلى تحويل بعض عناصر الإنتاج من مواد أولية وقوى عاملة ورؤوس أموال وخلافه إلى مجالات أقل إنتاجية ونفعا للاقتصاد القومين

[1] علي العربي، عبد المعطي عساف، **إدارة المالية العامة**، بدون دار نشر، الكويت، بدون سنة نشر، ص59.

لأن هذا النمط من استخدامات الموارد المحلية قد يقود في النهاية إلى ارتفاع أثمان السلع الاستهلاكية المنتجة محليا، وعدم مقدرتها على منافسة البضائع المستوردة، ومن ثم يؤدي إلى عرقلة الإنتاج القومي.

ولكن التوسع في الإنتاج الحربي – بالرغم من المحاذير التي ذكرناها آنفا- يمكن أن يساعد في تدعيم الإنتاج وزيادة ثروة المجتمع بعدة طرق منها توفير مزيد من الدخول لأعداد كبيرة من العاملين في الصناعات الحربية مما يساعد على زيادة الطلب الفعلي على السلع والخدمات المنتجة محليا، ويؤدي بالتالي إلى إعادة تنشيط الاقتصاد القومي خاصة في فترات الكساد، ومنها ظهور كثير من المخترعات العلمية والابتكارات الفنية التي يمكن استغلالها في تقدم وازدهار الصناعات المدنية بجانب استعمالاتها العسكرية، ومنها تحقيق الاكتفاء الذاتي من الأسلحة والمعدات العسكرية التي كانت تستفيد كثيرا من العملات الصعبة عند استيرادها من الدول الأجنبية، ومنها تدعيم الميزان التجاري مع الدول الأخرى عن طريق تصدير الأسلحة وبيعها في السوق العالمية، وغيرها من الفوائد الجمة التي أصبحت تعود على الدولة من ممارسة الصناعات الحربية المتطورة.[1]

ثالثا: أثر النفقات العامة على الاستهلاك

تؤثر النفقات العامة على الاستهلاك بصورة مباشرة سواء على الاستهلاك الحكومي أو الاستهلاك الخاص من خلال ما توزعه الدولة على الأفراد في صورة مرتبات أو أجور يخصص نسبة كبيرة منها لإشباع الحاجات الاستهلاكية للأفراد، وسنتناول كل نوع من هذه النفقات على حدة.

أ- نفقات الاستهلاك الحكومي أو العام: [2] يقصد بنفقات الاستهلاك الحكومي ما تقوم به الدولة من شراء سلع أو مهمات لازمة لسير المرافق العامة، ومن أمثلتها النفقات التي تدفعها الدولة في سبيل صيانة المباني الحكومية وشراء الأجهزة والآلات والمواد الأولية اللازمة للإنتاج العام آو لأداء الوظائف العامة، والنفقات المتعلقة بالملفات والأوراق والأثاث اللازمة للمصالح الحكومية والوزارات...الخ.

ويرى بعض الشراح أن هذا النوع من النفقات يعد نوعا من تحويل الاستهلاك من الأفراد إلى الدولة، فبدلا من أن تعطي الدولة هؤلاء الأفراد دخولا كبيرة تمكنهم من استهلاك هذه السلع أو الخدمات، فإنها تقوم بتقديمها إليهم، وبذلك فان هذه النفقات التي تقوم بها الدولة لا تؤثر على حجم

[1] علي العربي، عبد المعطي عساف، **مرجع سبق ذكره**، ص ص55، 56.

[2] سوزي عدلي ناشد، **أساسيات المالية العامة (النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة)، مرجع سبق ذكره**، ص ص76، 77.

الاستهلاك الكلي، وان كان يظل الفرق واضحا بين تصدي الدولة لعملية الاستهلاك دون ترك الأفراد يمارسونه، وبين مدى الحرية التي كان يتسنى لهؤلاء ممارستها في اختيار السلع والخدمات بأنفسهم.

ب- نفقات الاستهلاك الخاصة بدخول الأفراد: من أهم البنود الواردة في النفقات العامة هو ما يتعلق بالدخول بمختلف أشكالها من مرتبات وأجور أو المعاشات التي تدفعها الدولة لموظفيها وعمالها(الحاليين والسابقين).

وبطبيعة الحال فإن الجزء الأكبر من هذه الدخول ينفق لإشباع الحاجات الاستهلاكية الخاصة من سلع وخدمات. وتعد هذه النفقات من قبيل النفقات المنتجة لأنها تعتبر مقابل لما يؤديه هؤلاء الأفراد من أعمال وخدمات فتؤدي مباشرة إلى زيادة الإنتاج الكلي، ومن ثم فدخول الأفراد تؤدي إلى زيادة الاستهلاك الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاج من خلال أثر المضاعف.

المطلب الثاني: الآثار غير المباشرة للنفقات العامة

للنفقات العامة آثار غير مباشرة تنتج من خلال دورة الدخل، وهي ما تعرف من الناحية الاقتصادية بأثر المضاعف والمعجل. ويطلق على أثر المضاعف"الاستهلاك المولد"، كما يطلق على أثر المعجل"الاستثمار المولد". ويرتبط أثر النفقة العامة على الاستهلاك بالأثر المترتب على الإنتاج نتيجة لتفاعل كل من المضاعف والمعجل. وبمعنى أوضح فإن النفقة العامة لا تؤثر فقط على الاستهلاك بتأثير عامل " المضاعف" ولكنها تؤثر في ذات الوقت على الإنتاج بصورة غير مباشرة بتأثير عامل " المعجل"، كذلك لا تؤثر النفقات على الإنتاج فقط ولكنها تؤثر في ذات الوقت على الاستهلاك بصورة غير مباشرة.

وسنتعرض لأثر النفقات العامة من خلال أثر المضاعف والمعجل على النحو التالي:

أولا: أثر المضاعف

يقصد بالمضاعف في التحليل الاقتصادي، المعامل العددي الذي يشير إلى الزيادة في الدخل القومي المتولدة عن الزيادة في الإنفاق، وأثر زيادة الإنفاق القومي على الاستهلاك، وإذا كانت نظرية كينز اقتصرت على بيان أثر الاستثمار على الدخل القومي عن طريق نظريته في المضاعف، إلا أن الفقه الاقتصادي الحديث يميل إلى توسيع نظرية المضاعف وأثره ليشمل ليس فقط الاستثمار، بل وكذلك الاستهلاك، والإنفاق العام والتصدير.

ولتوضيح فكرة المضاعف، فإنه عندما تزيد النفقات العامة فإن جزء منها يوزع في شكل أجور ومرتبات وأرباح وفوائد، وأثمان للمواد الأولية أو ريع على الأفراد، وهؤلاء يخصصون جزء من هذه الدخول لإنفاقه على بنود الاستهلاك المختلفة، ويقومون بادخار الباقي وفقا للميل الحدي

للاستهلاك والادخار* والدخول التي تنفق إلى الاستهلاك تؤدي إلى خلق دخول جديدة لفئات أخرى وتقسم ما بين الاستهلاك والادخار، والدخل الذي يوجه الادخار ينفق جزء منه في الاستثمار، وبذلك تستمر حلقة توزيع الدخول من خلال ما يعرف بدورة الدخل التي تتمثل في:

الإنتاج ← الدخل ← الاستهلاك ← الإنتاج

مع ملاحظة أن الزيادة في الإنتاج والدخل لا تتم بنفس مقدار الزيادة في الإنفاق ولكن بنسب مضاعفة، ولذلك يسمى بالمضاعف. ولما كان أثر المضاعف ذا علاقة بالميل الحدي للاستهلاك فهو يزيد بزيادة الميل الحدي للاستهلاك وينخفض بانخفاضه. وبطبيعة الحال فإن الميل الحدي للاستهلاك ليس ثابتا بل يختلف من قطاع إلى آخر ومن فئة لأخرى، ولذا تبدو أهمية تحديد الآثار المترتبة على الإنفاق العام في شتى القطاعات ومختلف الفئات. فبالنسبة لأصحاب المرتبات والأجور والإعانات (ذوي الدخل المحدود) فالميل الحدي للاستهلاك لديهم مرتفع، وبالتالي يرتفع أثر المضاعف مع زيادة النفقات العامة الموجهة لهؤلاء. أما الرأسماليون فإنهم يتجهون إلى شراء المعدات وأدوات الإنتاج، وبالتالي فإن أثر المضاعف يكون بسيطا بالنسبة لهم، حيث ميلهم الحدي للاستهلاك منخفض.

أضف إلى ذلك أن الأثر الذي يحدثه المضاعف يرتبط بمدى مرونة وتوسع الجهاز الإنتاجي. وهذا يرتبط بدوره بدرجة التقدم الاقتصادي، ففي ظل الدول المتقدمة حيث الجهاز الإنتاجي يتمتع بالمرونة والقدرة على التجاوب مع الزيادات في الاستهلاك، فالمضاعف ينتج أثره بشكل ملموس، أما في الدول النامية، وبالرغم من ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك يكون أثر المضاعف ضعيفا، نظرا لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي وانعدام قدرته على التجاوب مع الزيادة في الاستهلاك.[1]

ثانيا: أثر المعجل

يعني اصطلاح المعجل في التحليل الاقتصادي – بصفة عامة- الإشارة إلى أثر زيادة الإنفاق أو نقصه على حجم الاستثمار، فمن الملاحظ أن الزيادة في الإنفاق على السلع وزيادة حجم الدخل القومي والتشغيل خلال عمليات الاستهلاك المتتالية الناشئة عن زيادة الإنفاق الأولى (وهذا هو الأثر السابق للمضاعف) تؤدي بدورها بالمنتجين إلى توسيع طاقاتهم الإنتاجية بزيادة طلبهم على الاستثمار وذلك بشراء الآلات والمعدات الإنتاجية اللازمة لذلك. وعلى ذلك يلتقي أثر المضاعف بأثر المعجل ويرتبط به من حيث زيادة حجم الإنتاج نتيجة للإنفاق على السلع

* **الميل الحدي للاستهلاك** عبارة عن نسبة الزيادة في الاستهلاك إلى الزيادة في الدخل، وتسمى بدالة الاستهلاك، أما **الميل الحدي للادخار** فهو عبارة عن نسبة الزيادة في الادخار إلى الزيادة في الدخل، وهو يسمى بدالة الادخار.

[1] سوزي عدلي ناشد، **أساسيات المالية العامة(النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة)، مرجع سبق ذكره**، ص ص81، 82.

الاستهلاكية بنسبة أكبر من الإنفاق الأولى (وهذا هو أثر المضاعف أيضا)، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الاستثمار بالتالي (أثر المعجل أو الاستثمار المولد).

فالمعجل إذن يوضح أثر نسبة التغير في الإنتاج على الاستثمار، حيث تؤدي الزيادة الأولية في الإنفاق المؤدية إلى الإنتاج القومي، إلى إحداث زيادة في الاستثمار بنسبة أكبر، ويتم احتساب عامل التعجيل على أساس النسبة بين التغير في مقدار الإنفاق، فلو أن إنفاقا أوليا على الاستهلاك بمقدار 3.000.000 دج مثلا أدى إلى زيادة الاستثمار بمقدار 1.000.000 دج فإن عامل التعجيل يكون: [1.000.000/3.000.000= 1/3 (الزيادة في الاستثمار)/(الزيادة في الإنفاق)].

هذا ويتوقف مدى الأثر الذي يحدثه "المعجل" على معامل رأس المال، أي على العلاقة الفنية بين رأس المال والإنتاج، فمعامل رأس المال يحدد حجم رأس المال اللازم لإنتاج وحدة واحدة من إنتاج معين. ويختلف هذا المعامل من قطاع إلى آخر، وبالتالي يصبح لكل قطاع المعجل الخاص به. كذلك فإن أثر النفقات العامة على الاستثمار من خلال هذا العمل يتوقف على نوع هذه النفقات وعلى صفة الأفراد المستفيدين منها، ومدى ميلهم الحدي للاستهلاك على النحو الذي اوضحناه بالنسبة لأثر المضاعف.[1]

وما هو جدير بالذكر أن هناك تفاعلا متبادلا بين مبدأي المضاعف والمعجل، كما أن أثر المعجل شأنه في ذلك شأن أثر المضاعف يختلف من قطاع صناعي إلى آخر.

المطلب الثالث: أثر النفقات العامة على المستوى العام للأسعار

سنقوم من خلال هذا العنصر بتحليل أثر الإنفاق العام على التضخم وهذا باستخدام نموذج الطلب الكلي والعرض الكلي.

كثيرا ما يشار في الأدبيات الاقتصادية إلى أن الزيادة في الطلب الكلي يمكن أن تحدث ارتفاعا في الأسعار، ويزداد الطلب الكلي بعدة عوامل ولا سيما بزيادة الاستهلاك الكلي، الاستثمار الكلي أو زيادة الطلب على الصادرات من الخارج[2]، لكن ذلك مرهون بأن لا يقابل هذه الزيادة ارتفاع مكافئ في العرض الكلي بسبب وصول الاقتصاد القومي إلى مستوى التشغيل الكامل أو مستوى قريب منه، أو بسبب جمود الجهاز الإنتاجي .

ووفقا للتحليل السابق، فإن الزيادة في الإنفاق العام قد تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي عبر قناتي الاستهلاك أو الاستثمار الحكوميين، لكن ذلك لا تترتب عنها آليا ضغوط تضخمية، حيث يتوقف ارتفاع المستوى العام للأسعار على مدى مرونة العرض الكلي في الاقتصاد القومي،

[1] عادل أحمد حشيش، **أساسيات المالية العامة (مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام)**، **مرجع سبق ذكره**، ص 118.

[2] أحمد الأشقر، **مرجع سبق ذكره**، ص317.

وبالتالي هناك عدة احتمالات لتأثير زيادة الإنفاق العام على حجم الطلب الكلي وبالتالي على المستوى العام للأسعار وهي:[1]

- الاحتمال الأول: إذا كانت **مرونة** العرض الكلي **ما لا نهائية** حيث يعاني الاقتصاد من وجود كم كبير من الموارد العاطلة، فإن زيادة الإنفاق العام تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي مما ينتج عنه زيادة مماثلة في العرض الكلي وتوسع وانتعاش اقتصادي، وبذلك لا ترتفع الأسعار(تضخم) مع زيادة الطلب الكلي نتيجة زيادة الإنفاق العام بل الأثر تحفيزي للنمو الاقتصادي (سياسة كينزية).

- الاحتمال الثاني: إذا كانت **مرونة** العرض الكلي **مساوية للصفر** حيث يتواجد الاقتصاد بالقرب من حالة التوظيف الكامل، فإن أي زيادة في الإنفاق العام ستنعكس بكاملها في صورة ارتفاعات في الأسعار، حيث يظل حجم الناتج القومي ثابت وكذلك مستوى العرض الكلي مما ينتج عنها ارتفاع مستوى الأسعار وضغوط تضخمية، لذلك تعتبر زيادة الطلب الكلي في هذه الحالة زيادة تضخمية صافية (فجوة تضخمية).

- الاحتمال الثالث: إذا كانت **مرونة** العرض الكلي **مابين الصفر وما لا نهاية** وهي الحالة الغالبة دائما، فإن قيام الدولة بزيادة الإنفاق العام والذي يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب الكلي ستؤدي إلى زيادة حجم الناتج ولكن بمقدار أقل من الطلب الكلي، مما ينتج عنها ارتفاع مصاحب في الأسعار لكن بنسبة أقل من معدل زيادة الإنفاق، أي أن زيادة الطلب الكلي التي سببها التوسع في حجم النفقات العامة سوف تترجم إلى زيادة جزئية في الإنتاج وزيادة جزئية أخرى مرافقة في الأسعار وهذه الأخيرة تمثل مقدار الزيادة التضخمية في هذه الحالة.

والجدير بالذكر أن فائض الطلب لا يختفي مباشرة بمجرد ظهور الحالة التضخمية، ذلك أن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى ارتفاع دخول بعض الوحدات الاقتصادية من دوي النشاط الاستهلاكي أو الإنتاجي مما يولد لديها زيادة في الطلب وتتسبب بالتالي في ارتفاع الأسعار من جديد، وقد يكون الارتفاع في الأسعار بصورة متسارعة ومتلاحقة ولا يتوقف إلا بانهيار النظام النقدي أو باتخاذ إجراءات صارمة من قبل الحكومة.

ويمكننا توضيح أثر سياسة الإنفاق العام على الأسعار أكثر بالاعتماد على الشكل التالي:

[1] إيمان عطية ناصف، **مرجع سبق ذكره**، ص ص254، 255.

الشكل رقم(13): أثر سياسة الإنفاق العام على المستوى العام للأسعار في إطار نموذج العرض الكلي-الطلب الكلي

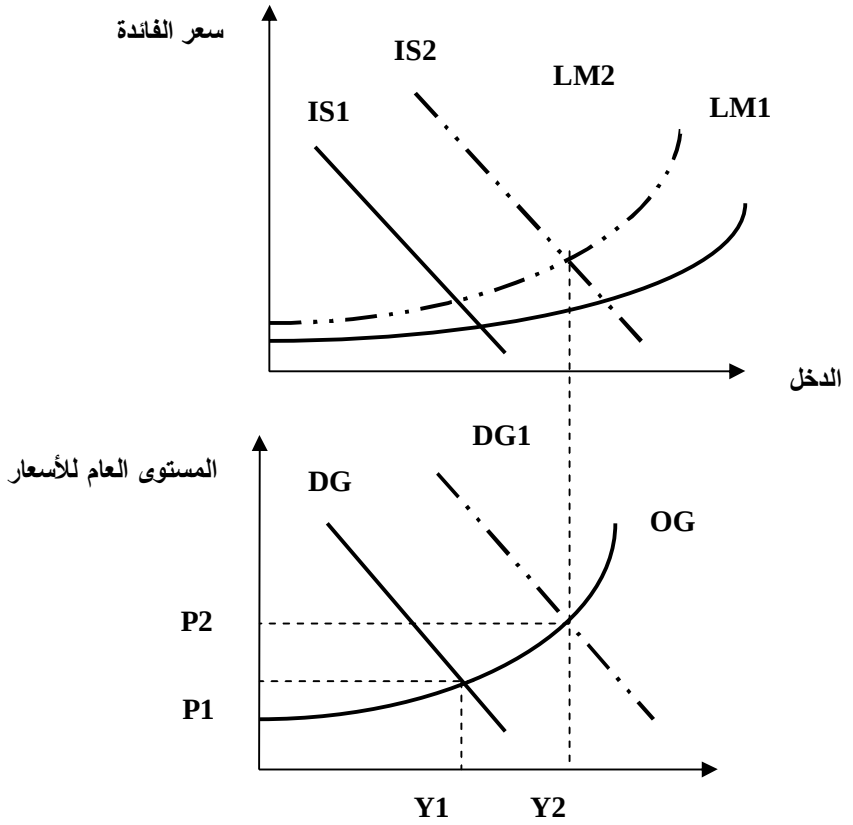

المصدر: وليد عبد الحميد عايب، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي- دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية-**، ط1، مكتبة حسين العصرية، لبنان، 2010، ص182.

إن زيادة الإنفاق العام بمقدار (ΔG) تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي ويحدث انتقال في منحنى الطلب الكلي إلى اليمين، وهذا لا يؤدي فقط إلى زيادة الناتج وإنما يؤدي أيضا إلى زيادة المستوى العام للأسعار، وهو ما يسمى بأثر السعرeffet prix أو الكبح النقدي، والذي يؤدي بدوره إلى تخفيض القيمة الحقيقية للأرصدة النقدية والذي يتجلى في انتقال منحنى LM إلى اليسار.

غير أن المخطط يوضح أن أثر الكمية الذي يدفع Y نحو اليمين أكثر أهمية من أثر السعر الذي يدفع بصفة معاكسة y نحو اليسار، مما يعني أن سياسة الإنفاق العام فعالة في أثرها الإجمالي لكن هذه الفعالية أيضا مشروطة بقوة أثر المزاحمة[1]، وقوة الكبح النقدي الذي يرتبط بميل منحنى العرض الكلي أي بدرجة مرونة الأسعار[2].

[1] إن أثر المزاحمة مرتبط بدرجة حساسية الاستثمار لسعر الفائدة.

[2] كلما كان منحنى العرض الكلي يقترب أن يكون رأسيا كلما زادت درجة الكبح النقدي، أي أنه في هذه الحالة تزيد درجة مرونة الأسعار.

أما في حالة استخدام العرض النقدي لتمويل الإنفاق العام فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة وسائل الدفع في حوزة الأفراد وبالتالي زيادة الطلب الكلي فينتقل منحناه نحو اليمين، ولا ينجم عن هذا أثر كمية فقط من خلال زيادة حجم الناتج، ولكن ينتج عن هذا أيضا أثر سعر بسبب ارتفاع الأسعار الذي يؤثر سلبا على ثروة الأفراد والذي يترجم بانتقال منحنى IS نحو اليسار -IS1-، ولكن عند قيام الحكومة بزيادة إنفاقها العام سينتقل منحنى IS إلى اليمين مجددا مما يؤدي إلى نقل منحنى الطلب الكليDG1 نحو اليمين DG2 مع انتقال المستوى العام للأسعار إلىP2.

ومنه نستنتج أن استعمال الإصدار النقدي الجديد لتمويل الإنفاق العام يؤدي إلى زيادة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي الناتجة عن زيادة الطلب الكلي، لكن مع تحمل ضغوط تضخمية كبيرة مرافقة ، وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم(14): أثر الإنفاق العام الممول عن طريق الإصدار النقدي الجديد على المستوى العام للأسعار

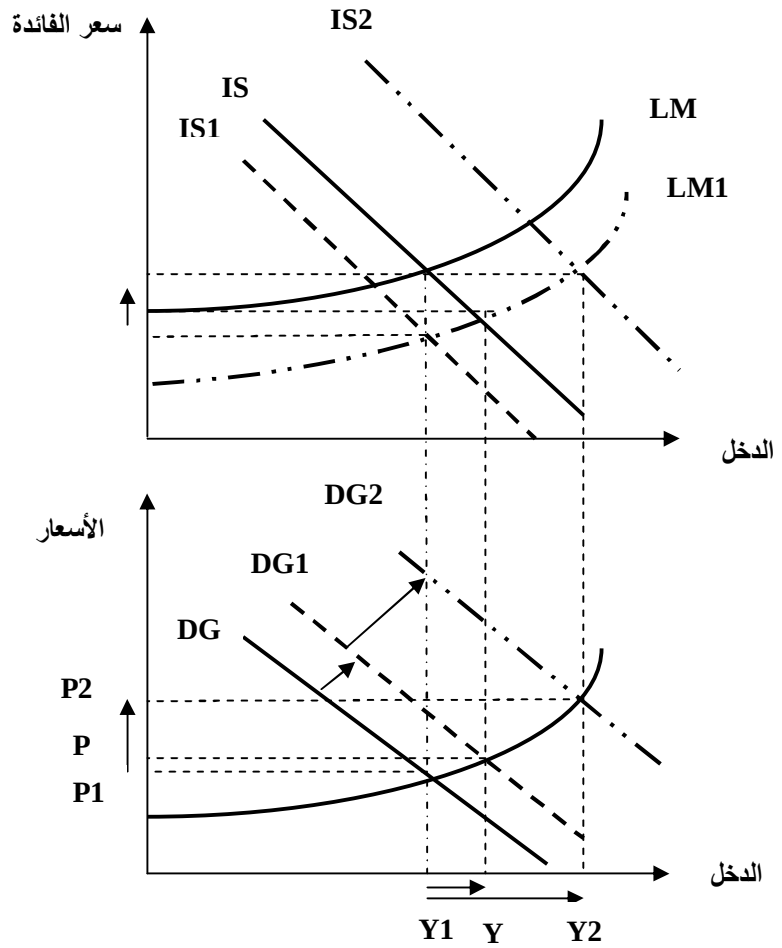

المصدر: وليد عبد الحميد عايب، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي- دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية-**، ط1، مكتبة حسين العصرية، لبنان، 2010، ص183.

خلاصة الفصل

من خلال تطرقنا في هذا الفصل لأهم الأسس والمفاهيم المتعلقة بالنفقات العامة توصلنا إلى أن هذه الأخيرة تعتبر وسيلة مهمة في يد الدولة من أجل القيام بوظائفها على أحسن حال وتحقيق الأهداف التنموية المرغوب فيها، حيث تسعى الدولة من خلال تسيير نفقاتها العامة على اختلاف تقسيماتها إلى تحقيق النفع العام وإشباع حاجات المواطنين ولو بحد أدنى، وفي سبيل تحقيق ذلك فإن هذه الأخيرة تخضع إلى جملة من الضوابط والمحددات تجنبا لعدم الرشادة ونقص الفعالية، لكن ذلك لم يمنع من زيادة حجمها إذ تعتبر ظاهرة ازدياد النفقات العامة إحدى السمات المميزة للمالية العامة في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء وإن كانت هذه الزيادة تختلف شدة وطأتها من دولة لأخرى، وتعود أسبابها إلى أسباب حقيقية وأخرى ظاهرية، كما أن للنفقات العامة آثارا مباشرة على المتغيرات الاقتصادية من خلال تأثيرها على الإنتاج القومي والاستهلاك وآثار غير مباشرة من خلال أثر المضاعف والمعجل.

الفصل الثالث

قياس أثر النفقات العامة في الجزائر على التضخم خلال الفترة 2001-2014

تمهيد

بعد الدراسة النظرية التي تضمنتها الفصول السابقة حول كل من التضخم والنفقات العامة، سنحاول من خلال هذا الفصل الذي يمثل الجانب التطبيقي للدراسة القيام بدراسة قياسية للعلاقة بين النفقات العامة والتضخم في الجزائر خلال الفترة (2001- 2013)، فبعد التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة (التضخم والنفقات العامة)، سنحاول تطبيق تقنية نموذج الانحدار الخطي المتعدد على معطيات الاقتصاد الجزائري، مع الاعتماد على المعايير التي يجب أن تراعى من طرف كل دارس للقياس الاقتصادي والمتمثلة أساسا في المعايير الاقتصادية المحددة انطلاقا من النظريات الاقتصادية والمتعلقة بإشارة وحجم مقدرات المعالم، المعايير الإحصائية التي تهدف لاختبار معنوية التقديرات الخاصة بمعلمات النموذج، وعليه قسم الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: واقع النفقة العامة والتضخم في الجزائر خلال الفترة(2001-2013).

المبحث الثاني: نموذج الانحدار الخطي المتعدد.

المبحث الثالث: النمذجة القياسية لأثر النفقات العامة على التضخم خلال الفترة 2001-2013.

المبحث الأول: واقع النفقة العامة والتضخم في الجزائر خلال الفترة(2001-2013)

بسبب ارتفاع مداخيل الدولة من جراء ارتفاع أسعار المحروقات كان من أولويات الدولة هو النهوض بالجانب الاجتماعي والاقتصادي للبلاد، لذا عرفت النفقات العامة تزايدا مستمرا خلال الفترة 2001-2013 مما أثر في بعض الأحيان على معدلات التضخم.

المطلب الأول: برامج الإنفاق العام في الجزائر

إن المتتبع للأوضاع الاقتصادية التي تشهدها الجزائر مند بداية العقد الأول من القرن الحالي يدرك أن البلاد بصدد خوض تجربة تنموية جديدة اتضحت معالمها من خلال شروع الحكومة في تنفيذ سياسة اقتصادية جديدة تختلف عن تلك التي طبقت سابقا، هذه السياسة التي يمكن تسميتها بسياسة الإنعاش الاقتصادي ذات التوجه الكينزي تهدف أساسا إلى رفع معدل النمو الاقتصادي عن طريق زيادة حجم الإنفاق الحكومي الاستثماري، وقد تم تجسيد هذه السياسة من خلال تنفيذ ثلاثة برامج تنموية.

أولا: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

يعتبر مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الذي أقر في أفريل 2001 عبارة عن مخصصات مالية موزعة على طول الفترة 2001-2004 بنسب متفاوتة وتبلغ قيمته الإجمالية 525 مليار دج أي ما يقارب 7مليار دولار، وهو يعتبر برنامجا ضخما قياسا باحتياطي الصرف الذي سجل قبل إقراره سنة 2000، والمقدر بـ11.9مليار دولار، وقد جاء هذا المخطط في إطار السياسة المالية التي بدأت الجزائر في انتهاجها في شكل توسع في الإنفاق العام مع بداية تحسن وضعيتها المالية قصد تنشيط الاقتصاد الوطني كتدعيم الأنشطة الخاصة بالإنتاج الفلاحي والصيد البحري، الأشغال العمومية دعم الإصلاحات في مختلف القطاعات وكدا ما يخص التنمية المحلية والبشرية، ويهدف هذا المخطط إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية كالحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة، خلق مناصب عمل والحد من البطالة، دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية. والجدول الموالي يوضح لنا تقسيم البرنامج حسب القطاع.[1]

الجدول رقم(03): التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

الوحدة: مليار دج

القطاع / السنوات	2001	2002	2003	2004	المجموع	%
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100,7	70,2	37,6	2,0	210,5	40,1

[1] طاوش قندوسي، **تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي- دراسة حالة الجزائر(1970-2012)**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان، الجزائر، 2014، ص 63.

تنمية محلية وبشرية	71,8	72,8	53,1	6,5	204,2	38,8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10,6	20,3	22,5	12,0	65,4	12,4
دعم الإصلاحات	30,0	15,0	-	-	45,0	8,6
المجموع	205,4	185,9	113,9	20,5	525,0	100

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001، ص87.

من الجدول أعلاه يتبين لنا:[1]

أن قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية قد خص بأكبر نسبة من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج حيث استفاد ببرنامج خاص يقدر بـ: 210,5 مليار دج على مدى أربع سنوات أي ما يعادل 40,1% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، يدل ذلك على عزم الحكومة على تدارك العجز والتأخر الحاصل في هذا القطاع نتيجة لتأثيرات كل من الأزمة الاقتصادية التي شهدتها البلاد مند سنة 1986 والإصلاحات الاقتصادية التي طبقت في فترة التسعينات من القرن العشرين والتي أجبرت الحكومة على تقليص حجم الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار بغية استعادة التوازن المالي للموازنة العامة، كما أن دعم هذا القطاع سيساهم في إنعاش المؤسسات الإنتاجية الوطنية، وسيساهم الاستثمار في مجال الهياكل القاعدية في توفير الظروف الملائمة للاستثمار، وبالتالي رفع معدلات الاستثمار المحلية والأجنبية.

كما بلغت نسبة المبالغ المخصصة **لقطاع التنمية المحلية والبشرية** 38,8% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، يعد ذلك مؤشر على سعي الحكومة لتحقيق أهداف البرنامج.

أما **قطاع الفلاحة والصيد البحري** فقد تحصل على مبلغ 65,4 مليار دج أي ما يعادل نسبة 12,4%من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، ويعود ذلك إلى أن هذا القطاع قد استفاد من برنامج خاص ابتداء من سنة 2000 البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية "PNDA" وهو برنامج مستقل عن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.

أما فيما يخص المبلغ المخصص لدعم **الإصلاحات** فيقدر بـ 45 مليار دج أي بنسبة 8,6% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج وجه أساسا لتمويل الإجراءات والسياسات المصاحبة لهذا البرنامج.

- نتائج برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

يمكن معرفة النتائج التي حققها برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي من خلال المؤشرات الاقتصادية التالية:

[1] نبيل بوفليح، **دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 9، 2013، ص46.

الجدول رقم(04): أهم المؤشرات الاقتصادية المسجلة خلال فترة تنفيذ برنامج الإنعاش

البيان / السنة	2000	2001	2002	2003	2004
الناتج الداخلي الخام (مليار دج)	4123.51	4260.81	4537.69	5264.19	5993
الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات	2464.29	2778.49	3020.66	3345.35	3683
التضخم%	0.3	4.2	1.4	2.6	3.6
رصيد الميزانية	-53.19	68.71	26.03	-35.02	466.6
احتياجات الصرف مليار$	11.91	17.96	23.11	32.94	43.11
الدين الخارجي مليار$	25.26	22.57	22.64	23.35	21.82
متوسط سعر البرميل(دولار)	28.59	24.90	25.31	28.89	36.66

المصدر: - الديوان الوطني للإحصاء: **www.ons.dz**

- التقرير السنوي لبنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر** لسنة 2004.

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن:

- **الناتج الداخلي الخام** قد عرف ارتفاعا مستمرا وهذا على مدار الخمس سنوات حيث بلغ سنة 2004 (5993 مليار) عما كان عليه سنة 2000 وهذا يفسر بدون شك خروج الاقتصاد من حالة الانكماش وبداية النمو. والمشجع أكثر هو التطور الذي حصل في **الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات** حيث سجل زيادة في نهاية سنة 2004 بلغت 3683 مليار دج مقارنة بسنة 2000، لكن تبقى هذه الزيادة ضعيفة من أجل القول أن الدولة بدأت بالخروج من دائرة التبعية لهذا القطاع؛

- بالنسبة **للتضخم** فقد سجلت أكبر نسبة له وذلك سنة 2001 حيث بلغ 4.2% ليتراجع سنة 2002 إلى 1.4% ليرتفع مجددا خلال سنتي 2003-2004 على التوالي وهذا راجع للتذبذب الحاصل في المستوى العام للأسعار نتيجة زيادة الإنفاق الحكومي؛

- أما **المؤشرات الأخرى** فهي مستقرة على العموم طول فترة البرنامج.

ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي2005-2009

جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004. وقد جاء هذا البرنامج لتحقيق جملة من الأهداف:

- استكمال الإطار التحفيزي للاستثمار عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شأنها أن تتمم قانون الاستثمار وتطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص أو الأجنبي؛

- مواصلة تكييف الأداة الاقتصادية والمالية الوطنية مع الانفتاح العالمي سواء تعلق الأمر بتأهيل أداة الإنتاج أو الإصلاح المالي والمصرفي؛

- انتهاج سياسة ترقية الشراكة والخوصصة، والحرص الشديد على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل والترقية التنافسية؛
- تعزيز مهمة ضبط ومراقبة الدولة قصد محاربة الغش والمضاربة والمنافسة غير المشروعة التي تخل بقواعد المنافسة والسوق على حساب المؤسسات الوطنية المنتجة.

ويعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو برنامجا غير مسبوق في تاريخ الجزائر الاقتصادي من حيث قيمته والتي بلغت في شكله الأصلي 4202.7 مليار دج، حيث أضيف له بعد إقراره برنامجين خاصين، أحدهما بمناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دج وآخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج، زيادة على الموارد المتبقية من المخطط السابق والمقدرة بـ 1071 مليار دج والصناديق الإضافية المقدرة بـ 1191 مليار دج والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج. وقد اشتمل في مضمونه خمسة برامج رئيسية كما يبرزه الجدول التالي:

الجدول رقم(05): توزيع البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

البرنامج	المبلغ (مليار دج)	النسبة (%)
برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5
برنامج تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.5
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	203.9	4.8
برنامج تطوير التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال	50	1.2
المجموع	4208.7	100

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2005-2009، أفريل2005، ص6.

يمكن الإشارة من خلال الجدول أعلاه، أن مشروع برنامج الحكومة المعروض تتجلى فيه كل طموحات الشعب الجزائري حيث يعبر عن إرادة الحكومة في مواصلة الجهود التي بدلت خلال الفترة 2001-2004. وبذلك تركز الحكومة على تطبيق إستراتيجية إنعاش قادرة على مواصلة النمو وتحسين مستوى معيشة السكان حيث خصص لهذه الأخيرة نسبة 45.5% من مجموع الاستثمارات، وتم التركيز كذلك على توجيه نفقات الميزانية باتجاه الاستثمار في المنشآت الأساسية بنسبة 40.5%، كذلك سيؤدي البرنامج التكميلي لدعم النمو من خلال الاستثمار في المشاريع الكبرى إلى إنشاء المزيد من مناصب الشغل التي ستقلص من معدل البطالة.[1]

[1] ياسمينة زرنوح، **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر- دراسة تقييمية-**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص206.

- نتائج البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي

ساهم البرنامج التكميلي لدعم النمو في تحقيق **متوسط معدل نمو خارج قطاع المحروقات** قدر بـ 6.6% خلال الفترة 2005-2009 وهذا ما يؤكد استمرارية تحسن النشاط الاقتصادي في الجزائر مع تطبيق هذه البرامج[1]. وكذلك من أهم النتائج التي تحسب لصالح الاقتصاد الوطني هي الخروج التدريجي من **شبح المديونية** كما يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم(15): تطور الدين الخارجي

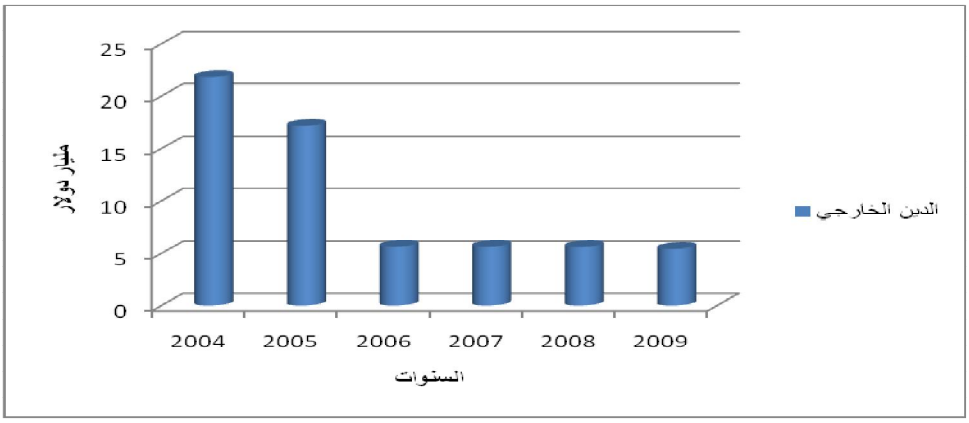

المصدر: من **إعداد الطالبتين** بالاعتماد على: التقارير السنوية لبنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، 2008، 2009.

أما فيما يخص بعض المؤشرات الاجتماعية فنجد التطور الهام في مناصب الشغل من حيث الكم والنوع، وهو شيء متوقع بالنظر إلى ضخامة الاستثمارات العمومية التي ضخت على أكثر من صعيد ناهيك عن الاستثمارات الخاصة.[2] وفيما يلي جدول يبين مناصب الشغل المستحدثة خلال هذه الفترة.

الجدول رقم(06): يبين مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة 2005-2009

التعيين	الفترة (2005-2009)
مناصب الشغل المستحدثة من قبل الإدارات العمومية والمؤسسات	3166374
مناصب الشغل الدائمة التي استحدثت في إطار الورشات التي تستعمل اليد العاملة الكثيفة	1865318
المجموع	5031692

المصدر: حمزة سيلام، فاتح ولد بزيو، **فعالية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر- 2014/2000**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة أكلي محند أولحاج- البويرة، الجزائر ص89.

[1] طاوش قندوسي، **مرجع سبق ذكره**، ص67.

[2] حمزة سيلام، فاتح ولدبزيو، **فعالية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر- 2014/2000**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة أكلي محند أولحاج- البويرة، الجزائر، ص89.

ثالثا: المخطط الخماسي للتنمية (2010-2014)

خصصت الجزائر خلال هذه الفترة غلافا ماليا قدر بحوالي 286 مليار دولار والذي من شأنه تعزيز الجهود التي شرع فيها منذ 10 سنوات في دعم هندسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد. ويهدف هذا المخطط إلى:[1]

- استكمال المشاريع الموجودة قيد الانجاز بغلاف مالي قيمته130مليار دولار(9700 مليار دج)؛
- تخصيص مبلغ 130 مليار دولار (1534 مليار دج) للمشاريع الجديدة؛
- إجمالا ستوجه أثر من 40 % من الاستثمارات العمومية لهذا المخطط نحو تحسين الظروف الاجتماعية وبهدف تعزيز التنمية البشرية.

ويتضمن المخطط الخماسي للتنمية (2010-2014) ثلاث برامج فرعية يمكن توضيحها في الجدول التالي:

الجدول رقم(07):التوزيع القطاعي لمخطط التنمية الخماسي(2010-2014)

الوحدة: دج

البرنامج	المبالغ المالية	%
تحسين ظروف معيشة السكان	9903	45.42
تطوير الهياكل القاعدية	8400	38.52
دعم التنمية الاقتصادية	3500	16.06

المصدر: نبيل بوفليح، **دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 9، 2013، ص255.

يتضح من خلال الجدول أن قطاع التنمية المحلية والبشرية حصل على أكبر نسبة قدرت ب- 45.42% من إجمالي البرنامج ثم قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية بنسبة 38.52% من إجمالي البرنامج وأخيرا قطاع التنمية بنسبة 16.06% من إجمالي البرنامج.

وعموما يمكن القول أن التوزيع القطاعي للبرامج السابقة الذكر يعكس رغبة الحكومة في استهداف أهم القطاعات التي تؤثر بصورة مباشرة في معدلات النمو الاقتصادي ومستويات التشغيل.

المطلب الثاني: تقسيم الإنفاق العام في الاقتصاد الجزائري

ترتبط عمليات تبويب الإنفاق العام بأهمية القطاع العام، ولذلك كلما زادت أهمية هذا الأخير كلما زادت عمليات التبويب تعقيدا بالنظر إلى محتواها المالي المتغير، وبالنظر إلى طبيعة الدور التقليدي للدولة فقد كان التبويب الإداري هو السائد، ولكن وتحت التأثير المعاصر للمنظمات

[1] طاوش قندوسي، **مرجع سبق ذكره**، ص67.

الدولية والمتخصصين في المحاسبة الوطنية اتجه الخبراء إلى تصنيفات أكثر دقة كالتبويب الاقتصادي والتبويب الوظيفي.

أولا: التبويب الإداري

في الجزائر تصنف النفقات إداريا بحسب معيارين هما[1]:

1. التبويب حسب الموازنات: يمثل التبويب حسب هذا المعيار القاعدة التي تصنف على أساسها ميزانية التسيير في الجزائر.

2. التبويب حسب الطبيعة الاعتمادات: أي تخصص الاعتمادات وتوزع حسب الحالات على الفصول أو القطاعات التي تتضمن النفقات بحسب طبيعتها أو أغراض استعمالها.

ثانيا: التبويب الوظيفي للنفقات العامة في الجزائر[2]

لا يعتبر التبويب الوظيفي مجهولا في الجزائر، حيث أنه و رغم أن قانون المالية لا يقدم صورة عنه، غير أنه ومن الإدارات المكلفة بالتخطيط والمالية، تمت محاولات لتجميع النفقات العامة حسب الوظائف الكبرى للدولة، والمتمثلة في:

- **الوظيفة الاجتماعية:** وهي تضم: التعليم، الصحة، النشاط الاجتماعي، سكن، ترفيه؛
- **الوظيفة الاقتصادية:** تتعلق أساسا بالفلاحة، الصناعة، النقل، وغيرها؛
- **الوظيفة الإدارية:** وهي تضم: المرافق الإدارية المختلفة، العدالة، الأمن.

ثالثا:التبويب الاقتصادي للنفقات العامة في الجزائر

يمثل التبويب الاقتصادي للنفقات العامة أهمية كبيرة بالنظر إلى التأثير الكبير للنفقات العامة على الاقتصاد، ووفقا لذلك تقسم النفقات إلى:

أ- نفقات التسيير ونفقات التجهيز

تعرف **نفقات التسيير** بأنها تلك النفقات التي تخصص للنشاط العادي والطبيعي للدولة، والتي تسمح بتسيير نشاطات الدولة والتطبيق اللائق للمهمات الجارية، أي هي تلك التي تدفع من أجل المصالح العمومية والإدارية. وإلى جانب نفقات التسيير توجد **نفقات التجهيز** وهي تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار الذي ينتج عند ازدياد الناتج الوطني الإجمالي (PNB) وبالتالي ازدياد ثروة البلاد، وتتكون هذه النفقات من الاستثمارات الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والتي لا تعتبر ذات إنتاجية مباشرة، ويضاف إلى هذه الاستثمارات إعانات التجهيز المقدمة لبعض

[1] جمال لعمارة، **منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004، ص36.

[2] **المرجع نفسه**، ص36.

المؤسسات العمومية وتخصص للقطاعات الاقتصادية للدولة (القطاع الصناعي، الفلاحي)[1]. وبالتالي فإننا نستنتج أن نفقات التسيير هي نفقات غير منتجة غير أن بعضها يمكن أن يؤدي إلى زيادة الإنتاجية (إصلاح الإدارة)، أما نفقات التجهيز فهي عموما نفقات منتجة إما بصفة مباشرة كنفقات التجهيز الاقتصادي، وإما بصفة غير مباشرة كنفقات التجهيز الاجتماعي[2].

ب- نفقات المصالح ونفقات التحويل: تقوم هذه التفرقة الخاصة بالنفقات العامة على أساس المقابل المباشر للنفقة العامة، وعلى العموم تهدف **نفقات المصالح** إلى مكافأة المنافع والخدمات والأدوات المقدمة للإدارة والتي هي ضرورية لسيرها أو تجهيزها.

أما **نفقات التحويل** فهي نفقات تؤدى دون مقابل مباشر وتمثل نوع من العدالة في توزيع الدخل الوطني، فقد أقر المفهوم الحديث للدولة بالوظيفة الاجتماعية للهيئات العمومية ومن ذلك الوقت أصبح مقبولا أن تجرى النفقات العامة بدون مقابل من أجل أهداف اجتماعية كالمنح للأشخاص المسنين، والمنح العائلية، الضمان الاجتماعي وغيرها.[3]

رابعا: التبويب المالي للنفقات العامة: من الناحية المالية تقسم النفقات إلى ثلاثة أنواع:

بين ثلاث أنواع وهي:[4]

أ- التكاليف أو النفقات النهائية: تمثل التكاليف النهائية الحق المشترك في توزيع الأموال العامة حيث أنه عندما تخرج الأموال فإن خروجها نهائي فمثلا دفع راتب موظف أو نفقة ناتجة عن عملية أشغال عمومية فهي تكاليف نهائية.

ب- التكاليف المؤقتة وعمليات الخزينة: هي تمثل جزء من حركة الأموال الخارجة من الصناديق العمومية بصفة مؤقتة، حيث أن هذه النفقات تتعلق بالخزينة.

ت- التكاليف الافتراضية أو الضمانات: يتعلق الأمر بعمليات اتفاق أو قروض تتعهد الدولة بالقيام بها إذا تحققت بعض الظروف، والمثال الأكثر شيوعا للتكاليف الافتراضية هو الذي ينتج عن الضمانات التي تمنحها الدولة لبعض القروض لتسهيل إصدارها من طرف هيئة عمومية.

---

[1] طاوش قندوسي، **مرجع سبق ذكره**، ص57،58.

[2] وليد عبد الحميد العايب، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية**، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، ص252.

[3] **المرجع نفسه**، ص252.

[4] مسعود درواسي، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990- 2004**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص385.

المطلب الثالث: تحليل تطور الإنفاق العام في الاقتصاد الجزائري

سنحاول خلال هذا المطلب تحليل التطور الإجمالي الذي عرفته النفقات العامة خلال الفترة 2001-2013 بعد ذلك سيتم التمييز بين تطور كل من نفقات التسيير والتجهيز خلال نفس الفترة وتوزيع كل واحدة منهما حسب القطاعات خلال نفس الفترة.

أولا: تحليل التطور الإجمالي للنفقات العامة خلال الفترة (2001-2013)

عرف معدل نمو الإنفاق العام تصاعدا كبيرا خاصة في الآونة الأخيرة بالجزائر إذ تبنت الدولة الجزائرية سياسة انفاقية توسعية، الأمر الذي يمكن توضيحه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(08): تطور حجم الإنفاق العام خلال الفترة 2001-2013

الوحدة: مليار دج

السنوات	الإنفاق العام	السنوات	الإنفاق العام
2001	1321	**2008**	4191
2002	1550.6	**2009**	4246.3
2003	1690.2	**2010**	4466.9
2004	1891.8	**2011**	5853.6
2005	2052	**2012**	7058.1
2006	2453	**2013**	6092.1
2007	3108.5	-	-

المصدر: من **إعداد الطالبتين** بالاعتماد على: التقارير السنوية لبنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، 2005، 2008، 2013.

ولإيضاح تطور هذه الأرقام قمنا بصياغتها في الشكل التالي:

الشكل رقم(16): تطور حجم الإنفاق العام خلال الفترة (2001- 2013)

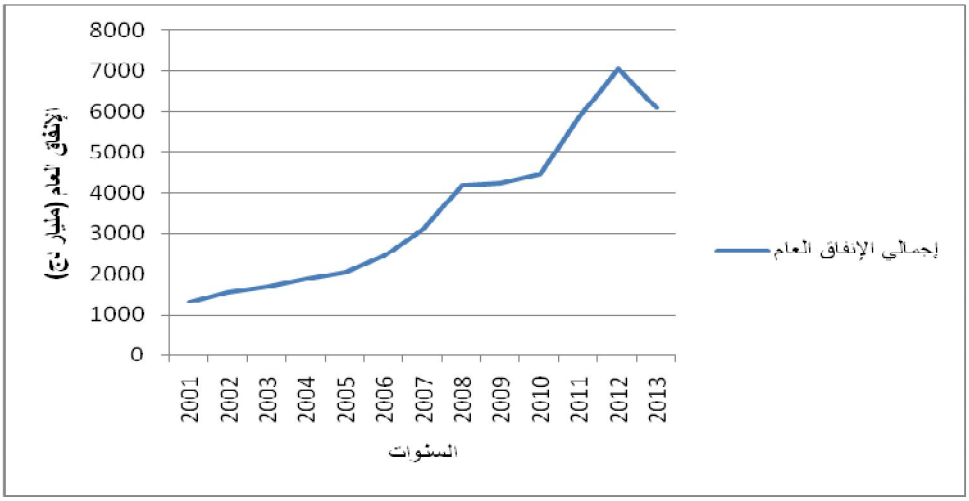

المصدر: من **إعداد الطالبتين** بالاعتماد على: الجدول رقم(08).

من خلال الشكل البياني يتضح لنا جليا أن الإنفاق العام شهد نموا متسارعا وهذا تزامنا مع الارتفاع في أسعار البترول حيث ارتفع سعر برميل النفط من 17.5 دولار أمريكي سنة 1999 إلى27.5 دولار أمريكي سنة 2000، وبالتالي ارتفاع إيرادات الجباية البترولية التي تعتبر عائدا مهما للإيرادات العامة للدولة، الأمر الذي سمح للجزائر بإتباع سياسة انفاقية توسعية سعيا منها لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية من خلال تطبيق برامج رصدت لغرضها مبالغ مالية ضخمة وهي" برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي" للفترة (2001-2004) و"البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي" للفترة (2005-2009) و" المخطط الخماسي للتنمية " للفترة (2010-2014). مما سمح بارتفاع الإنفاق العام حيث بلغ سنة 2001 (1327.5مليار دج) ليواصل ارتفاعه إلى غاية سنة 2012 ليصل إلى(7050.2 مليار دج) لينخفض نسبيا سنة 2013 إلى (6189.1 مليار دج).

ثانيا: تطور الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري خلال الفترة (2001-2013)

سنستعرض تطور كل من الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري في الجدول التالي:

الجدول رقم(09): تطور الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري خلال الفترة (2001-2013)

البيان	الإنفاق الجاري (مليار دج)	معدل نمو الإنفاق الجاري %	نسبة الإنفاق الجاري إلى إجمالي الإنفاق العام %	الإنفاق الاستثماري (مليار دج)	معدل نمو الإنفاق الاستثماري %	نسبة الإنفاق الاستثماري إلى إجمالي الإنفاق العام %
2001	798.6	-	60.45	522.4	-	39.55
2002	975.6	22.16	62.92	575.0	10.06	37.08
2003	1122.8	15.08	66.43	567.4	-1.32	33.57
2004	1251.1	11.42	66.13	640.7	12.91	33.87
2005	1245.1	-0.47	60.68	806.9	25.94	39.32
2006	1437.9	15.48	58.62	1015.1	25.80	41.38
2007	1673.9	16.41	53.85	1434.6	41.32	46.15
2008	2217.7	32.48	52.92	1973.3	37.55	47.08
2009	2300.0	3.71	54.16	1946.3	-1.36	45.84
2010	2659.0	15.60	59.53	1807.9	-7.11	40.47
2011	3879.2	45.88	66.27	1974.4	9.20	33.73
2012	4782.6	23.28	67.76	2275.5	15.25	32.24
2013	4204.3	-12.09	69.01	1887.8	-17.03	30.99

المصدر: من **إعداد الطالبتين** بالاعتماد على: – التقارير السنوية لبنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، 2005، 2008، 2013.

– النسب والمعدلات محسوبة بمعرفة الطالبتين.

ولإيضاح تطور هذه الأرقام اعتمدنا الشكل التالي:

الشكل رقم(17): تطور حجم الإنفاق الجاري والاستثماري خلال الفترة (2001-2013)

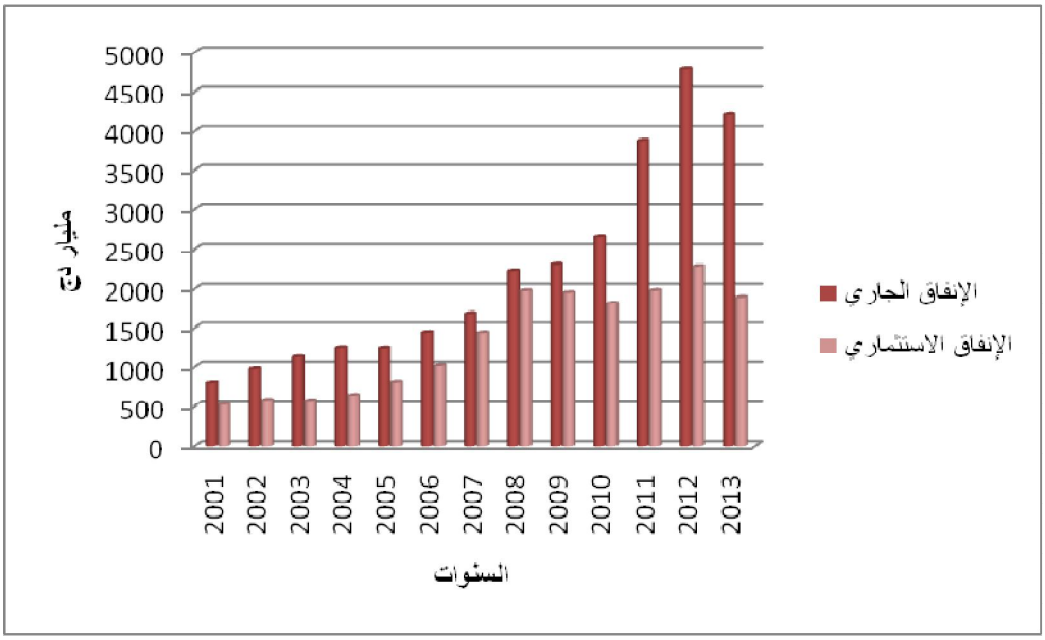

المصدر: من **إعداد الطالبتين** بالاعتماد على: معطيات الجدول رقم(08).

أ- تحليل تطور الإنفاق الجاري: من خلال الشكل نلاحظ أن:

الإنفاق الجاري عرف تزايدا مستمرا خلال فترة الدراسة من سنة إلى أخرى ما عدا سنة 2013 عندما سجل تراجعا مقداره 12.09% مقارنة بسنة 2012، ويعود هذا الارتفاع المتتالي لهذا النوع من النفقات إلى تحمل الدولة للمهام الأساسية المنوط بها كالتسيير المنتظم للإدارة العمومية المركزية منها والمحلية، والتعليم والصحة والسكن..الخ. فخلال الفترة 2002-2005 شهد الإنفاق الجاري نموا بمعدل متناقص حيث انخفض معدل النمو من 22.16% سنة 2002 إلى 0.47-% سنة 2005، ليبقى في حالة تذبذب بين نمو بمعدل متزايد ونمو بمعدل متناقص خلال الفترة 2006-2012.

أما إذا نظرنا إلى الإنفاق الجاري من حيث قيمته نلاحظ أنه في تزايد مستمر إذ ارتفع من 798.6 مليار دج سنة 2001 إلى 4782.6 مليار دج سنة 2012 لينخفض نسبيا سنة 2013 إلى 4204.3 مليار دج، ويرجع سبب التزايد بالدرجة الأولى إلى الارتفاع المستمر والكبير في نفقات المستخدمين (الرواتب والأجور) خاصة في الفترة الممتدة من 2010-2013 حيث بلغت 1005.3 و1499.8 مليار دج على التوالي، كما ارتفعت قيمة التحويلات لتبلغ أقصى قيمة لها سنة 2012 بقيمة 1645 مليار دج ونفقات مصالح الإدارة بـ 786.7 مليار دج خلال نفس الفترة، أما منح المجاهدين فهي أيضا شهدت ارتفاعا مستمرا في قيمتها طول الفترة الممتدة من 2001 إلى 2013

لتسجل أعلى قيمة لها سنة 2013 قدرت بـ 226.5 مليار دج على عكس نفقات المواد واللوازم التي عرفت تذبذبا في قيمتها خلال طول الفترة.

أما بالنسبة لخدمة الدين العمومي فهي في تنازل مستمر طوال الفترة 2001-2013 وذلك تبعا للتسديدات المسبقة لجزء كبير من الدين العمومي الخارجي. والجدول الموالي يوضح تطور هيكل الإنفاق الجاري في الجزائر خلال الفترة 2001-2013.

الجدول رقم(10): تطور هيكل الإنفاق الجاري العام خلال الفترة(2001-2013)

البيان	الإنفاق العام الجاري (مليار دينار جزائري)					
	الرواتب والأجور	منح المجاهدين	مواد ولوازم	التحويلات	مصالح الإدارة	فوائد الدين العام
2001	315.4	54.4	46.3	276.8	114.6	147.5
2002	339.9	73.8	68.5	334.3	137.6	137.2
2003	324.5	63.2	58.8	395.5	161.4	114
2004	386.9	69.2	71.7	457.1	176.5	85.2
2005	416.4	79.8	76	410.1	187.5	73.2
2006	447.8	92.5	95.7	517.7	215.6	68.6
2007	526.2	101.6	93.8	598.7	273.1	80.5
2008	692.1	101.3	81.7	935.6	355.4	61.2
2009	746.6	130.7	112.5	860.3	412.5	37.4
2010	1005.3	151.3	121.7	627.0	513.2	33.2
2011	1468.7	163.2	129.7	987.8	786.1	37.7
2012	1638.6	185.3	135.2	1645.0	786.7	42.0
2013	1499.8	226.5	116.1	1268.4	699.1	44.2

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: التقارير السنوية لبنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، 2004، 2008، 2010.

ولإيضاح تطور هذه الأرقام قمنا بالاعتماد على الشكل التالي:

الشكل رقم(18): تطور هيكل الإنفاق الجاري العام خلال الفترة(2001-2013)

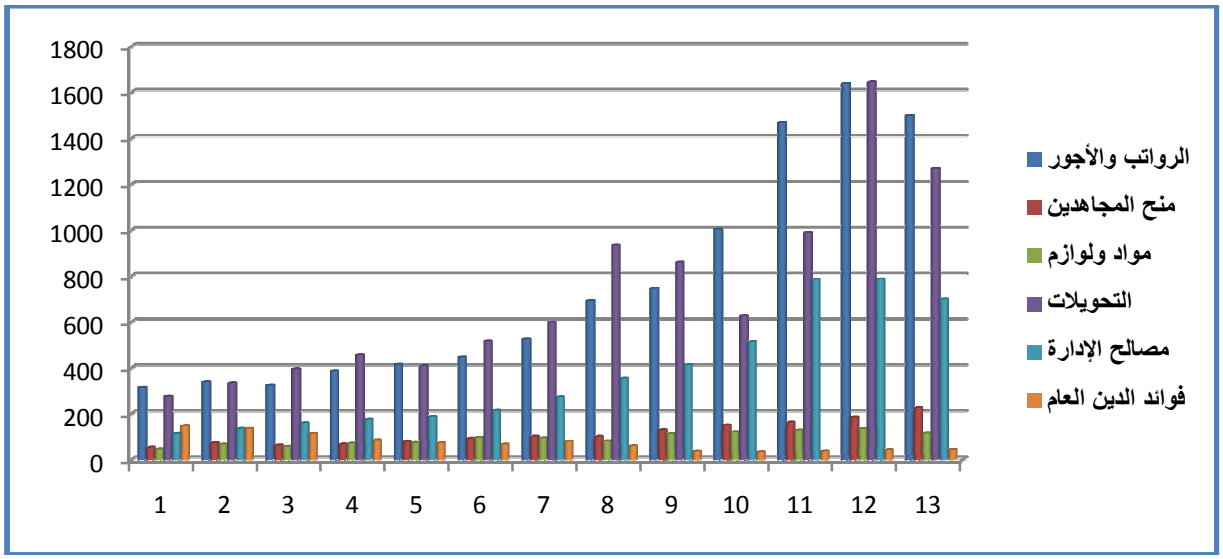

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: معطيات الجدول (09).

ب- تحليل تطور الإنفاق الاستثماري: من خلال الجدول نلاحظ أن:

نفقات الاستثمار هي الأخرى تميزت بالارتفاع المستمر من 2001 إلى 2013 والملاحظ أن هذه الزيادة تكون من سنة إلى أخرى بنسب مختلفة على حسب الأهداف المراد تحقيقها من طرف الدولة اتجاه اقتصادها ومجتمعها.

فخلال الفترة 2001-2004: نلاحظ أن نفقات الاستثمارية بدأت في الارتفاع حيث بلغت في سنة 2001 مبلغ 522.4 مليار دج، ثم انتقلت إلى مبلغ 640.7 مليار دج أي بنسبة نمو قدرت بـ 12.91% سنة 2004، ويرجع السبب في ذلك إلى تبني الدولة عدة مشاريع قاعدية سنة 2001 وذلك في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي.

أما الفترة 2005-2013: فتميزت بنمو أسرع للنفقات الاستثمار حيث ارتفعت من 806.9 مليار دج سنة 2005 إلى 2275.5 مليار دج سنة 2012 مع انخفاض نسبي سنة 2013 مسجلة أعلى معدل نمو قدر بـ 41.32% سنة 2007، وهذا بسب البرنامج الضخم الذي تبنته الدولة وهو البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي الذي يهدف إلى ترقية الاستثمار بالدرجة الأولى حيث خصصت له مبالغ مالية ضخمة، بالإضافة إلى المخطط الخماسي للتنمية مما ساهم في النمو المتسارع لنفقات الاستثمار.

ثالثا: تحليل تطور نسبة الإنفاق الجاري والاستثماري إلى إجمالي النفقات العمومية

لتحليل تطور نسبة الإنفاق الجاري والاستثماري إلى إجمالي النفقات العمومية قمنا بالاعتماد على الشكل التالي:

الشكل رقم(19): تطور نسبة الإنفاق الجاري والاستثماري إلى إجمالي النفقات العامة خلال الفترة(2001-2013)

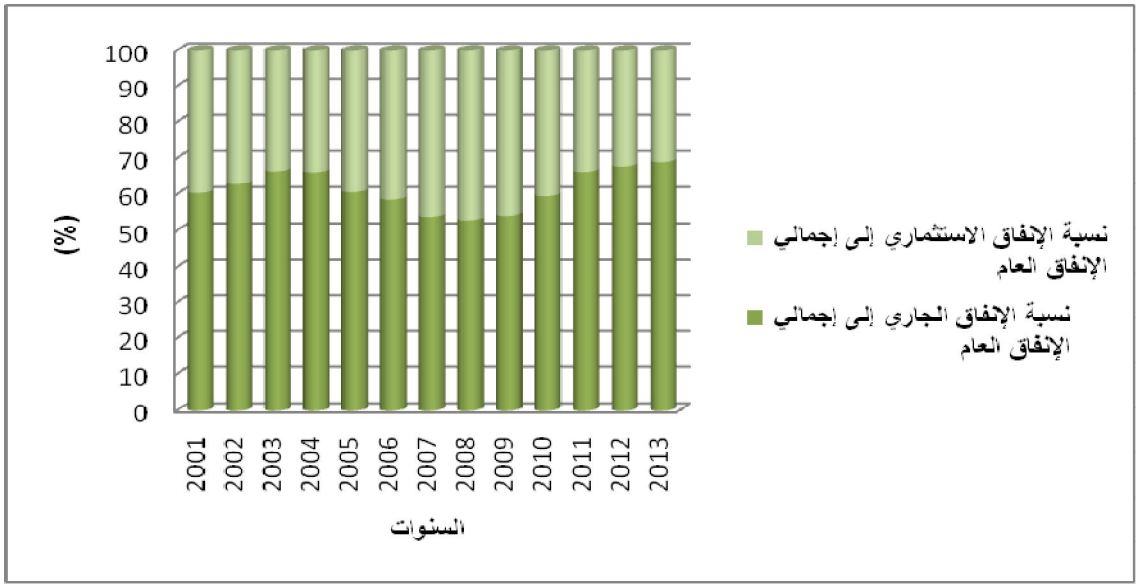

المصدر: من **إعداد الطالبتين** بالاعتماد على: معطيات الجدول رقم(08).

انطلاقا من الشكل أعلاه نلاحظ أن الإنفاق الجاري يمثل النسبة الأكبر من إجمالي النفقات العمومية، إذ تراوحت خلال الفترة 2001-2013 بين 51% و69% وبلغت في المتوسط ما يفوق 60% أي أكثر من نصف إجمالي النفقات العامة، كما سجلت أقصى نسبة للإنفاق الجاري من إجمالي النفقات العامة عام 2013 قدرت بحوالي 67.9% في حين عرفت أدنى قيمة لها والتي قدرت بحوالي 51.5% سنة 2007.

أما نسبة الإنفاق الاستثماري إلى إجمالي الإنفاق العام فقد وصل في متوسطه خلال الفترة 2001-2013 إلى ما يقارب 37.96% حيث تراجعت هذه النسبة أثناء الفترات التي شهدت تزايدا لنسبة الإنفاق الجاري والعكس صحيح، وقد سجل الإنفاق الاستثماري أقصى قيمة له وذلك سنة 2008 قدر بـ47.4% في حين عرفت أدنى قيمة له قدرت بـ30.5% سنة 2013.

المطلب الرابع: تحليل تطور معدلات التضخم في الاقتصاد الجزائري

سنقوم من خلال هذا المطلب بتحليل تطور معدلات التضخم مع إبراز أهم مصادره وذلك بالاستعانة بمجموعة من البيانات، كما سوف نتطرق إلى أحد المؤشرات التي تقيس الضغوط التضخمية في الجزائر وهو الرقم القياسي لأسعار المستهلك.

أولا: تحليل تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2001-2013

من أجل تحليل تطور معدلات التضخم في الجزائر قمنا بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات كما هي مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم(11): تطور مؤشرات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2001-2013)

البيان	الكتلة النقدية M2 (مليار دج)	معدل نمو الكتلة النقدية%	رواتب وأجور (مليار دج)	معدل نمو الرواتب والأجور%	إجمالي الإنفاق الداخلي (مليار دج)	معدل نمو الإنفاق الكلي الداخلي%	معدل التضخم%
2001	2473.5	-	956.9	-	3640.6	-	4.2
2002	2901.5	17.30	1030.2	7.66	4094.9	12.47	1.4
2003	3354.4	15.60	1129.3	9.61	4511.9	10.18	4.3
2004	3738.0	11.43	1229.0	8.82	5264.6	16.68	4
2005	4157.6	11.22	1327.4	8.00	5814.3	10.44	1.4
2006	4933.7	18.66	1411.7	6.35	6228.7	7.12	2.3
2007	5994.6	21.50	1698.6	20.32	7290.3	17.04	3.7
2008	6955.9	16.03	2108.1	24.10	8962.7	22.94	4.9
2009	7173.1	3.12	-	-	10025.9	11.86	5.7
2010	8280.7	15.44	-	-	11149.4	11.20	3.9
2011	9929.2	19.90	-	-	13040.9	16.96	4.5
2012	11015.1	10.93	-	-	14747.7	13.08	8.9
2013	11941.5	8.41	-	-	16569.3	12.35	3.2

المصدر: من **إعداد الطالبتين** بالاعتماد على: التقارير السنوية لبنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، 2006، 2008، 2010، 2013.

بما أن الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2001-2013) قد شهد ارتفاعا مستمرا وهذا بما يتوافق مع السياسات التي انتهجتها الدولة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المسطرة بالإضافة إلى قيامها بتدعيم أسعار العديد من السلع والخدمات، فقد أدى ذلك إلى حدوث اختلال في التوازن بين العرض والطلب بشكل مستمر نتيجة توفر المستهلكين على كتلة نقدية لم يقابلها عرض كاف من الإنتاج في شكل سلع وخدمات، مما تولد عليه ضغوط تضخمية داخلية، وبالرجوع إلى الشكل التالي يمكننا تحليل تطور معدل التضخم في الجزائر.

الشكل رقم(20): التضخم ومصدره في الجزائر خلال الفترة (2001-2013)

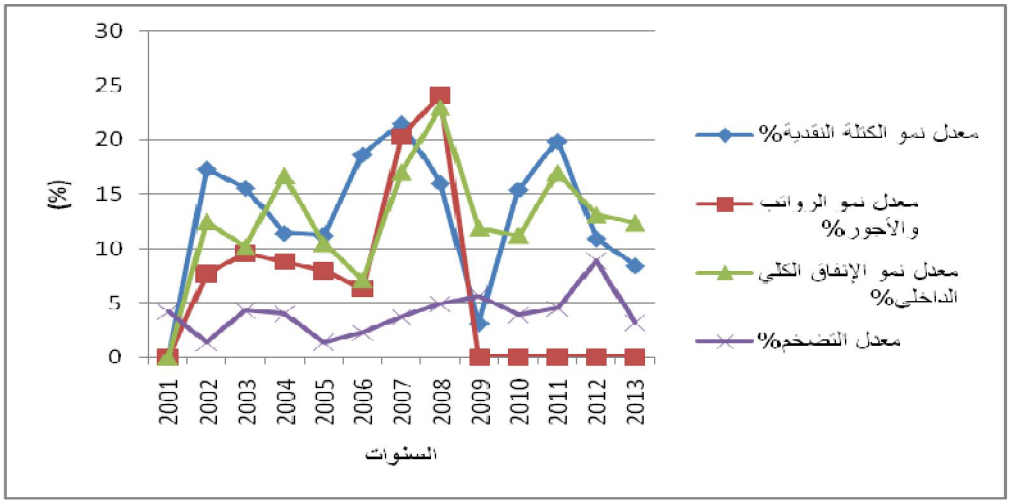

المصدر: من **إعداد الطالبتين** بالاعتماد على: معطيات الجدول رقم(10).

يرى بعض المحللين أن أهم العوامل التي تتولد عنها الضغوط التضخمية في الجزائر يمكن حصرها فيما يلي: التوسع في مكونات الإنفاق الكلي الداخلي؛ الزيادة في تكاليف الإنتاج (والمتمثلة أساسا في زيادة كتلة الرواتب والأجور)؛ زيادة الكتلة النقدية[1]. ومن خلال الشكل نلاحظ الارتباط الوثيق بين تطورات العوامل الثلاثة التي سبق أن ذكرنها وتطور معدلات التضخم، حيث يعتبر الإنفاق الكلي من العوامل المسببة لارتفاع معدلات التضخم، حيث أدى التوسع في الإنفاق الكلي(الإجمالي) خاصة خلال الفترة (2005-2009) والذي قدر بـ 5814.3 مليار دج و10025.9 مليار دج سنة 2005 و2009 على التوالي إلى ارتفاع معدل التضخم خلال نفس الفترة والذي قدر بـ 1.4% و5.7% سنة 2005 و2009 على التوالي، ويعد الإنفاق الاستهلاكي أحد أهم مكونات الإنفاق الكلي الخام، ويشكل قطاع الأجراء الجزء الأكبر من مستهلكي السلع والخدمات، حيث أن طلبهم المحدد بواسطة الأجور التي يتقاضونها يؤثر بشكل بالغ الأهمية على المستوى العام للطلب الكلي، وهذا ما يؤثر بشكل مباشر على الأسعار، وإذا رجعنا إلى نفس الشكل السابق نلاحظ أن نمو كتلة الأجور والرواتب تسير بنفس اتجاه نمو معدل التضخم خاصة خلال الفترة 2002-2008، حيث أن ارتفاع معدل نمو كتلة الرواتب والأجور ما بين 2002-2008 أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم خلال نفس الفترة، كما أن مقارنة منحنى معدل نمو كتلة الرواتب والأجور مع منحنى معدل نمو الإنفاق الإجمالي الداخلي يؤكد لنا أن الرواتب والأجور تعد رافدا أساسيا من روافد الطلب الكلي، أما المصدر الثالث الذي يعتبر نتيجة منطقية للمصدرين السابقين هو الإصدار النقدي، حيث

[1] سعيد هتهات، **مرجع سبق ذكره**، ص237.

يتبين لنا من الشكل أن تطور الكتلة النقدية ارتبط بشكل كبير مع نمو بقية العناصر خلال طول الفترة (2001-2013).

ثانيا: الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الجزائر(CPI)

لقد كانت الحاجة إلى قياس التغيرات التي تطرأ على النفقة اللازمة للمحافظة على مستوى معيشة معينة من أهم دوافع التقدم في دراسة الأرقام القياسية عامة، لذلك فإن الرقم القياسي (لنفقة المعيشة) يعتبر من أقدم أنواع الأرقام القياسية وأكثرها استخداما.

وفي الجزائر يضم **CPI** ثمانية مجموعات من بنود الإنفاق الاستهلاكي على السلع والخدمات الفردية للفرد هي: أغذية ومشروبات غير كحولية، ملابس-أحدية، المسكن-المصاريف، الأثاث وأدوات التأثيث، الصحة-النظافة الجسدية، النقل والاتصال، التربية-الثقافة-الترفيه، مختلفة. ويعكس الرقم القياسي لأسعار المستهلكين التغيرات التي تطرأ على القوة الشرائية، ويتعلق الأمر هنا بذلك المقياس أو المؤشر الذي يقيم متوسط التغير الذي يحدث في الأسعار، إلا أنه لا يقيس "تكلفة المعيشة" أو تغيراتها أو ميزانية الاستهلاك للأسر.

وعلى الرغم من فعالية هذا المقياس في مراقبة الاتجاهات التضخمية عبر السنوات الماضية في أغلبية الاقتصاديات، إلا أن بعض الاقتصاديين يشيرون إلى أن هذا المؤشر ليس بالمقياس الجيد والفعَّال للتضخم في الأجل الطويل، حيث يجد المحللون صعوبات في مقارنة البيانات الإحصائية لتضخم أسعار الاستهلاك بالنسبة للفترات السابقة وتلك الخاصة بالفترات السائدة أو الجارية بسبب التصحيحات المستعملة من قبل المحققين عند جمع الأسعار الفردية.[1] والجدول التالي يبين التطور السنوي لمؤشر أسعار الاستهلاك الوطني في الفترة 2001-2013.

الجدول رقم(12): الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) في الفترة 2001-2013.

السنوات	CPI[2]	التغير%		السنوات	CPI	التغير%
2001	557.4	-		**2008**	123.99	4.86
2002	565.4	1.44		**2009**	131.10	5.73
2003	580.2	2.62		**2010**	136.23	3.91
2004	600.8	3.55		**2011**	142.39	4.52
2005	111.5	-81.44		**2012**	155.05	8.89
2006	114.05	2.29		**2013**	160.1	3.26
2007	118.24	3.67		**-**	-	-

المصدر: من **إعداد الطالبتين** بالاعتماد على: التقارير السنوية لبنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، 2005، 2009، 2013.

[1] سعيد هتهات، **مرجع سبق ذكره**، ص ص224،225.
[2] يشمل أسر منطقة الجزائر العاصمة فقط.

من خلال الجدول نلاحظ أن المؤشر العام للأرقام القياسية لأسعار المستهلك قد عرف ارتفاعا كبيرا خاصة خلال الفترة 2001-2004 حيث سجل معدل تغير وسطي سنوي خلال هذه الفترة (2001-2004) قدر بـ 2.53% ليسجل قيمة سالبة سنة 2005 قدرت بـ -81.44% حيث انخفض الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال نفس السنة إلى 111.5 مقارنة بسنة 2004، ليرتفع مجددا ابتداء من سنة 2006 إلى غاية 2013 حيث سجل خلال هذه الفترة معدل تغير وسطي سنوي قدر بـ4.64% وهذا ما يفسر لنا الارتفاع المستمر في الأسعار خلال نفس الفترة.

ويتفق المحللون على أهمية هذا المؤشر باعتباره مقياسا لمعدل التضخم لأنه يصور التدهور الذي يطرأ على القوة الشرائية للنقود أو على مستوى معيشة الأفراد. كما يعد التطور الذي يطرأ على الرقم القياسي لأسعار مجموعة "الغداء والمشروبات غير الكحولية" من أهم المؤشرات الخاصة بالرقم القياسي لنفقات المعيشة بسبب الوزن الذي يكونه هذا البند من مجموع الإنفاق الاستهلاكي لغالبية المواطنين، بحيث أن التغير الذي يحدث على أسعار هذا البند له دلالة خاصة، وذلك لاتصاله بأهم مقومات الحياة المعيشية للفرد، وحاجة المواطن اليومية لهذا النوع من الاستهلاك، ومنه يعتبر البند الأساسي الذي تكون وطأة التضخم فيه أكثر إحساسا وبأسرع وقت لدى السكان بالمقارنة مع بقية البنود الاستهلاكية الأخرى.[1]

المبحث الثاني: نموذج الانحدار الخطي المتعدد

سوف نستخدم نموذج الانحدار المتعدد من أجل القيام بهذه الدراسة، وذلك من أجل دراسة العلاقة بين متغيري الدراسة والإجابة على التساؤل المطروح، ولكن قبل هذا سوف نقوم بتعريف النموذج وكيفية بنائه ثم ندرس نموذج الانحدار المتعدد.

المطلب الأول: تعريف النموذج وكيفية بنائه

يعتبر اختيار نموذج الذي يناسب الدراسة من أهم الخطوات التي تحدد دقة وصحة الدراسة، وحتى يتمكن التحليل الاقتصادي من تفسير الأحداث والوقائع الاقتصادية يلجأ إلى عزل أسباب الظاهرة محل الدراسة وجمعها في نموذج.

أولا: تعريف النموذج وفرضياته

تعددت التعاريف الخاصة بالنموذج إلا أننا سنعطي تعريف واحد من بين هذه التعاريف.

أ- **تعريف النموذج:** النموذج مفهوم عملي الغاية منه تبسيط الواقع وذلك بالأخذ بعين الاعتبار

[1] سعيد هتهات، **مرجع سبق ذكره**، ص225.

الظاهرة الأساسية والملائمة[1]، حيث يعتبر بمثابة الأداة التي يستعملها الباحث من أجل محاولة تفسير وفهم الظواهر أولا، ثم التمكن من تقديرها والحصول على توقعات بتطورها في المستقبل وهو يستند في تكوينه على نظرية ما[2]، وذلك يكون بتبسيط الواقع المعقد حيث أن النمذجة تستدعي بشكل عام الصياغة الرياضية، الجبر والهندسة (معادلات، متراجحات، منحنيات)[3].

ب- فرضياته: يقوم النموذج على عدة فرضيات من بينها نذكر ما يلي[4]:

- **فرضية بقاء العوامل الأخرى ثابتة:** من أجل توضيح العلاقة المتبادلة بين متغيرين أو ثلاثة لابد أن تبقى العوامل الأخرى ثابتة لأنه في حالة تحرك جميع العوامل وهي كثيرة يكون النموذج غير صحيح؛

- **فرضية الرشد:** استخدام كل الوسائل التي تنسجم مع الهدف المسطر ولا تتعارض معه؛

- **فرضية السعي إلى تعظيم:** أي السعي إلى تحقيق أكبر قدر من الهدف المسطر وليس القدر البسيط، وهكذا لا بد من أن نشير إلى أنه يتم تطوير النماذج في بعض الأحيان بغرض الإجابة عن أسئلة محددة.

ثانيا: كيفية بناء النموذج

يستند النموذج في تكوينه على نظرية ما والنظرية الاقتصادية كأي نظرية عملية تحاول فهم وتفسير الظواهر الاقتصادية وذلك بطريقة تبسيطية وتجريدية، حيث توجد هناك نظرية اقتصادية جزئية تعنى بدراسة سلوك الوحدات الاقتصادية على انفراد، والنظرية الأخرى هي النظرية الاقتصادية الكلية التي تعنى بفهم وتفسير آلية تحديد المجمعات[5]، وعليه فالنظرية الاقتصادية تعطينا الأساس النظري العام لطبيعة الظاهرة ونمط عملها وبالاعتماد على هذا الأساس النظري يقوم الباحث بتشكيل النموذج المفترض ثم تقديره وفي الأخير تقييمه ومنها يعتمد أو يرفض وعليه تمر عملية تكوين نموذج بالمراحل التالية[6]:

أ- **إجراء تحليل تمهيدي:** في هذا التحليل يتم تعريف الظاهرة الناتجة والتي يرمز لها بمتغيرات داخلية وهي التي يراد دراستها ويطلق عليها المتغير التابع وهو المتلقي لأثر المتغيرات الخارجية،

---

[1] محمد الشريف إلمان، **محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي- نظريات ونماذج التوازن واللاتوازن**- ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،2003، ص07.

[2] علي مكيد، **الاقتصاد القياسي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص09.

[3] محمد الشريف إلمان، **مرجع سبق ذكره**، ص10.

[4] السعيد بريبش، **مرجع سبق ذكره**، ص17.

[5] محمد الشريف إلمان، **مرجع سبق ذكره**، ص ص3،4.

[6] علي مكيد، **مرجع سبق ذكره**، ص12-15.

ثم تحديد العوامل المؤثرة فيها وهي متغيرا ت خارجية أي أنها متغيرات مفسرة للظاهرة المدروسة حيث يرمز: - للمتغير المستقل (الخارجي) بالرمز (x)؛

- المتغير التابع (الداخلي) بالرمز (y).

بالإضافة إلى تحديد وحدات القياس التي نقيس بها تلك الظاهرة وكل من العوامل المؤثرة فيها على حدة.

ب- التأكد من أن هناك علاقة جدلية واضحة بين الظاهرة المدروسة والعوامل المؤثرة فيها.

ت- جمع المعلومات الأولية: يبدأ بجمع المعطيات عن كل العوامل المرتبطة بالظاهرة المدروسة بواسطة إجراء القياسات اللازمة لكل منهم مع مراعاة أن تكون القيم متقابلة مع بعضها البعض من حيث المكان والزمان ثم نقوم بترتيب هذه المعلومات في جدول خاص.

ث- التعرف على الشكل البياني الحقيقي للعلاقة محل الدراسة: وذلك يتم بواسطة الرسم البياني للمعطيات المتعلقة بالمتغير التابع y وكل متغير مستقل x على حدة.

-اختيار أنسب الصيغ الرياضية التي تتلاءم مع الشكل البياني الحقيقي للعلاقة محل الدراسة.

ج- تقدير معلمات النموذج: إن تقدير النموذج القياسي المشكل في المرحلة السابقة يعني محاولة الوصول إلى تقديرات كمية لمعاملاته، لذلك كان لابد من القيام بإجراء حسابات معينة لتحديد ثوابت المعادلة المختارة ومن الطبيعي أن يأخذ أي ثابت في المعادلة المختارة قيما متعددة ولهذا يجب عند تحديد تلك الثوابت أن نبحث عن قيمة كل منها بحيث نحصل على معادلة معينة ذات ثوابت محددة وتمثل العلاقة المدروسة أفضل تمثيل. ولأنه ومن الصعب إدراج أو حصر كل المتغيرات المفسرة لهذا نقوم بإدراج عنصر الخطأ الناجم عن أحد العوامل التالية:

- أخطاء محتملة في البيانات المدخلة؛
- إهمال أحد المتغيرات المفسرة أو أكثر؛
- سوء اختيار شكل الدالة التي يبنى عليها النموذج؛
- عوامل عشوائية غير معروفة.

وتوجد عدة طرق للتقدير أهمها طريقة المربعات الصغرى.

ح- تقييم النموذج: قبل استخدام النموذج المقدر يجب التأكد من جودة تقدير هذا النموذج، حيث يتم هذا التقييم من خلال بعض الاختبارات الرئيسية مثل: اختبار المعنوية الإحصائية.

المطلب الثاني: تحليل نموذج الانحدار الخطي المتعدد

يعد الانحدار الخطي من أهم الأساليب الإحصائية استعمالا في أبحاث القياس الاقتصادي وأكثر النماذج استخداما نظرا لسهولته في عملية القياس، وهو يختص بقياس العلاقة بين متغير تابع ومتغير آخر أو أكثر مستقل وبذلك يعتبر نموذج الانحدار من بين النماذج التي يعتمد عليها الباحث في مجال الاقتصاد القياسي للكشف عن العلاقات بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع ومن أهم نماذج الانحدار نموذج الانحدار المتعدد الذي سنعتمد عليه للقيام بدراستنا.

أولا: نموذج الانحدار الخطي المتعدد

قبل تقديم تعريف لنموذج الانحدار المتعدد ارتأينا تقديم تعريف لنموذج الانحدار البسيط حيث يستخدم هذا النموذج لدراسة العلاقة بين متغيرين أحدهما متغير تابع (y) والأخر مستقل (x) تتميز هذه الطريقة بالبساطة والسهولة نظرا لوجود متغير مستقل واحد، ويأخذ الشكل الرياضي التالي[1]: $y= a + bx_i + u_i$ ويمكن كتابته بصفة عامة كالتالي: $y=f(x)+u$

أ- تعريف نموذج الانحدار المتعدد: يستند نموذج الانحدار المتعدد على افتراض وجود علاقة خطية بين متغير تابع (y) وعدد من المتغيرات المستقلة x_k ..... x_2، x_1 وحد عشوائي أو حد الخطأ (u) ويعبر عن هذه العلاقة بالنسبة لـ n من المشاهدات و k من المتغيرات المستقلة[2] بالشكل الأتي[3]:

$$Y= a_0+ a_1x_{i\ 1}+ a_2x_{i\ 2}+ \ldots\ldots a_k\, x_{i\ k}+ u_i$$

حيث: - y: المتغير التابع؛

- x_{1i}: المتغير التفسيري الأول في الزمن i؛
- x_{2i}: المتغير التفسيري الثاني في الزمن i؛
- x_{ki}: المتغير التفسيري k في الزمن i؛
- u_i: الخطأ العشوائي في الزمن i وهو غير معروف.

هذه المعادلة هي واحدة من جملة معادلات يبلغ عددها n تكون نظام معدلات ومجملها تشكل نموذج الانحدار الخطي العام أو المتعدد.

$$Y_{1=} A_0+ A_1x_{11} + A_2x_{12}+ \ldots..+A_kx_{1k}+ u_1$$
$$Y_n = A_0+A_1x_{n1} +A_2x_{n2}+\ldots\ldots+A_{\ k}\, x_{\ n\, k}+u_n$$

---

[1] فاروق سحنون، **قياس اثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس – سطيف، الجزائر، 2010، ص148.

[2] **المرجع نفسه**، ص159.

[3] سليم عقون، **مرجع سبق ذكره قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة- دراسة قياسية تحليلية حالة الجزائر**-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس -سطيف- الجزائر، 2010، ص106.

ويمكن تمثيل هذه المعادلات باستعمال المصفوفات في الشكل التالي[1]:

$$\begin{pmatrix} y_1 \\ y_2 \\ y_3 \\ \vdots \\ y_n \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} 1 & x_{11} & x_{21} & x_{31} \cdots & x_{k1} \\ 1 & x_{12} & x_{22} & x_{32} \cdots & x_{k2} \\ 1 & x_{13} & x_{23} & x_{33} \cdots & x_{k3} \\ & & \vdots & & \\ 1 & x_{1n} & x_{2n} & x_{3n} & x_{kn} \end{pmatrix} \begin{pmatrix} a_1 \\ a_2 \\ a_3 \\ \vdots \\ a_n \end{pmatrix} \begin{pmatrix} u_1 \\ u_2 \\ u_3 \\ \vdots \\ u_n \end{pmatrix}$$

وهو ما يمكن التعبير عنه بالعلاقة التالية: $Y = X_a + U$

حيث[2]: - y: شعاع من الدرجة (n.1) يحتوي على n مشاهدة للمتغير التابع y؛

- X: مصفوفة من الدرجة $[n\ (k + 1)]$ تحتوي على مشاهدات المتغيرات المستقلة وعمودها الأول يحتوي على قيمة الواحد الصحيح ليمثل الحد الثابت؛

- a: شعاع عمود من الدرجة (k +1. 1) يحتوي على المعالم المطلوب تقديرها؛

- U : يمثل شعاع التشويش أو الاضطراب في النموذج من الدرجة (n.1) .

ب- فرضيات نموذج الانحدار المتعدد: تتمثل فرضيات نموذج الانحدار المتعدد فيما يلي[3]:

- وجود علاقة خطية بين المتغير التابع y والمتغيرات المستقلة، أي أن y هو دالة خطية في المتغيرات المستقلة؛

- يجب أن يكون عدد المعلمات المطلوب تقديرها أقل من عدد المشاهدات، حيث لا توجد علاقة خطية تامة بين المتغيرات المستقلة؛

- تكون قيم المتغيرات المستقلة غير عشوائية، أي أنها تحتوي على قيم ثابتة؛

- القيمة المتوقعة للخطأ العشوائي يساوي الصفر $E(u) = 0$؛

- استقلالية حد الخطأ عن جميع قيم المتغيرات المستقلة؛

- وجود أكثر من متغير مستقل في النموذج؛

- أن يكون حد الخطأ موزع طبيعيا.

ثانيا: تقدير معلمات نموذج الإنحدار الخطي المتعدد

توجد في الممارسة العملية عدة طرق لقياس وتقدير العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية في المشاهدات الإحصائية، إلا أن أبرزها وأكثرها شيوعا هي طريقة المربعات الصغرى العادية MCO

[1] صالح تومي، **مدخل لنظرية القياس الاقتصادي**، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص96.

[2] فاروق سحنون، **مرجع سبق ذكره**، ص159.

[3] سليم عقون، **مرجع سبق ذكره**، ص106.

وقد شاع استخدامها في البحوث القياسية والإحصائية.

أ- تعريف طريقة المربعات الصغرى: هذه الطريقة تهدف إلى إيجاد أحسن تعديل يعبر تعبيرا جيدا عن العلاقة المدروسة وذلك يتم بتصغير مربعات الأخطاء(بين المشاهدات الفعلية والمقدرة)[1]، وذلك يتم بالشكل التالي[2]: $Min \sum^2_{i=1} U_i^2$ حيث أن: $Min \sum^2_{i=1} U_i^2 = Min \acute{U}U$

ب- خصائص مقدرات المربعات الصغرى في النموذج الخطي العام: تتميز مقدرات المربعات الصغرى المتحصل عليها من النموذج الخطي العام بالخواص التالية[3]:

1. الخطية: يمكن شرحها من خلال العلاقة التالية: $\hat{a}=(x'x)^{-1} x' y$ على أن: $\hat{a} = ky$

حيث أن: y مصفوفة من درجة Kn تحتوي على ثوابت x' $K=(x'x)^{-1}$ وبهذا يمكن القول أن شعاع المقدرات â يعتمد بصورة خطية على شعاع المتغير التابع y [4].

2. عدم التحيز: والمعنى الإحصائي لعدم التحيز هو أن الفرق بين القيمة المتوقعة لهذا المقدار والقيمة الحقيقية للمعامل يساوي0، فإذا كان هذا الفرق يختلف عن الصفر نقول عن ذلك المقدر بأنه متحيز، ويتميز شعاع مقدرات المربعات الصغرى العادية بعدم التحيز حيث أن: $E(\hat{a}) = a$ أي أن كل قيمة متوقعة لكل عنصر من عناصر الشعاع تساوي العنصر المقابل في شعاع المعالم الحقيقية a.

3. الكفاية: يكون النموذج كاف عندما يستخدم كل المعلومات التي تحتويها العينة من معلمات حقيقية بحيث لا تضيف أية طريقة أخرى أية معلومة جديدة عن المعلمات الحقيقية للمجتمع المدروس.

4. أن يكون المقدر كفء: أي تمتعه بخاصتي عدم التحيز وأصغر تباين في الوقت ذاته مقارنة مع المقدرات الأخرى.

5. كونها أفضل مقدرات لأنها تمتلك أقل تباين: حيث أنه أية تقديرات تعتبر جيدة وأفضل من غيرها، فقط في حالة أن تكون تبايناتها أصغر تباين قياسا للتقديرات الأخرى المستخدمة بواسطة أية طريقة أخرى.

المطلب الثالث: تقييم نموذج الانحدار الخطي المتعدد واختباره

عادة عند اختبار فرضيات نموذج الانحدار الخطي المتعدد يتم الأخذ بمجموعة من المعايير

---

[1] وليد إسماعيل سيفو وآخرون، **أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي**، الأهلية للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2006، ص91.

[2] سليم عقون، **مرجع سبق ذكره**، ص 107.

[3] وليد إسماعيل سيفو، **مرجع سبق ذكره**، ص128-134.

[4] فاروق سحنون، **مرجع سبق ذكره**، ص163.

القياسية وأخرى معايير إحصائية، وسيتم التركيز على هذه الأخيرة والتي تهدف إلى اختبار مدى الثقة الإحصائية في التقديرات الخاصة بمعلمات النموذج حيث يتم اختبار معنوية المعلمات باستخدام إحصائية ستودنت واختبار المعنوية الكلية للنموذج باستخدام إحصائية فيشر ومعامل التحديد. وهو ما سيتم شرحه فيما يلي[1]:

أولا: معامل التحديد R^2

عندما يكون لدينا أكثر من متغير مستقل في نموذج الانحدار الخطي فإننا نقوم باستخدام معامل التحديد المتعدد R^2 فهو يشير إلى النسبة التي يمكن تفسيرها من التغير الكلي في المتغير التابع (y) بدلالة المتغيرات المستقلة المدرجة في المعادلة، ويستعمل كمقياس لجودة التوفيق في نموذج الانحدار الذي يحتوي على (k) متغير مستقل، ويمكن احتساب R^2 كما يلي:

$R^2 = \frac{\sum \hat{y}^2}{\sum y_i^2}$ أو $R^2 = 1 - \frac{\sum e_i^2}{\sum y_i^2}$ حيث أن:

$e = y_i - \hat{y}$ –

$\sum \hat{y}^2_i = \sum (\hat{y}_i - y)^2$ –

و: $0 \leq R^2 \leq 1$

وعليه إذا كان $R^2 = 1$: فإن هناك علاقة معنوية تامة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، يعني أن النموذج صالح أي يؤخذ بعين الاعتبار.

– $R^2 = 0$: هذا يعني عدم وجود علاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

وما يمكن ملاحظته أنه كلما اقتربت قيمة معامل التحديد من الواحد كلما زادت الثقة في التقدير.

ثانيا: اختبار فيشر

F وهو يستعمل لاختبار المعنوية الكلية للانحدار، أي أنه يهدف لقياس مدى معنوية العلاقة الخطية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وذلك من خلال وضع فرضيتين التاليتين[2]:

– **فرضية العدم:** وهي تقوم على عدم وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة (المفسرة) والمتغير التابع بمعنى أن المتغيرات المستقلة لا تساعد على تفسير التغير في المتغير التابع أي:

$H_0 : a_1 = a_2 = \ldots\ldots a_K = 0$

– **الفرضية البديلة:** وهي تفرض وجود على الأقل معامل غير معدوم من المعاملات التي يتضمنها النموذج أي: $H_1 : a_0 \neq 0 , \ a_1 \neq 0 , \ldots . a_K \neq 0$

دون الأخذ بعين الاعتبار الحالة التي يكون فيها الحد الثابت a_0 معدوم، لأن الذي يحظى بالاهتمام

[1] سعيد هتهات، **مرجع سبق ذكره**، ص98.

[2] سليم عقون، **مرجع سبق ذكره**، ص111.

هو المتغيرات التفسيرية، وأن النموذج الذي يحتوي على الحد الثابت معنوي فقط ليس له أي معنى من الناحية الاقتصادية. ويتم اختبار المعنوية الكلية للانحدار بحساب f وفق العلاقة التالية:

$$F\ cal = \frac{R^2\ /1}{(\ 1-R^2)\ /n-2}$$

وبمقارنتها قيمة F الجدولية التي يتم استخراجها من الجدول الإحصائي للقيمة الحرجة لفيشر، عند مستوى ثقة معين فإذا كانتF الجدولية أكبر منF المحسوبة فإنه يقبل الفرض البديل والعكس صحيح، ويمكن بناء الاختبار الإحصائي لفيشر من خلال بيانات حول تحليل التباين بين المتغيرين (x) و (y).

ثالثا: اختبار student [1]

تستخدم الإحصائية عندما يكون تباين المجتمع مجهول وحجم العينة صغيرا وذلك بشرط أن يكون مجتمع المعلمات المقدرة موزعة توزيعا معتدلا وتستعمل لتقييم معنوية معالم النموذج، ومن ثم تأثير المتغيرات المستقلة (المفسرة) على المتغير التابع، وذلك يتم عن طريق فرض نوعين من الفروض:

- **فرضية العدم:** $H_0 : a_0 = a_1 , \ldots . = a_k = 0$
- **الفرضية البديلة:** $H_1 : a_0 \neq 0 , a_1 \neq 0 , \ldots . a_k \neq 0$

بعد احتساب قيمة T_{cal} والتي تحسب وفق العلاقة التالية $T_{cal} = \frac{\hat{a}_0}{\hat{a}_1}$ يتم مقارنتها مع قيمتها الجدولية T_{tal} لتحديد قبول أو رفض فرضية العدم، فإذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من الجدولية نرفض H_0 أي أن المتغير المستقل(x) يؤثر على المتغير التابع(y)، أما إذا كان العكس $T_{cal} < T_{tal}$ سنقبل فرضية العدم أي أن المتغير المستقل x ليس له تأثير على المتغير التابع (y) .

رابعا: اختبار ديربن واتسون (*Test de Durbin-Waston*) [2]

يعتبر اختبار ديربن واتسن من أكثر الاختبارات الخاصة بالارتباط الذاتي شيوعا ودقة، حيث يستعمل للتأكد من وجود أو عدم ارتباط ذاتي للأخطاء من الرتبة الأولى، وهو عبارة عن النسبة بين مجموع مربع هذه الأخطاء.

يأخذ اختبار داربين واتسون الشكل التالي: $e_t = Pe_{t-1} - u_t$ حيث:

$$P = \frac{e_t}{e_{t-1}} + u_t \quad / \quad t = 1.2\ldots..n$$

ويمثل p معامل الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى ويهدف إلى اختبار الفرضيات التالية:

[1] سليم عقون، **مرجع سبق ذكره**، ص108.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص125، 126.

- **فرضية العدم:** وتنص على انعدام الارتباط الذاتي : $H_0 : P = 0$

- **الفرضية البديلة:** وتنص على وجود الارتباط الذاتي: $H_1 : P \neq 0$

من أجل ذلك يجب حساب إحصائية داربين واتسون DW من الصيغة التالية:

$$DW \frac{\sum_{t=2}^{n}(e_t - e_{t-1})^2}{\sum_{t=2}^{n} e_t}$$

حيث: e_t القيمة المقدرة لمعامل المتغير العشوائي.

بما أن: $e_t e_{t-1}$ متساوية تقريبا في حالة القيم الكبيرة n فإن: (DW=2(1-P وتمثل DW القيمة المحسوبة للاختبار وتكون قيمتها بين 0 و 4 حيث:

p = 1 / dw = 0
p = 0 / dw = 2
p = -1 / dw = 4

وبمقارنة قيمة DW المحسوبة وقيمة DW المستخرجة من جدول داربين واتسون، حيث أن القيمة الجدولية لـ DW يتم استخراجها بالأخذ بعين الاعتبار عدد المشاهدات n وعدد المتغيرات المستقلة k ومن خلال الجدول يمكن تحديد قيمتين هما dU و dL تتراوح قيمتهما بين 0 و 2 واللتين تحددان مساحة ما بين 0 و 4 كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم(21): مناطق القبول والرفض لداربن واتسون

0	dl	Du	2	4-Du	4-dl	4
P > 0	?	p = 0	p = 0	?	p < 0	
ارتباط ذاتي موجب	منطقة غير محددة	عدم وجود ارتباط	عدم وجود ارتباط	منطقة غير محددة	ارتباط ذاتي سالب	

المصدر: سليم عقون، **قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة- دراسة قياسية تحليلية حالة الجزائر-**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس- سطيف، الجزائر، 2010، ص126.

بالاعتماد على الشكل يمكن أن تستخرج نتيجة اختبار داربن واتسون على النحو التالي:

- إذا كانت $0 < DW < dl$ أو $4 > DW > 4 - dl$ نرفض بفرضية العدم أي: H_0 :P=0

- إذا كانت $4 - dU > DW > dU$ نقبل بفرضية العدم أي: H_0 :P=0

- إذا كانت $4 - dU < DW < 4 - dL$ أو $dL > DW > dU$ في هذه الحالة نكون في منطقة غير محددة أو في منطقة الشك، أي أنه لا يمكن أن نستنتج إن كان هناك ارتباط أم لا.

المبحث الثالث: النمذجة القياسية لأثر النفقات العامة على التضخم خلال الفترة 2001-2013

بعد تحليلنا السابق لكل من تطور النفقات العامة والتضخم في الجزائر سنحاول في هذا المبحث دراسة تأثير النفقات العامة في الجزائر على التضخم، وذلك بهدف القدرة على تحديد طبيعة العلاقة الموجودة بينهما وذلك بناء على معطيات إحصائية لكل من النفقات العامة والتضخم في الجزائر في الفترة الممتدة من 2001-2013.

المطلب الأول: صياغة النموذج القياسي الخاص بالتضخم وتقديره

لقد قمنا بحصر عدد من المتغيرات الاقتصادية التي رأينا أنها تؤثر في المتغير التابع (المستوى العام للأسعار) من خلال دراستنا، وعليه يتم في هذا المبحث صياغة النموذج القياسي الخاص بالظاهرة أو المشكلة المدروسة وتقديره.

أولا: صياغة النموذج القياسي

تعد صياغة النموذج القياسي من أهم مراحل بناء النموذج وأصعبها، وذلك من خلال ما يتطلبه من تحديد للمتغيرات التي يجب أن يشتمل عليها النموذج أو التي يجب استبعادها منه، وبداية نشير إلى رموز مختلف المتغيرات وهي كالتالي:

المتغير التابع: ويتمثل المتغير التابع في المستوى العام للأسعار ويرمز له بالرمز p؛

المتغيرات المستقلة: وتتمثل في:

- حجم الإنفاق العام ويرمز له بالرمز بـ G ؛
- معدل نمو الناتج الحقيقي ويرمز له بـ PIB ؛
- معدل نمو الكتلة النقدية: حيث يرمز له بـ M2.

بعد التعرف على المتغيرات التي يحتويها النموذج القياسي، وبعد تجميع البيانات الخاصة بكل المتغيرات والمتمثلة في الجدول التالي:

الجدول رقم(13): متغيرات الدراسة

obs	P	G	PIB	M2
2001	100	1321	2.7	22.29
2002	101.43	1550.6	4.7	17.30
2003	104.09	1690.2	6.9	15.60
2004	107.78	1891.8	5.2	11.43
2005	111.47	1985.9	5.1	11.22
2006	114.05	2053	2.8	18.66
2007	118.24	3108.5	3	21.50
2008	123.99	4191	2.4	16.03
2009	131.10	4246.3	2.6	6.12

2010	136.23	4466.9	3.6	15.44
2011	142.39	5953.6	2.8	19.90
2012	155.05	7058.1	3.3	10.93
2013	160.10	6092.1	2.8	8.41

المصدر: من **إعداد الطالبتين** بالاعتماد على: التقارير السنوية لبنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**،2004، 2008، 2013.

ويتم تحديد الشكل الرياضي للنموذج، إذ يعد من أولى وأهم مراحل بناء النموذج القياسي وشكل الدالة كما يلي: $P = f\ (G,PIB,M2)$ وسيتم استخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد في تقدير النموذج الخاص بالمستوى العام للأسعار، وذلك بالاعتماد على الصيغة الخطية وهي كالتالي: $P = a_0 + a_1G + a_2PIB + a_3M2 + u$ حيث أن:

- **P:** يمثل المستوى العام للأسعار بـ الأرقام الاستدلالية؛
- **G:** يمثل حجم الإنفاق العام بـ مليار دج؛
- **PIB:** يمثل معدل نمو الناتج الحقيقي بـ %؛
- **M2:** يمثل معدل نمو الكتلة النقدية بـ %؛
- $\mathbf{a_0}$، $\mathbf{a_1}$، $\mathbf{a_2}$، $\mathbf{a_3}$: تمثل معلمات النموذج.

يلاحظ أن النموذج القياسي هو ذو طابع احتمالي لهذا تم إدراج حد الخطأ u، الذي ينوب عن بعض المتغيرات التي يمكن أن تؤثر في المستوى العام للأسعار لكن يصعب قياسها.

ثانيا: تقدير النموذج القياسي

يتم تقدير النماذج القياسية الاقتصادية باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية (MCO)، والتي تعتبر من أحسن الطرق لتقدير النماذج الخطية وذلك لما تمتاز به من خصائص كما سبق توضيحها، ويتم ذلك بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي (Eviews8)، وبعد إدخال البيانات في هذا البرنامج تظهر نتائج تقدير النموذج الخطي، كما هو موضح في الجدول التالي:

أ- نتائج تقدير النموذج الخطي

الجدول رقم(14): نتائج تقدير النموذج الخطي للمستوى العام للأسعار خلال الفترة 2001-2013

Dependent Variable: P
Method: Least Squares
Date: 05/26/15 Time: 13:35
Sample: 2001 2013
Included observations: 13

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	101.4575	10.29660	9.853494	0.0000
G	0.009215	0.000930	9.904580	0.0000
PIB	-0.756873	1.258248	-0.601529	0.5623
M2	-0.497720	0.315426	-1.577928	0.1490

R-squared	0.957785	Mean dependent var	123.5323
Adjusted R-squared	0.943714	S.D. dependent var	20.07637
S.E. of regression	4.763071	Akaike info criterion	6.207322
Sum squared resid	204.1816	Schwarz criterion	6.381153
Log likelihood	-36.34759	Hannan-Quinn criter.	6.171592
F-statistic	68.06507	Durbin-Watson stat	1.794326
Prob(F-statistic)	0.000002		

المصدر: من **إعداد الطالبتين** بالاعتماد على: البرنامج الإحصائي (Eviews8).

ووفقا للجدول رقم (12) كانت نتائج تقدير النموذج الخطي للمستوى العام للأسعار على النحو التالي:

$$P = 101.457499449 - 0.497720072149*M2 + 0.00921453275202*G - 0.75687258728*PIB$$
$$(9.8534)* \quad (-1.5779) \quad (9.9045) \quad (-0.6015)$$
$$R^2 = 0.957785 \quad N= 13$$
$$\overline{R^2} = 0.943714 \quad DW = 1.794326 \quad F =68.06507$$

حيث أن:

*: قيم إحصائية لـ P؛

- R^2 : معامل التحديد؛

$\overline{R^2}$: معامل التحديد؛

- N: عدد المشاهدات؛

- DW: إحصائية داربن واتسون ***Durbin Watson***؛

- F: إحصائية فيشر؛

المطلب الثاني: الدراسة الاقتصادية والإحصائية والقياسية للنموذج المقدر

لدراسة مدى صلاحية النموذج القياسي المقدر والخاص بالمستوى العام للأسعار في الجزائر، لابد من إجراء مجموعة من الاختبارات لمعرفة مدى صلاحية هذا النموذج من منظور

منطق النظرية الاقتصادية ومدى صلاحيته من الناحية الإحصائية، ويتم بعد ذلك اختباره من الناحية القياسية.

أولا: الدراسة الاقتصادية والإحصائية للنموذج الخطي

سيتم دراسة النموذج الخطي من الناحية الاقتصادية ومن الناحية الإحصائية كما يلي:

أ- الدراسة الاقتصادية: من خلال الجدول رقم (12) السابق نلاحظ ما يلي:

- بالنسبة لمعامل حجم الإنفاق العام (a_1)، نلاحظ أن إشارته موجبة، أي أن العلاقة طردية بين المتغير التابع (المستوى العام للأسعار) والمتغير المستقل (حجم الإنفاق العام)، وتتفق هذه النتيجة مع منطق النظرية الاقتصادية، حيث إذا ارتفع حجم الإنفاق العام بوحدة واحدة فإن المستوى العام للأسعار سيرتفع بـ 0.0092 وحدة، إذن المعامل (a_1) له معنوية اقتصادية؛

- بالنسبة لمعامل معدل نمو الناتج الحقيقي (a_2)، نلاحظ أن إشارته سالبة، أي أن العلاقة عكسية بين المتغير التابع (المستوى العام للأسعار) والمتغير المستقل (معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي)، وهذه النتيجة تتفق مع منطق النظرية الاقتصادية، حيث أن ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي بوحدة واحدة فإن المستوى العام للأسعار سينخفض بـ 0.7568 وحدة، إذن فالمعامل (a_2) ذو معنوية اقتصادية.

- بالنسبة لمعامل معدل نمو الكتلة النقدية M2 (a_3)، نلاحظ أن إشارته سالبة، ما يدل على وجود علاقة عكسية بين المتغير التابع (المستوى العام للأسعار) والمتغير المستقل (معدل نمو الكتلة النقدية M2) خلال طول فترة الدراسة وهذا لا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية، حيث إذا ارتفع معدل نمو الكتلة النقدية M2 بوحدة واحدة فإن المستوى العام للأسعار سيرتفع بـ 0.4977 وحدة، إذن فالمعامل a_3 ليس ذو معنوية اقتصادية.

ب- الدراسة الإحصائية: كما سبق ذكره فإنه عادة عند اختبار فرضيات نموذج الانحدار الخطي المتعدد يتم الأخذ بمجموعة من المعايير الإحصائية التي يتم من خلالها اختبار النموذج المقدر والتي تهدف إلى اختبار مدى الثقة الإحصائية في التقديرات الخاصة بمعلمات النموذج حيث يتم اختبار معنوية المعلمات باستخدام إحصائية ستودنت T واختبار المعنوية الكلية للنموذج باستخدام إحصائية فيشر F ومعامل التحديد R^2، ثم يتم اختبار بعد ذلك مدى استقرارية معلمات النموذج المتحصل عليه.

1. اختبار معنوية المعالم: تستخدم إحصائية ستودنت T لتقييم معنوية معالم النموذج، ومن ثم تقييم تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع باختبار الفرضيات الخاصة بالمعلمات المقدرة على النحو التالي:

- **فرضية العدم** $H_0: \quad a_0 = a_1 = \dots a_3 = 0$
- **فرضية البديلة** $H_1: \quad a_0 \neq a_1 \neq \dots a_3 = 0$

يمكن توضيح نتائج اختبار ستودنت لهذا النموذج من خلال الجدول الموالي الذي نوضح من خلاله القيم المحسوبة T_{cal} للمعلمات المقدرة والقيم الجدولية T_{tab} وأدنى مستوى معنوية Prob وذلك عند مستوى معنوية 5%.

القيمة الجدولية T_{cal} نستخرجها من جدول ستودنت عند نفس مستوى معنوية 5% وبدرجة حرية (n-k) وتساوي 9 = 4 – 13 أي: $T^{a}_{n-k} = T_9^{0.05} = 2.263$

الجدول رقم (15): نتائج اختبار ستودنت للنموذج المقدر

المقدرات	المعلمات	القيم المحسوبة T_{cal} *	القيم الجدولية T_{tab}	أدنى مستوى معنوية Prob
C	a_0	9.8534	2.263	0.0000
G	a_1	9.9045	2.263	0.0000
PIB	a_2	0.6015	2.263	0.5623
M2	a_3	1.5779	2.263	0.1490

المصدر: من **إعداد الطالبتين** بالاعتماد على: الجدول رقم(12).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي:

– بالنسبة لمعامل المتغير الثابت (a_0)، نلاحظ أن القيمة المحسوبة T_{cal} أكبر من القيمة الجدولية T_{tab} أي: $T_{tab} < T_{cal}$، وبهذا سنرفض فرضية العدم H_0، ومنه فإن a_0 معنوي ولدينا أدنى مستوى معنوية لـ a_1 معدومة وتساوي Prob = 0.000 ومنه يمكن قبول الثابت في النموذج بخطأ قدره 0% عند مستوى معنوية 5%.

– بالنسبة لمعامل حجم الإنفاق العام (a_1)، نلاحظ أن القيمة المحسوبة T_{cal} لـ a_1 أكبر من القيمة الجدولية T_{tab} أي: $T_{tab} < T_{cal}$، وبهذا سنرفض فرضية العدم H_0، ومنه فإن a_1 معنوي ولدينا أدنى مستوى معنوية لـ a_1 معدومة وتساوي Prob = 0.000 وعليه يمكن القول أن حجم الإنفاق العام له معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5% في تفسير التضخم خلال فترة الدراسة، وبالتالي فإن المتغير المستقل (حجم الإنفاق العام) يؤثر على المتغير التابع (المستوى العام للأسعار).

– بالنسبة لمعامل معدل نمو الناتج الحقيقي (a_2)، نلاحظ أن القيمة المحسوبة T_{cal} لـ a_2 أقل من القيمة الجدولية T_{tab} أي: $T_{tab} > T_{cal}$ ، ولدينا أدنى مستوى معنوية لـ a_2 يساوي Prob = 0.5623

* F_{cal} سيتم أخذها بالقيمة المطلقة في جميع المراحل الاختبارية.

أكبر من 5%، وعليه سنرفض الفرضية البديلة H_1، ومنه a_2 غير معنوي وعليه يمكن القول أن معدل نمو الناتج الحقيقي ليس له معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5% في تفسير المستوى العام للأسعار خلال فترة الدراسة، وبالتالي فإن المتغير المستقل (معدل نمو الناتج الحقيقي) ليس له تأثير على المتغير التابع (المستوى العام للأسعار).

- بالنسبة لمعامل معدل نمو الكتلة النقدية (a_3)، نلاحظ أن القيمة المحسوبة T_{cal} لـ a_3 أقل من القيمة الجدولية T_{tab} أي: $T_{tab} > T_{cal}$، ولدينا أدنى مستوى معنوية لـ a_3 يساوي Prob = 0.1490 أكبر من 5%، وعليه سنرفض الفرضية البديلة H_1، ومنه فإن a_3 ليس معنوي، وعليه يمكن القول أن معدل نمو الكتلة النقدية ليس له معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5% في تفسير المستوى العام للأسعار خلال فترة الدراسة، وبالتالي فإن المتغير المستقل (معدل نمو الكتلة النقدية) لا يؤثر على المتغير التابع (المستوى العام للأسعار).

2. اختبار المعنوية الكلية للنموذج: نستعمل معامل التحديد $\mathbf{R^2}$ واختبار فيشر **F** لاختبار المعنوية الكلية للنموذج المتحصل عليه انطلاقا من الجدول رقم (12).

- **معامل التحديد R^2 :** إن القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد تقدر بـ $\mathbf{R^2}$=0.9577 وهي قريبة من الواحد، حيث أن المتغيرات المستقلة تتحكم بـ 95.77% من التغيرات التي تحدث على المستوى العام للأسعار، مما يدل على أن هناك ارتباط قوي بين المستوى العام للأسعار والمتغيرات المستقلة، أما الباقي 4.23% تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج ومتضمنة في حد الخطأ u.

- **اختبار فيشر F:** كما سبق وأشرنا يهدف هذا الاختبار إلى معنوية الانحدار ككل من خلال الفرضيتين التاليتين:

- **فرضية العدم:** تنص على انعدام العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع أي:

$$H_0 : a_1 = a_2 = a_3 = 0$$

- **الفرضية البديلة:** تنص على وجود على الأقل معامل بين المعلمات التي يتضمنها النموذج غير معدوم، أي: $H_1 : a_0 \neq 0, a_1 \neq 0 , a_2 \neq 0, a_3 \neq 0$

يتم مقارنة القيمة المحسوبة F_{cal} والمقدرة بـ 68.06 مع القيمة الجدولية F_{tab}، حيث يتم استخراجها من جدول فيشر **F**، عند مستوى معنوية 5% ودرجة الحرية للبسط والمقام كما هو مبين في العلاقة التالية:

$$\mathbf{F}_{n-k-1}^{k}=\mathbf{F}_{13-3-1}^{3}= \mathbf{F}_{9}^{3} = 3.86$$

ومنه نلاحظ أن القيمة المحسوبة F_{cal} أكبر من القيمة الجدولية F_{tab}، وعليه سنرفض فرضية العدم والتي تنص على أن كل المتغيرات المستقلة مساوية للصفر ما عدا الثابت، ونقبل بالفرضية

البديلة والتي مفادها أنه يوجد على الأقل متغير واحد لا يساوي الصفر، ما يدل على وجود علاقة خطية معنوية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، إذن النموذج ككل له معنوية.

من خلال الدراسة الاقتصادية والإحصائية للنموذج الخطي المقدر، نلاحظ أن حجم الإنفاق العام له معنوية اقتصادية وإحصائية، بينما معدل نمو الناتج الحقيقي ومعدل نمو الكتلة النقدية ليس لهما معنوية إحصائية مع وجود ارتباط قوي بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

- **تقدير النموذج الخطي بعد إزالة c**

تظهر نتائج تقدير النموذج بعد إزالة المتغير الثابت **c** في الجدول التالي:

الجدول رقم(16): تقدير النموذج الخطي بعد إزالة c

Dependent Variable: P
Method: Least Squares
Date: 05/26/15 Time: 16:05
Sample: 2001 2013
Included observations: 13

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
G	0.016638	0.001778	9.357069	0.0001
PIB	9.308891	2.392716	3.890512	0.0030
M2	1.943516	0.635874	3.056448	0.0121

R-squared	0.502375	Mean dependent var	123.5323
Adjusted R-squared	0.402850	S.D. dependent var	20.07637
S.E. of regression	15.51412	Akaike info criterion	8.520552
Sum squared resid	2406.878	Schwarz criterion	8.650925
Log likelihood	-52.38359	Hannan-Quinn criter.	8.493754
Durbin-Watson stat	1.829644		

المصدر: من **إعداد الطالبتين** بالاعتماد على: البرنامج الإحصائي (Eviews8)

والنتائج يمكن تلخيصها فيما يلي:

$$P = 0.0166375168022*G + 9.30889147694*PIB + 1.94351621091*M2$$
$$(9.3570)* \qquad (3.8905) \qquad (3.0564)$$
$$R^2 = 0.5023 \qquad N = 13$$
$$\bar{R}^2 = 0.4028 \qquad DW = 1.8296$$

حيث أن: *: قيم إحصائية لـ P.

بعد ما تم حدف المتغير الثابت c توصلنا إلى ما يلي:

- إن معلمة حجم الإنفاق العام لها معنوية اقتصادية وهذا من خلال الإشارة الموجبة للمقدرة، حيث ترتبط طرديا مع المستوى العام للأسعار خلال فترة الدراسة وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية. كما أن لها معنوية إحصائية من خلال إحصائية ستودنت حيث أن القيمة الجدولية T_{tab} أقل من

القيمة المحسوبة T_{cal}، عند معنوية 5%، بحيث $T_{tab}= T^{a}_{n-k}= T^{0.05}_{9} = 2.263$، إذن سنرفض فرضية العدم ونقبل بالفرضية البديلة التي تنص على أن كل من حجم الإنفاق العام يؤثر في المتغير التابع (المستوى العام للأسعار).

- إن معلمة معدل نمو الناتج الحقيقي لها معنوية اقتصادية وهذا من خلال الإشارة الموجبة للمقدرة، حيث ترتبط طرديا مع المستوى العام للأسعار خلال فترة الدراسة وهذا لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية. لكن لها معنوية إحصائية من خلال إحصائية ستودنت حيث أن القيمة الجدولية T_{tab} أقل من القيمة المحسوبة T_{cal}، أي أن $T_{tab}< T_{cal}$ عند مستوى معنوية 5%، بحيث $T_{tab}= T^{a}_{n-k}= T^{0.05}_{9} = 2.263$، إذن سنرفض فرضية العدم ونقبل بالفرضية البديلة التي تنص على أن معدل نمو الناتج الحقيقي يؤثر في المتغير التابع (المستوى العام للأسعار).

- إن معلمة معدل نمو الكتلة النقدية لها معنوية اقتصادية وهذا من خلال الإشارة الموجبة للمقدرة، حيث ترتبط طرديا مع المستوى العام للأسعار وهذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية. كما لها معنوية إحصائية من خلال إحصائية ستودنت حيث أن القيمة الجدولية T_{tab} أقل من القيمة المحسوبة T_{cal}، عند مستوى معنوية 5%، بحيث $T_{tab}= T^{a}_{n-k}= T^{0.05}_{9} = 2.263$، إذن سنرفض فرضية العدم ونقبل بالفرضية البديلة التي تنص على أن معدل نمو الكتلة النقدية لها تأثير في المتغير التابع (المستوى العام للأسعار).

- إن قيمة معامل التحديد تقدر بـ $R^2 = 0.5023$ وهي مقبولة حيث أن كل من حجم الإنفاق العام ومعدل نمو الناتج الحقيقي ومعدل نمو الكتلة النقدية يؤثرون بـ 50.23% على المستوى العام للأسعار، مما يدل على أن هناك ارتباط مقبول بين المستوى العام للأسعار والمتغيرات المستقلة، في حين تعود نسبة 49.77% إلى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج ومتضمنة في حد الخطأ u. ومنه يمكن القول أن النموذج معنوي.

ثانيا: اختبار النموذج من الناحية القياسية

بعد أن تأكدنا من مدى صلاحية النموذج من الناحية الاقتصادية والإحصائية، سنقوم باختباره من الناحية القياسية لمعرفة مدى انسجامه وتطابقه مع الفرضيات الخاصة به.

- **اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء(*TEST DE DURBIN-WASTON*)**: يفترض اختبار داربن واتسون وجود فرضيتين أساسيتين هما:

- **فرضية العدم:** وتنص على انعدام الارتباط الذاتي: $H_0 : P = 0$
- **الفرضية البديلة:** وتنص على وجود الارتباط الذاتي: $H_1 : P \neq 0$

حيث من خلال هذا الاختيار نقارن بين قيمة DW المحسوبة والتي تساوي DW = 1.82 وقيمة داربن واتسون المستخرجة بالأخذ بعين الاعتبار عدد المشاهدات n = 13 وعدد المتغيرات المستقلة k = 3، نجد قيم كل من du و dl على التوالي 1.816 و 0.715 واللتين تحددان مساحة ما بين 0 و 4 كما هو موضح في الشكل التالي:

0	dl= 0.715	Du= 1.816	2	Du= 2.184	Dl= 3.285	4
P > 0	?	p = 0	p = 0	?	p < 0	
ارتباط ذاتي موجب	منطقة غير محددة	عدم وجود ارتباط	عدم وجود ارتباط	منطقة غير محددة	ارتباط ذاتي سالب	

نلاحظ من خلال هذا الشكل أن قيمة DW المحسوبة تقع ضمن منطقة عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء وبالتالي النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء وعليه يمكن القول أن النموذج المقدر ذو جودة إحصائية مقبولة.

المطلب الثالث: تحليل النتائج المتوصل إليها

لقد تمكنا من خلال الدراسة الاقتصادية والقياسية من تقدير أفضل نموذج قياسي للمستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة 2001-2013 انطلاقا من المعطيات الإحصائية الخاصة بالمتغيرات المستقلة الداخلة في تركيبة النموذج والمتمثل في المعادلة الانحدارية التالية:

P = 0.0166375168022*G + 9.30889147694*PIB + 1.94351621091*M2 وهذا بعد إزالة المتغير الثابت بسبب ضعف المعنوية والاعتماد على باقي المتغيرات الأخرى.

وعلى ضوء هذا النموذج سيتم تحليل محتواه انطلاقا من المعالم المقدرة وفيما يلي أهم النتائج المتحصل عليها:

خلال فترة 2001-2013 كانت أهم العوامل الأكثر تأثيرا على المستوى العام للأسعار في الجزائر هي حجم الإنفاق العام بمعامل 0.0166375168022، ومعدل نمو الناتج الحقيقي بمعامل 9.30889147694، ومعدل نمو الكتلة النقدية بمعامل 1.94351621091، ويعني أن أي زيادة في حجم الإنفاق العام بمقدار 1 مليار دج سوف يؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار بنسبة 0.0166%، وأي زيادة في معدل نمو الناتج الحقيقي بمعدل 1% سوف يؤدي إلى ارتفاع المستوى

العام للأسعار بنسبة 9.3088 %، وأي زيادة في معدل نمو الكتلة النقدية M2 بمعدل 1% سوف يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار بنسبة 1.9435%.

ومنه نستنتج أن المستوى العام للأسعار خلال 2001-2013 كان يتأثر بكل من حجم الإنفاق العام ومعدل نمو الكتلة النقدية M2 وبدرجة أكبر بمعدل نمو الناتج الحقيقي وهذا بسبب ضعف الهيكل الإنتاجي والاعتماد على الاستيراد من الخارج لمواجهة الطلب المتزايد مما يؤدي في النهاية إلى ارتفاع الأسعار.

وفي هذا الصدد يجب أن يشار إلى أن التضخم في الجزائر يتأثر بمتغيرات لم يستطع النموذج القياسي استحداث متغيرات لقياسيها مثل التضخم الموسمي الذي يظهر في فترات معينة كالأعياد، رمضان، والدخول الاجتماعي، والتي يمكن إدراجها في النموذج كمتغيرات صورية لو كان النموذج شهري وهو الأمر الذي لا يمكن القيام به في النموذج المدروس كونه نموذج سنوي.

خلاصة الفصل

لقد اتبعت الجزائر خلال الفترة 2001-2014 سياسة إنفاقية توسعية تمثلت في سلسلة من البرامج التنموية وذلك من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، مما أدى ذلك إلى تزايد حجم الإنفاق العام حيث شهد نموا متزايدا خلال طول فترة الدراسة ترجم في شكل زيادة في المستوى العام للأسعار. ولمعرفة مدى تأثير النفقات العامة على المستوى العام للأسعار قمنا بصياغة متغيرات الدراسة في نموذج قياسي (نموذج الانحدار الخطي المتعدد) وهذا بعد التعرف على مختلف النماذج الخطية، وتوصلنا في الأخير إلى أن المستويات العامة للأسعار في الاقتصاد الجزائري تتأثر بكل من حجم الإنفاق العام ومعدل نمو الكتلة النقدية M2، أي توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية للمستوى العام للأسعار وكل من(حجم الإنفاق العام ومعدل نمو الكتلة النقدية).

خـــاتـــمـــة

خاتمة

التضخم ظاهرة اقتصادية شديدة التعقيد، حيث عرفها الاقتصاديون على أنها الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، في حين اختلفوا حول الأسباب المؤدية لحدوثه، حيث ترجع المدرسة التقليدية سبب حدوثه إلى التغيرات الحاصلة بين كمية النقود المعروضة وحجم الناتج المتاح، في حين ترى المدرسة الكينزية أن الاختلال بين العرض الكلي والطلب الكلي هو السبب في حدوثه، أما النظرية المعاصرة فتقول أن سبب حدوث التضخم راجع إلى زيادة كمية النقود مع ثبات حجم الناتج الحقيقي وسرعة دوران النقود، كما يعتبر التزايد المستمر في حجم النفقة العامة من بين الأسباب المؤدية إلى حدوث التضخم، حيث تعتبر هذه الأخيرة بمثابة أداة لإشباع الحاجات العامة، فنتيجة لتطور دور الدولة وانتقالها من الحارسة إلى المتدخلة إضافة إلى فشل قوى السوق في تحقيق التوازن أضحت النفقات العامة من أهم وسائل السياسة المالية استخداما بغية تفعيل النشاط الاقتصادي وتوجيهه، وهذا ما أدى إلى تزايدها.

وتعد الجزائر من بين الدول التي شهدت نفقاتها ارتفاعا مستمرا خاصة خلال الفترة 2001-2014 عندما تبنت سياسة إنفاقية توسعية تمثلت في تجسيد عدة برامج تنموية من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني، مما أدى إلى رفع المستوى العام للأسعار خلال نفس الفترة. ومن أجل معرفة مدى الأثر الذي تحدثه النفقات العامة في رفع المستوى العام في الجزائر تم صياغة الظاهرة في نموذج قياسي.

❖ **نتائج الدراسة**

من خلال هذه الدراسة التي تناولت أثر النفقات العامة في الجزائر على التضخم توصلنا إلى عدة نتائج سواء فيما يخص ظاهرة التضخم، النفقات العامة والعلاقة بينهما فيما يلي:

- يمكن تعريف التضخم على أنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، وتختلف أنواعه باختلاف المعايير المعتمدة في تصنيفه.

- يعتبر الرقم القياسي لأسعار المستهلك من أكثر الأرقام القياسية استخداما في قياس التضخم باعتباره من أكثر المؤشرات التي تفسر الارتفاع في مستويات الأسعار المحلية؛

- اختلفت النظريات الاقتصادية في تفسيرها لظاهرة التضخم، حيث أنه في الوقت الذي فسرته النظرية التقليدية بأنه زيادة كمية النقود مع ثبات حجم الإنتاج وسرعة دوران النقود، يرى كينز أن سبب حدوثه هو الاختلال بين العرض الكلي والطلب الكلي، في حين فسرته النظرية المعاصرة بأنه زيادة كمية النقود على حجم الناتج؛

– إن التضخم يخلف آثار سلبية على الاقتصاد والمجتمع أكثر حدة مما هي إيجابية؛

– لا يمكن القول أنه توجد علاقة طردية أو عكسية بين النفقات العامة والمستوى العام للأسعار، لأن هذا يتوقف على مدى مرونة الجهاز الإنتاجي، فإذا كان الاقتصاد لا يقترب من حالة التشغيل الكامل فإن أي زيادة في الإنفاق العام لا يصاحبه ارتفاع في المستوى العام للأسعار، أما إذا كان الاقتصاد يقترب من حالة التشغيل الكامل فإن أي زيادة في الإنفاق العام ستنعكس بكاملها في صورة ارتفاع الأسعار؛

– تعرف النفقات العامة بأنها استخدام مبلغ من المال من قبل هيئة عامة، وقد تطور مفهومها مع تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي، ويعتبر تحقيق الاستقرار الاجتماعي من بين أهم مبررات اللجوء إليها؛

– تستهدف النفقة العامة تحقيق المنفعة العامة للبلد، وتنقسم وفق عدة معايير؛

– تحكم النفقات العامة مجموعة من الضوابط منها ضابط الاقتصاد في النفقة، كما تضبطها مجموعة من المحددات منها العوامل المالية؛

– يعتبر تدخل وتطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي من بين أهم الأسباب المؤدية إلى نمو النفقات العامة بشكل متسارع من سنة إلى أخرى؛

– للنفقات العامة آثار مهمة على الاقتصاد والمجتمع منها ما هو مباشر ومنها ما هو غير مباشر.

– عرفت النفقات العامة في الجزائر ارتفاعا مستمرا خلال الفترة من 2001–2013 حيث بلغت سنة 2001، 2014 ما قيمته 1321، 6092.1 مليار دج على التوالي وهذا راجع إلى السياسة الإنفاقية التوسعية المنتهجة من قبل الدولة؛

– لم يحقق الاقتصاد الجزائري النمو الذي يتوافق مع ما تم إنفاقه من مبالغ مالية؛

– يبين الرقم القياسي لأسعار المستهلك أن الجزائر عرفت خلال الفترة 2001–2013 ضغوط تضخمية متفاوتة الحدة من سنة إلى أخرى، وقد بلغت أقصى قيمة لها سنة 2012 بمعدل 8.9%، ويمكن إرجاع ذلك إلى التوسع في الإنفاق العام بالإضافة إلى الزيادة في الكتلة النقدية التي كانت تنمو بمعدل أكبر من معدلات النمو في الناتج الحقيقي؛

– لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية للمستوى العام للأسعار ومعدل نمو الناتج الحقيقي، حيث أثبتت الدراسة وجود علاقة طردية بين المستوى العام للأسعار ومعدل نمو الناتج الحقيقي

وهذا يتنافى مع منطق النظرية الاقتصادية، ومنه فإن المستوى العام للأسعار في الجزائر لا يتأثر بالناتج الحقيقي.

– أثبتت الدراسة القياسية أن المستوى العام للأسعار في الجزائر يتأثر بكل من متغيرات حجم الإنفاق العام ومعدل نمو الكتلة النقدية.

❖ **الاقتراحات والتوصيات**

– ضرورة محاربة الانعكاسات الخطيرة لظاهرة التضخم على المجتمع الجزائري ومحاولة قدر الإمكان إدماج وإيجاد تقارب بين مختلف الطبقات المكونة للمجتمع والقضاء على مظاهر الفساد الإداري والرشوة؛

– البحث عن آليات يمكن من خلالها تحريك الآلة الإنتاجية في مختلف القطاعات بهدف زيادة الإنتاج الوطني من السلع والخدمات بما يتماشى مع الطلب الكلي ومنه الحد من ارتفاع معدلات التضخم؛

– العمل على تطوير السياسة الإنفاقية لتتلائم مع التغيرات في مستويات الأسعار بكل شفافية؛

– توجيه سياسة الإنفاق العام على القطاعات الأكثر كفاءة، والتي تلعب دورا بارزا في خلق فرص عمل مثل قطاع الإنشاءات في القطاع الصناعي؛

– الحد من زيادة الإنفاق الحكومي على بند الرواتب والأجور للحد من الضغوط التضخمية وذلك بتخفيض عدد العاملين في الجهاز الإداري الحكومي وتحويل المؤسسات العامة غير المنتجة إلى القطاع الخاص؛

– مراقبة المسار المالي وكيفية تنفيذ الإنفاق الحكومي باتخاذ إجراءات المراقبة والمتابعة وهذا ما يسمح بزيادة الشفافية؛

– العمل على زيادة مرونة الجهاز الإنتاجي في الاقتصاد الجزائري من خلال استراتيجية تسمح بتحقيق تراكم رأس مالي متوازن عبر دعم الصناعة الوطنية التحويلية والتوزيع العادل لموارد الاقتصاد الوطني عبر كافة القطاعات الاقتصادية.

وفي الأخير يمكننا القول أن هذا البحث لم يشمل جميع جوانب الموضوع، بل هناك جوانب أخرى لم يتم معالجتها بالشكل المطلوب بسبب ضيق الوقت، لكن نرجو أن يكون بحثنا هذا مقدمة لأبحاث أخرى في هذا المجال.

الـمـراجـع

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

أ- الكتب

1. أبو منصف، **مدخل للتنظيم الإداري والمالي**، دار المحمدية العامة، الجزائر، بدون سنة نشر.
2. أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
3. أحمد رمضان نعمة الله وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2004.
4. أحمد زهير شامية، **النقود والمصارف**، ط1، دار زهران للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 1993.
5. أسامة كامل، عبد الغني حامد، **النقود والبنوك**، مؤسسة لورد العالمية للشؤون الجامعية، البحرين، 2006.
6. أعمر يحياوي، **مساهمة في دراسة المالية العامة**، دار هومة للنشر والتوزيع والطباعة، الجزائر، 2005.
7. إيمان عطية ناصف، **النظرية الاقتصادية الكلية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2008 .
8. بريبش السعيد، **الاقتصاد الكلي- نظريات، نماذج وتمارين محلولة**-، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
9. بسام الحجار، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، ط1، دار المنهل اللبناني للنشر مكتبة رأس المنبع للتوزيع، لبنان، 2006.
10. بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
11. جمال لعمارة، **منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004.
12. حامد عبد الحميد دراز، المرسي السيد الحجازي، **مبادئ الاقتصاد العام**، الدار الجامعية الطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1998.
13. حربي محمد موسى عريقات، **مبادئ الاقتصاد- التحليل الكلي**-، ط1، دار وائل للنشر، الأردن، 2006.
14. حسين بني هاني، **اقتصاديات النقود والبنوك-الأسس والمبادئ**-، ط1، دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، 2003.
15. حسين مصطفى حسين، **المالية العامة**، ط5، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
16. خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، **أسس المالية العامة**، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.
17. خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن،2007.

18. زينب حسين عوض الله، **مبادئ المالية العامة**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1998.
19. زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، **أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003.
20. سعيد عبد العزيز عثمان، **مقدمة في الاقتصاد العام-المالية العامة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
21. سكينة بن حمود، **مدخل لعلم الاقتصاد**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2009.
22. سمير حسون، **الاقتصاد السياسي في النقد والبنوك**، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات للنشر والتوزيع، لبنان، 2004.
23. سوزي عدلي ناشد **الوجيز في المالية العامة(النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة)**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000.
24. سوزي عدلي ناشد، **أساسيات المالية العامة(النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة)**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003.
25. سوزي عدلي ناشد، **مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرف**، ط1، منشورات حلب الحقوقية، لبنان، 2005.
26. السيد محمد أحمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2008.
27. صالح تومي، **مدخل لنظرية القياس الاقتصادي**، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
28. ضياء مجيد، **اقتصاديات النقود والبنوك**، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، 2001.
29. ضياء مجيد، **الاقتصاد النقدي-المؤسسة النقدية، البنوك التجارية، البنوك المركزية-**، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، 2008.
30. طارق الحاج، **المالية العامة**، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
31. عادل أحمد حشيش، **أصول الفن المالي للاقتصاد العام مدخل لدراسة أساسيات المالية العامة**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2006.
32. عادل أحمد حشيش، **أصول الفن المالي للاقتصاد العام مدخل لدراسة أساسيات المالية العامة**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،1997.
33. عادل فليح علي، **المالية العامة والتشريع المالي الضريبي**، ط1، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
34. عارف حمو وآخرون، **مبادئ الاقتصاد**، بدون دار نشر، الأردن، 1993.
35. عبد الغفور إبراهيم أحمد، **مبادئ الاقتصاد المالي والمالية العامة**، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
36. عبد الله الشيخ محمود الطاهر، **مقدمة في اقتصاديات المالية العامة**، جامعة الملك سعود للنشر، السعودية، 1992.
37. عبد الله خبابة، **أساسيات في اقتصاد المالية العامة**، مؤسسة شباب الجامعة، الجزائر، 2009.

38. عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
39. عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات النقود و البنوك- الأساسيات والمستحدثات-**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2007.
40. عبد المطلب عبد الحميد **اقتصاديات المالية العامة**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2005.
41. عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، **النقود والمصارف والأسواق المالية**، ط1، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.
42. عبد المنعم فوزي، **المالية العامة والسياسات المالية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان، 2000.
43. عبد الناصر العبادي وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
44. عقيل جاسم عبد الله، **النقود والمصارف**، ط2، دار مجدلاوي للنشر، الأردن، 1999.
45. علي زغدود، **المالية العامة**، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
46. علي محمد خليل، سليمان أحمد اللوزي، **المالية العامة** ، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
47. علي مكيد، **الاقتصاد القياسي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
48. غازي حسين عناية، **التضخم المالي**، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، 2006.
49. عبد الله الطاهر، موفق خليل، **النقود والبنوك والمؤسسات المالية**، ط2، مركز يزيد للنشر، الكرك، 2004.
50. فاطمة السويسي، **المالية العامة – موازنة، الضرائب-**، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2005.
51. فليح حسن خلف، **الاقتصاد الكلي**، ط1، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
52. متولي عبد القدر، **اقتصاديات النقود والبنوك**، ط1، دار الفكر ناشرون وموزعون، الأردن، 2010.
53. مجدي محمد شهاب، **اقتصاديات النقود والمال، النظرية والمؤسسات النقدية**، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2002.
54. مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، **مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي**، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.
55. محمد الشريف إلمان، **محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي**- نظريات ونماذج التوازن واللاتوازن-، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
56. محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلاء، المالية **العامة (النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة)**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.
57. محمد العربي ساكر، **محاضرات في الاقتصاد الكلي**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006.
58. محمد جمال ذنيبات، **المالية العامة والتشريع المالي**، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2003.

59. محمد طاقة، هدى العزاوي، **اقتصاديات المالية العامة**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
60. محمد عباس محرزي، **اقتصاديات المالية العامة (النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة للدولة)**، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
61. محمد عزت غزلان، **اقتصاديات النقود والمصارف**، ط1، دار النهضة العربية، لبنان، 2002.
62. محمد عمر حماد أبو دوح وأخرون، **مبادئ المالية العامة**، القسم الثاني، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
63. محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، **مبادئ المالية العامة**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
64. المرسي السيد الحجازي، **مبادئ الاقتصاد العام –النفقات والقروض العامة–** ، الدار الجامعية للطباعة والنشر، لبنان، 2000 .
65. مروان عطوان، **مقاييس اقتصادية – النظريات النقدية–**، دار البعث للطباعة والنشر الجزائر، 1989.
66. ناظم محمد نوري الشمري، **النقود والمصارف والنظرية النقدية**، دار زهران للطباعة والنشر، الأردن، 2007.
67. ناظم محمد نوري الشمري، محمد موسى الشروف، **مدخل لعلم الاقتصاد**، ط3، دار زهران للنشر، عمان، 2003.
68. نبيل إبراهيم محمود، **تحليل المتغيرات للاقتصادية–الإنتاجية والكفاءات، التغير التقني، العمل ورأس المال–**، ط1، دار البداية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
69. نوازد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، **المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2005 .
70. هيثم الزعبي، حسن أبو الزيت، **أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي**، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2000.
71. هيل عجمي جميل الجنابي، رمزي ياسين يسع أرسلان، **النقود والمصارف والنظرية النقدية**، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
72. وسام مالك، **النقود والسياسات النقدية الداخلية– قضايا نقدية ومالية–**، ط1، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، لبنان، 2000.
73. وليد إسماعيل سيفو وآخرون، **أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي**، الأهلية للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2006.
74. وليد عبد الحميد العايب، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية**، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان،2010.
75. يونس محمود، عبد النعيم مبارك، **مقدمة في النقود وأعمال البنوك**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.

ب- المذكرات

1. أحمد محمد صالح الجلال، **دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية(دراسة حالة الجمهورية اليمنية 1990-2003)**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.

2. بومدين بن نوار، **النفقات العامة على التعليم دراسة حالة قطاع التربية الوطنية بالجزائر 1980-2008**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان، الجزائر، 2011.

3. حمزة سيلام، فاتح ولد بزيو، **فعالية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000،2014**-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة أكلي محند أوحاج- البويرة، الجزائر، 2013.

4. خديجة حمادي، **علاقة التضخم بالأجور في الجزائر خلال الفترة 1970-2005 دراسة قياسية اقتصادية**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009.

5. سعيد هتهات، **دراسة اقتصادية قياسية لظاهرة التضخم في الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة: الجزائر، 2006.

6. سليم عقون، **قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة- دراسة قياسية تحليلية حالة الجزائر**-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس- سطيف، الجرائر، 2010.

7. طاوش قندوسي، **تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي- دراسة حالة الجزائر (1970-2012)**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان، الجزائر، 2014.

8. عبد العزيز طيبة، **سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية(دراسة حالة الجزائر للفترة 1994-2003)**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، علوم اقتصادية في علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف: الجزائر، 2005.

9. فاروق سحنون، **قياس اثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر(دراسة حالة الجزائر)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس- سطيف، الجزائر، 2010.

10. كريم بودخدخ، **آثار سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي– دراسة حالة الجزائر (2001–2009)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2010.

11. محمد زكاري، **دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970–2012**، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير في العلوم اقتصادية، جامعة أحمد بوقرة – بومرداس، الجزائر، 2014.

12. مسعود دراوسي، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي–حالة الجزائر (1990–2004)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم اقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.

13. ياسمينة زرنوح، **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر – دراسة تقييمية–**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.

ت– التقارير

1. البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2005–2009، أفريل2005.
2. التقارير السنوية لبنك الجزائر– التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2006، 2008، 2010، 2013.
3. التقارير السنوية لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2005، 2009، 2013.
4. التقرير السنوي لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2004، 2008، 2010.
5. التقرير السنوي لبنك الجزائر، تطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2008، 2010.
6. التقرير السنوي لبنك الجزائر2001، 2005، 2008، 2013.
7. التقرير السنوي لبنك الجزائر2005، 2008، 2013.
8. الديوان الوطني للإحصاء، البنك الجزائري، بيان الحكومة عن السياسة العامة، ماي 2005.
9. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001.

ث–الملتقيات

1. منير لواج، لويزة فرحات، **التضخم في النظرية الاقتصادية– الأسباب والنتائج–**، الملتقى الوطني الثاني حول: التضخم في الجزائر: الأسباب والآثار والعلاج على ضوء المتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية الراهنة، 2–2014/03/3، جامعة محمد الصديق بن يحيى– جيجل.

ج- المجلات

1. علي سيف علي المزروعي، **أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة(2009-1990م)**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، كلية الاقتصاد، المجلد 28-العدد الأول- 2012، سوريا.
2. محمد الأمين كماسي، عبد الغني دادن، **تحليل النفقات قي الميزانية العامة للدولة باستخدام أسلوب التحليل إلى المركبات الأساسية - حالة الجزائر في الفترة الممتدة بين 1970-2000**، مجلة الباحث، عدد 01، جامعة ورقلة، الجزائر، 2002.
3. نبيل بوفليح، **دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد9، 2013.

ح-المواقع الالكترونية

1. موقع بنك الجزائر: www.Banque d'Algerie.dz
2. موقع الديوان الوطني للإحصاء: www.ONS.dz

خ- المراجع باللغة الأجنبية

A :Les livres

1. Anthony S.Campagna, macroeconomics (theory and policyus, university of Vermont,1995
2. Bernard Bernier, Yves Simon**, initiation à la macroéconomie(manuel concret de 1er cycle)**,5eédition, economie module dunod, paris, 1993.
3. Claude Sobry, Jean-Claude Verez , **éléments de macroéconomie(une approche empirique et dynamique)**, ellipses/édition marketing S.A, paris, 1996.
4. David Begg, Stanley Fischer, RUDIGER DORNBUSCH. **macroéconomie(adaptation francaise:Bernard bernier, henri-louis védie)**, dunod, paris, 2002.

الـمـلاحـق

الملحق رقم(01): متغيرات الدراسة

obs	P	G	PIB	M2
2001	100	1327.5	2.7	22.29
2002	101.43	1581.5	4.7	17.3034162
2003	104.09	1785.3	6.9	15.6091677
2004	107.78	1903.6	5.2	11.4357262
2005	111.47	2057.2	5.1	11.2252541
2006	114.05	2485.1	2	18.6670194
2007	118.24	3249.8	3	21.5031315
2008	123.99	4304.7	2.4	16.0360992
2009	13.1	4389.1	2.44	3.12252908
2010	136.23	4571.1	3.29	15.4410227
2011	142.39	5958.7	2.47	19.9077373
2012	155.05	7050.2	3.06	10.9364299
2013	160.1	6189.1	2.8	8.41027317

المصدر: من **إعداد الطالبتين** بالاعتماد على: التقارير السنوية لبنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**،2004، 2008، 2013.

الملحق رقم(02): نتائج تقدير النموذج الخطي للمستوى العام للأسعار خلال الفترة 2001-2013

Dependent Variable: P
Method: Least Squares
Date: 05/26/15 Time: 13:35
Sample: 2001 2013
Included observations: 13

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	101.4575	10.29660	9.853494	0.0000
G	0.009215	0.000930	9.904580	0.0000
PIB	-0.756873	1.258248	-0.601529	0.5623
M2	-0.497720	0.315426	-1.577928	0.1490

R-squared	0.957785	Mean dependent var	123.5323
Adjusted R-squared	0.943714	S.D. dependent var	20.07637
S.E. of regression	4.763071	Akaike info criterion	6.207322
Sum squared resid	204.1816	Schwarz criterion	6.381153
Log likelihood	-36.34759	Hannan-Quinn criter.	6.171592
F-statistic	68.06507	Durbin-Watson stat	1.794326
Prob(F-statistic)	0.000002		

المصدر: من **إعداد الطالبتين** بالاعتماد على: البرنامج الإحصائي (Eviews8)

الملحق رقم(03): تقدير النموذج الخطي بعد إزالة C

Dependent Variable: P
Method: Least Squares
Date: 05/26/15 Time: 16:05
Sample: 2001 2013
Included observations: 13

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
G	0.016638	0.001778	9.357069	0.0001
PIB	9.308891	2.392716	3.890512	0.0030
M2	1.943516	0.635874	3.056448	0.0121

R-squared	0.502375	Mean dependent var	123.5323
Adjusted R-squared	0.402850	S.D. dependent var	20.07637
S.E. of regression	15.51412	Akaike info criterion	8.520552
Sum squared resid	2406.878	Schwarz criterion	8.650925
Log likelihood	-52.38359	Hannan-Quinn criter.	8.493754
Durbin-Watson stat	1.829644		

المصدر: من **إعداد الطالبتين** بالاعتماد على: البرنامج الإحصائي (Eviews8)